وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج من متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

شعبة:علوم اقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

الموسومة ب:

دور بنك الجزائر في ضبط السياسة النقدية في ظل جائحة كورونا و التغيرات العالمية

مقدمة من طرف :

عمارة هواري

تحت إشراف المؤطر :

د .بن عامر مصطفى

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الإسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
مقررا	بن عامر مصطفى	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
رئيسا	شهيدة عبد الله	أستاذ مساعدا	جامعة مستغانم
مناقشا	يخلف عبد الله	أستاذ مساعدا	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2021 – 2022

الإهـداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى الرحمة المهداة

إلى نور العلم واليقين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى الغالية العزيزة على قلبي التي لا تتكرر مرتين في الحياة أمي قرة عيني جزاك الله خيرا

إلى والدي العزيز الذي لا طالما ضحى بعمره وصحته وبدنه من أجل أن ننعم بالكرامة رحمه الله

إلى زوجتي العزيزة رفيقة دربي و ابنتي الكتكوتة رهف صفاء

إلى كل من حبهم يجري في عروقي و أفرح بلقائهم إخوتي وأخو اتي

إلى كل من كان سندا لي من قريب أو من بعيد ألف مليون تريليون شكر

كلمة شكر

الحمد لله والصلاة والسلام على من لا نبي بعده أما بعد

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

الحمد لله الذي أصبغ علينا نعمة ظاهرة وباطنة "إن ربنا لغفور شكور"

فمن باب "من لم يشكر الناس لم يشكر الله" أتقدم بأحر تشكر اتنا إلى

عائلتي الكبيرة و الصغيرة و بالأخص زوجتي العزيزة

الأستاذ الفاضل

الأصدقاء الزملاء و الزميلات في العمل

إلى كل من ساعدني في انجاز هدا العمل من بعيد و من قريب

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	
شكروعرفان	
المقدمة	أ - د
تحديد إشكالية الدراسة	أ
فرضيات الدراسة	أ
أسباب اختيار الموضوع	أ
أهمية الدراسة	ب
أهداف الدراسة	ب
المناهج والأدوات المستخدمة في الدراسة	ب
الدراسات السابقة	د
هيكل الدراسة	د
صعوبات البحث	د
الفصل الأول: نشأة بنك الجزائر، خصائصه، تطوره، وظائفه، أهدافه المسطرة	5-14
تمهيد	5
المبحث الأول: نشأة بنك الجزائر	7
المبحث الثاني: خصائص بنك الجزائر، تطور بنك الجزائر، تطور بنك الجزائر، وظائف بنك الجزائر	10-12
المبحث الثالث: الأهداف المسطرة، الطرق والأدوات المتبعة لتحقيق تلك الأهداف	13-14
الفصل الثاني: السياسة النقدية في ظل جائحة كرونا والتغيرات العالمية (الأزمات المالية)	15-36
تمهيد	15
المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية، نشأتها، تطوراتها في المجال الاقتصادي	16-28
المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية	18
المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية في الجزائر	19-21
المطلب الثالث: أثار الأزمات المالية في المجال الاقتصادي	22-28
المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية،انواع السياسة النقدية،تأثير الأزمات المالية على السياسة النقدية خاصة والاقتصاد الوطني عامة	29-36
المطلب الأول: أدوات وآليات السياسة النقدية	29-31
المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية	32
المطلب الثالث: تأثير الأزمات المالية على السياسة النقدية خاصة والاقتصاد عامة	32
المبحث الثالث: أهداف السياسة النقدية و أثارها على الجهاز المصرفي	33
المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية	33 - 34
المطلب الثاني: أثار السياسة النقدية على الجهاز المصرفي	35-36
الفصل الثالث: دور بنك الجزائر في ضبط الاستقرار النقدي في ظل جائحة كرونا والتغيرات العالمية	37-57
المبحث الأول: الجهاز المصرفي الجزائري وسوق العرض النقدي في ظل جائحة كرونا خلال الفترة الممتدة	40-44

فهرس المحتويات

من 2019 إلى 2021	
المطلب الأول: الجهاز المصرفي الجزائري	40-45
المطلب الثاني: السياسة النقدية	46 - 51
المطلب الثالث: أهداف الجهاز المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية	52-54
المبحث الثاني: دور بنك الجزائر في ضبط السياسة النقدية في ظل جائحة كرونا والثار الناتجة عن هذه الأزمة	54-56
المطلب الأول: دور بنك الجزائر في ضبط السياسة النقدية في ظل جائحة كرونا والثار الناتجة عن هذه الأزمة	55-56
المطلب الثاني: أثار الأزمة العالمية (أزمة كرونا) على الجهاز المصرفي والاقتصاد الوطني	56-57
خاتمة	58-59
نتائج اختبار فرضيات البحث	60
النتائج والتوصيات	61
قائمة المراجع و المصادر	62-64
ملخص	65

مقدمة

شهد العالم تغيرات كثيرة في المجال الاقتصادي سببها مشكلات متتالية جديدة لم يعرفها من قبل على غرار البطالة أزمة التضخم والكساد نجد من أهمها أزمة العقار سنة2008 جائحة كورونا covode19 في أواخر سنة 2019 أدت إلى تسارع الباحثين الاقتصاديين لإبراز أفكار اقتصادية جديدة للخروج أو بالأحرى لتعايش مع هاته الأزمات المتتالية للحفاظ على التوازن المالي والاقتصادي في دول العالم بالرغم من اكتساح الثورة العلمية والتكنولوجية لجميع الميادين الاقتصادية حيث توسعت تجارة السلع والخدمات بين الدول فأصبحت أكثر انفتاحا على بعضها البعض ولم يقتصر هذا التوسع والتطور على سوق السلع والخدمات وإنما شمل أيضا السوق النقدي والمالي فالقطاع المصرفي من بين أهم القطاعات المتحكمة والرائدة في الاقتصاديات الحديثة ذلك للدور الهام الذي يلعبه في تعبئة المدخرات وتمويل الاستثمارات كونه خلية الاتصال الأكثر مع العالم الخارجي، فلذا أضحت البنوك في الوقت الحالي من أهم المؤسسات الممولة للاقتصاد الوطني واختلف موقفها من حيث الأهمية في هيكل السياسة الاقتصادية الكلية فاحتلت في القرن التاسع عشر مكان الصدارة ،فكانت الأداة الوحيدة المعترف بها كمحدد للسياسة الاقتصادية والوسيلة الفعالة لتحقيق الإنعاش الاقتصادي ومن هنا تظهر أهمية السياسة النقدية في علاج المشاكل الاقتصادية ومساهمتها الفعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وباعتبار أن بنك الجزائر الحجر الأساس الذي يقوم عليه النظام البنكي والمصرفي وهو شريان النشاط الاقتصادي باعتباره المسؤول الأول عن إدارة وتوجيه السياسة النقدية وسلامة النظام البنكي، أحدث استقلالية بنك الجزائر بعدا إستراتيجيا بعد صدور قانون النقد والقرض المؤرخ في 10 أفريل 1990

المتعلق بالنقد والقرض الذي أبعد كل تدخل إداري في القطاع المصرفي وأعطى بنك الجزائر كل الصلاحيات في سير إدارة النقد وبذلك تغيير مسار المنظومة البنكية وزاد دور النقد والسياسة النقدية في الاقتصاد.

من هنا يمكن حصر إشكالية البحث العلمي في السؤال الجوهري المتمثل في:

1- إشكالية البحث

*دور بنك الجزائر في ضبط السياسة النقدية في ظل جائحة كرونا(covid19)والتغيرات العالمية؟

* التساؤلات الفرعية (الكلمات المفتاحية) للإجابة على السؤال المطروح وجب الوقوف على طرح التساؤلات التالية:

* ماهو بنك الجزائر؟ ماهي خصائصه ووظائفه، دوره في ضبط السياسة النقدية؟ ماهي الاتجاهات الحديثة للبنك الجزائر؟

* مفهوم السياسة النقدية ،أهدافها في ظل جائحة كرونا والتغيرات العالمية.

* ما مدى استقلالية بنك الجزائر في إدارة وضبط السياسة النقدية بما تتوافق مع المتغيرات العالمية و المعضلة الوبائية التي يشهدها العالم، وماهي تأثيراتها عليها؟[i]

- ما مدى تأثير جائحة كرونا (covide19) و أزمة العقار على الأنشطة الاقتصادية في العالم عامة و على الجزائر خاصة .

- ماهي الأدوات التي استخدمها بنك الجزائر في ضبط توجيه السياسة النقدية ؟ هل تلك الأدوات فعالة في التأثير على مستوى الكتلة النقدية؟

2- فرضيات البحث

لأجل حصر الموضوع وبهدف تناول مختلف التساؤلات المطروحة نعتمد على الفرضيات، ونحاول إما تدعمها أو نفيها.

- يعتبر بنك الجزائر من أهم المؤسسات المالية، يأتي على رأس النظام المصرفي كما يعتبر وسيلة دعم أساسية للهيكل النقدي والمالي في الجزائر.

- استقلالية بنك الجزائر وتأثرها على مختلف المتغيرات الاقتصادية.

- تمتع بنك الجزائر في إطار قانون القرض و النقد رقم 90-10 المؤرخ في 14-04-1990 استقلالية كبيرة تعززت في إطار التعديلات الأخيرة من سنة 2001وسنة 2003.

- تعتبر النقدية في الجزائر متغيرة مستقلة نتحكم في توجيه السياسة الاقتصادية الكلية.

- السياسة النقدية أداة فعالة في يد البنك الجزائر لتحقيق أهدافه في إدارة الائتمان البنكي في الكتلة النقدية و تحقيق الاستقرار النقدي.

3- أهمية البحث

تعتبر المسائل النقدية من المسائل الهامة التي تتطلب دراسات و أبحاث لهدف معرفة أسباب حدوث الاختلال و أمكانية إيجاد حلول ناجحة لها، فإنه من بين الدو افع و الأسباب لاختيار هذا الموضوع مايلي:

- الإطلاع و محاولة معرفة الو اقع الحقيقي للمسائل الاقتصادية في الجزائر التي تتطلب تحليلا و اقعيا لجميع معطيات حقيقية تساهم في إيجاد حلول و تقديم اقتراحات مفيدة.

- تمحور الدراسات أساسا حول دور بنك الجزائر في ضبط السياسة النقدية لتحقيق الأهداف الأولية وبناء إستر اتيجية السياسة النقدية من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية عامة

4 - أسباب اختيار البحث

من أسباب اختياري لهذا البحث مجموعة من المبررات منها الموضوعية و منها الذاتية نذكر مايلي :

- حداثة الموضوع باعتبار أن بنك الجزائر كغيره من البنوك المركزية في العالم يقوم بتنفيذ السياسة النقدية و الرقابة عليها خاصة مع ظهور أزمة العقار و جائحة كرونا(covid19) مؤخرا و عزل دول العالم عن بعضها.

- الجدول القائم حول المتغيرات الأكثر استجابة لأدوات السياسة النقدية و مدى تحكم بنك الجزائر في هذه المتغيرات. - تنمية المعارف الشخصية حول بنك الجزائر و السياسة النقدية بالإضافة إلى طبيعة التخصص"اقتصاد نقدي و بنكي".

5- أهداف البحث

- محاولة الإطاحة بالمفاهيم النظرية حول بنك الجزائر وأهدافه

- محاول إبرازدور بنك الجزائرفي ضبط السياسة النقدية والتحكم في المتغيرات العالمية الحديثة في ظل جائحة كرونا.

- محاولة إبرازمساهمة بنك الجزائرفي تحقيق الأهداف الأساسية للسياسة النقدية.

6- منهج البحث

فمن أجل دراسة الإجابة على إشكالية البحث تم إتباع المناهج التالية :

- ✓ **المنهج الوصفي: عرض المفاهيم النظرية الخاصة ببنك الجزائر والسياسة النقدية بالجزائرفي ظل جائحة كرونا والتغيرات العالمية الكبرى**
- ✓ **المنهج التاريخي: سرد مدى تطور بنك الجزائر والسياسة النقدية في حقبة التغيرات العالمية ومدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني**
- ✓ **المنهج التحليلي: تحليل الدور الذي يلعبه بنك الجزائرفي تحقيق الأهداف الأساسية وضبط السياسة النقدية في الجزائرمع دراسة حالة بنك الجزائر.**

7- الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة حول البنوك المركزية والسياسة النقدية، ومن بين هذه الدراسات على سبيل الذكروليس الحصر.

- ❖ ***بوكرة كميلية:*** **تأثيراستقلالية البنك المركزي على فعالية تنفيذ السياسة النقدية، مذكرة ماجستيرجامعة العربي بن مهيدي 2010-2011 التي تناولت دراستها طرح التساؤل التالي: إلى أي مدى تدعم استقلالية البنك المركزي فعالية تنفيذ للسياسة النقدية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة فهذه الدراسة تناولت جزء من دراستي وهو البنوك المركزية.**
- ❖ ***سعيدان*** **عمر: - دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرارالنقدي - دراسة حالة بنك الجزائر-مذكرة ماجستير، حيث تناول هذا البحث الإشكال التالي : كيف يمكن لبنك الجزائرأن يساهم في تحقيق الاستقرارالنقدي وماهي الأدوات والإجراءات والأساليب التي تتبعها أو يتخذها في سبيل تحقيق ذلك؟.**

وكانت إحدى الأهداف من البحث معرفة أدوات السياسة النقدية ومدى تجاهها في معالجة الإختلالات على مستوى الإقتصاد الوطني ، حيث أن دراستي تهدف إلى معرفة الدور الذي يلعبه بنك الجزائرفي ضبط السياسة النقدية في ظل الأزمات والتغيرات العالمية.

8- هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكال المطروح و بشكل واضح ومفهوم توجب علي تقسين الدراسات إلى ثلاث فصول متفرقة فصلان منها للجانب النظري و فصل تطبيقي ، نتحدث في الفصل الأول عن نشأة البنك الجزائر عبر العصور، خصائصه؟، تطوره وكذا الأهداف المسطرة من بنك الجزائر.

- الطرق المتبعة بغية تحقيق الأهداف الأولية للبنك عبر ثلاث مباحث، أما الفصل النظري الثاني سوف أتحدث عن السياسة النقدية في الجزائر في ظل جائحة كرونا و التغيرات العالمية و هل لها تأثير على الاقتصاد الوطني و ذلك عبر شرح إستراتيجية السياسة النقدية في الجزائر، أهداف السياسة النقدية ، دور بنك الجزائر في ضبط السياسة النقدية و أثره عليها في ظل جائحة كرونا و الأزمة العقارية و أما الفضل الثالث عبارة عن دراسة ميدانية أو تطبيقية و دلك بالتطرق الجهاز المصرفي الجزائري و سوق العرض النقدي في ظل جائحة كرونا خلال الفترة الممتدة من 2019-2021

ثم دور بنك الجزائر في ضبط هده السياسة.

9- صعوبات الدراسة

بما أن جائحة كرونا (covide19) ضربت العالم في أواخر 2019 ونحن في 2022 فيعني هذا البحث حديث الولادة مقارنة مع الدراسات السابقة التي تمكن في دور البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية و بالتالي تطوير الاقتصاد الوطني عن طريق تطوير البنوك الأخرى.

- ✓ **صعوبات في تحليل المعطيات المقدمة من طرف بنك الجزائر حيث تستلزم دراسة معمقة كما أخرى ميدانية وثقافية اقتصادية.**

الفصل الاول

بنك الجزائر خصائصه، تطوره

اهدافه ، وظائفه

تمهيد :

يعتبر الجهاز المصرفي من أهم الأجهزة في العالم لتحقيق التوازن المالي و الاستقرار الأمني و تطوير الاقتصاد يتكون من عدة هياكل تختلف وفق لتخصصها و الدور الذي تلعبه في المجتمع فيتصدر هذا الجهاز البنك المركزي نظرا لأهمية مكانته الأساسية في سوق النقد كونه أدارة رقابية على الجهاز المصرفي و من هنا سأطرق في بحثي إلى نشأة بنك الجزائر ،خصائصه، تطوره، الأهداف المنتظرة من طرفه، الطرق و الأدوات المتبعة بغية تحقيقها وذلك من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: نشأة بنك الجزائر.**
- **المبحث الثاني: خصائصه، تطوره ووظائفه.**
- **المبحث الثالث: الأهداف المسطرة و الطرق و الأحداث المتبعة لتحقيق تلك الأهداف.**

المبحث الأول: نشأة بنك الجزائر

جاءت نشأة بنك الجزائر متأخرة مقارنة مع البنوك التجارية في بادئ الأمر كانت البنوك الجزائرية تقوم بإصدار النقود و تتقبل الودائع كما تقدم قروض نظرا لبساطة النشاط المالي و الاقتصادي آنذاك حيث لم يتوجب وجود هيئة مركزية إشرافية أو رقابية تتولى الإفراط و التوسع في إصدار النقود لبعض البنوك إلى خلق أزمات مالية خانقة كان انعكاسها سلبيا على الاقتصاد و تزايد الحكومة إلى التدين، الأمر الذي استدعى إلى خلق مؤسسة مصرفية مستقلة تسعى إلى تنظيم النشاط البنكي و تنظيم عملية إصدار النقود للتحكم بعرض النقد، أوكلفت هذه المهمة في بدايتها إلى إحدى البنوك القائمة و مع تزايد النشاط الاقتصادي و تزايد احتياجات الحكومة للتمويل وفق حركة البضائع و الأموال عبر الحدود و أصبحت المعاملات البنكية أكثر تعقيدا هنا وجوب الحاجة إلى إنشاء هيئة خارجية عن البنوك تتولى التعاملات البنكية وتنظم عمل البنك بالإضافة إلى تنظيم عملية إصدار النقود ومن هنا فإن إنشاء بنك الجزائر إنما جاء للتحكم في عرض النقود و تنظيم إصدارها بعد الحرب العالمية الثانية كان هناك ضخامة في حجم رؤوس الأموال اللازمة لإعادة بناء الاقتصاديات المدمرة،تطورت أهداف و مهام بنك الجزائر من دور بسيط تمثل في عملية إصدار النقود و تنظيم البنوك التجارية إلى دور تنموي ساعد في بناء اقتصاد متطور حيث بعد نهاية الحرب العالمية الثانية راحت فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و التخطيط المحكم للتحقيق التنمية ففرض الواقع على البنك تجاوز في سياسيتها النقدية هدف الاستقرار النقدي إلى المساهمة في دعم النمو الاقتصادي ،وتأسس البنك الجزائري 13ديسمبر سنة1962م أي بعد الاستقلال بحوالي 06 أشهر و يعرف على أنه البنك الذي يتمتع بمكان الصدارة بالنسبة للبنوك التجارية الأخرى ولا يعرف هذا الأخير على أنه يقوم في مهامه على تحقيق الربح و إنما يستهدف تدعيم النظام النقدي و الاقتصادي في الدولة.

في حين عرفت المشرع الجزائري في المادة التاسعة(09) من القانون رقم11/03[1] المتعلق بالنقد و القرض المعدل و المتم على أنه مؤسسة وطنية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي كما يعد تاجرا في علاقته مع الغير و يحكمه التشريع التجاري ومنه صدور القانون السابق الذكر أصبح يسمى ببنك الجزائر.

1 القانون رقم 90/10 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد و القرض الصادر بالجريدة الرسمية العدد 16 الصادرة بتاريخ1990/04/18 (الملغى)

المبحث الثاني: خصائص بنك الجزائر، تطوره ووظائفه

1-خصائص بنك الجزائر:

- **يتميز بنك الجزائر بعدة خصائص تساهم في تحريك النشاط الاقتصادي لما له ارتباط وتنسيق مع السوق المالي ويمكن إيجازها في مايلي :**

- يأتي في قمة هرم الجهاز المصرفي باحتلاله مركز الصدارة باعتباره له سلطة الرقابة على البنوك التجارية

- يعتبر بنك الإصدار فهو أداة مهمة بالنسبة للحكومة في تنفيذ سياستها الإقتصادية عم طريق السياسة النقدية و الائتمانية.

- **بنك الجزائر دون سواه له القدرة في تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية و العكس صحيح أي القدرة على خلق النقود القانونية التي تتميز بإبرام تام و نهائي فهي ميزة لا تتوفر عند البنوك التجارية الأخرى وهذا السبب وكلت إليه مهمة الإشراف على السياسة من تأثيرات هامة على المستوى الاقتصادي الاجتماعي.**
- **هو مؤسسة عمومية كونه تابع للدولة فهذه الخاصية تبين أهمية و خطورة الوظائف التي يقوم بها بنك الجزائر سواء من ناحية إصدار النقود القانونية أو من ناحية التأثير على الائتمان و الإشراف على البنوك التجارية و توجيهها و مراقبتها.**
- **بنك الجزائر لا تنسب إليه خاصية التعامل مع الأفراد لاهتمامه أساسا على تنظيم و رقابة العمليات المصرفية للبنوك التجارية فهو يستطيع القيام بوظائف البنك التجاري.**
  - **مؤسسة غير ربحية فبنك الجزائر لا يسعى من خلال نشاطاته إلى تحقيق الربح فهو يهدف بالأساس إلى تحقيق المصلحة العامة.**
- **يتميز بنك الجزائر بمبدأ الوحدة فهو مؤسسة وحيدة تقوم بإصدار النقود و تشرف على الائتمان، فهناك بنك مركزي واحد لكل دولة ووحدة جغرافية فهو يرسم السياسة الإقتصادية بشؤون النقد و الائتمان.**
- **لقد تم وصف بنك الجزائر بأنه مقرض الملاذ الأخير أي المسؤول عن تزويد اقتصاد البلاد بالأموال عندما لا تستطيع البنوك التجارية تغطية النقص في الأسواق بعبارة أخرى قد يمنع الجزائر النظام المصرفي في البلاد من الانهيار.**
- **بنك الجزائر له علاقة بالبنوك التجارية الأخرى بمعنى أن البنوك التجارية أصبحت تودع لدى بنك الجزائر مبالغ مالية من أرصدتها النقدية لتستخدمها كأداة لتصفية فروق الحسابات التي تنشأ من المتعاملات فيما بينها.**

2- تطور بنك الجزائر:

يعد بنك الجزائر حديث النشأة فقد جاءت نشأة متأخرة نسبا عن نشأة البنوك التجارية لأن الظروف الإقتصادية و النقدية حالت دون ذلك كون أن البنوك التجارية هي من كانت تقوم بإصدار النقود، وقد أدى إفراط البنوك التجارية في إصدار النقود إلى خلق أزمة مالية حادة و هي التضخم مما فرض إنشاء بنك متخصص للقيام بعملية إصدار النقود وفي سنة 1990م ظهر قانون النقد والقرض 10/90وعدل في سنة 2003

حسب قانون 11/03[2]، وقد تطور من بنك لإصدار العملية أو النقود إلى بنك يشرف مر اقب البنوك الأخرى و يحافظ على الاستقرار المالي و الاقتصادي للبلاد من خلال القوانين التي يسنها و بموجبها يشترك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية و تنفيذها عن طريق التوجيه و المر اقبة.

3- وظائف بنك الجزائر

هناك تشابه كبير في وظائف بنك مع معظم البنوك المركزية في العالم، لكن الو اقع العملي لنشاط هذه البنوك يوضح درجة تطبيق هذه الوظائف من بيئة اقتصادية لأخرى ويمكن أن نحدد وظائف بنك الجزائر فيما يلي:

1-3 بنك الإصدار:

وظيفة إصدار النقود أولى وظائف بنك الجزائر حيث كان القرار بنك الجزائر في إصدار أوراق النقد فاستنادا إلى هذه الوظيفة زادت مكانة بنك الجزائر عندما أصبحت أوراق النقد المصدرة عملة قانونية ذات قوة إبرام غير محدودو عندما تستخدمها البنوك كاحتياطي مقابل ودائعها ويصدر بنك الجزائر العملة الورقية بقدر الذي يتفق و السياسة العامة للدولة وبما تعطي أوراق النقد الثقة اللازمة فيما التعامل الأفراد،لذلك يقوم بنك الجزائر بوضع خطة لإصدار النقد المتداول و يشرف على تنفيذ و تحقيق هذه الخطة.

ومن الأسباب التي تحصر حق الإصدار النقدي لبنك الجزائر بدلا من البنوك التجارية الأخرى ما يلي:

- إعطاء مزيد من الثقة لأوراق النقد بدلا من توزيعها على عدة بنوك تجارية لتحتل مكانة عالية لدى الأفراد المتعاملين دون الإنقاص من قيمتها.
- تدعيم صاحب الحق في الصدارة للسيطرة على أحوال الائتمان في الاقتصاد الوطني و تمكين بنك الجزائر من التأثير في حجم الاحتياطات النقدية التي تحتفظ بها البنوك التجارية مقابل ودائعها.
- وجود القوانين اللازمة التي تنظم عملية الإصدار تمنح الحكومة من المبالغة في التأثير على بنك الجزائر وبذلك تحمي المجتمع من سيطرة بنك الجزائر من جهة أخرى.
- تسهيل عملية عرض النقود و تحقيق الرغبة في الوحدة و التماثل في نظام النقود المصدرة في الدولة.
- تجنيب الحكومة من خطأ التوسع في إصدار النقود الورقية ونظرا لأهمية هذه الوظيفة فقد اهتم بها المكلفين بالسياسة النقدية وكيفية تنظيم عملية الإصدار النقدي ولهذه العملية وجهتا نظر هما:

* أنصار حرية الإصدار

يرى أنصار حرية الإصدار أن التغير في حجم الإصدار يجب أن تخضع إلى التغير المقابل في حجم الطلب على النقد المصدر خضوعا تلقائيا فعندما يكون مستوى النشاط الاقتصادي مرتفعا في أوقات الرواج يزيد طلب الأفراد على الاقتراض منها و ذلك بالتوسع في حجم الائتمان الذي تمنحه، كما تزيد أيضا حاجة التداول إلى أوراق النقد

التي يصدرها بنك الجزائر و عليه حجم البنوك المصدر بناء على زيادة حجم المعاملات ، ويرى أيضا أن هذا الرأي أن العكس يحدث في حالة انخفاض مستوى النشاط التجاري حيث ينخفض حجم المعاملات و ينخفض معه حجم

[2] الأمر الرئاسي رقم 11/03 المؤرخ في 2003/08/26 المتعلق بالنقد و القرض المعدل و المتمم الصادر بالجريدة الرسمية العدد52 بتاريخ2003/08/27

الطلب على النقود كما في حالة الكساد الاقتصادي،إذا من وجهة نظر أنصار هذا الرأي إن هذه الطريقة تجعل عرض النقود خاضعا خضوعا تلقائيا إلى التغير في حجم الطلب هي القاعدة المثلى التي يجب أن يقوم عليها تنظيم عملية الإصدار،وفي رأيهم إن إخضاع عرض النقود للطلب عليها يقدم المرونة في التوسع والانكماش بالدرجات التي تقتضيها حالة النشاط التجاري، ولقد انعقد هذا الرأي على أساس أن تطبيقه يخلق عدم الاستقرار النقدي ، ففي حالة الرواج و عندما ترتفع قيمة المعاملات يزيد الطلب على النقود و يزيد معه الإصدار و الودائع البنكية و سوف نأخذ مستوى الأسعار العام في الارتفاع بشكل متوالي، و بالتالي إخضاع عملية خلق النقود للطلب عليها نقود في النهاية للتضخم النقدي مما يهدد بتدهور قيمة النقد و انخفاض قوته الشرائية، ويحدث العكس في حلة الكساد.

* أنصار تقييد الإصدار

يرى الفريق الثاني من الأنصار إلى ضرورة وضع قيود على حق بنك الجزائر في إصدار النقود و ذلك لعدة أسباب أهمها:

- إذا ترك بنك الجزائر في شأنه يستطيع زيادة معدل إعادة الخصم أو تخفيض حجم القروض ، فإذا انخفض معدل إعادة الخصم زادت الأوراق المقدمة للخصم و العكس في حالة رفع معدل إعادة الخصم ، من هنا يرى أنصار هذا الرأي أن المسألة ليست توازن كمية أوراق النقد وبين حاجة الجمهور لأن البنك يمكنه إذا أراد أن يزيد من الأوراق المقبولة للخصم إنما هو تحقيق التوازن بين العرض و النقود و الطلب عليهما بما يحقق الاستقرار في النشاط الاقتصادي.
- مهمة بنك الجزائر ليست إصدار النقود فقط و إنما وظيفة أخرى أهم وهي الإشراف على رسم السياسية النقدية و المالية للحكومة و مراقبة البنوك التجارية هذا ما يجعل ارتباطه الوثيق مع الحكومة لتحقيق الأهداف المرسومة.
- يجب على الحكومة الإشراف على سياسة بنك الجزائر حتى لا تتعرض قيمة العملة للانخفاض بزيادة الأوراق المصدرة.
- عملية إصدار النقود لا تكون عشوائية و إنما هناك أسس و قواعد و أنظمة يتبعها بنك الجزائر في إصدار النقود و قد تطورت هذه الأنظمة مع تطور النظام البنكي و طبيعة الحياة الإقتصادية.

2-3 بنك الحكومة

لا يقف بنك الجزائر عند حد احتكار عملية الإصدار بل يقوم بدور بنك الحكومة و لا يعني كونه بنك الحكومة أنه مملوك ملكية عامة، إذ يقوم على استقلالية كلية، و يعتبر كأداة للحكومة في تنفيذ سياستها النقدية فالحكومة هي التي تضع السياسة الإقتصادية سواء مالية أو نقدية، و يقوم بنك الجزائر بتنفيذ هذه السياسة التي تضعها الحكومة إن علاقة بنك الجزائر بالحكومة علاقة وثيقة جدا في كافة الميادين لهذا ينادي أغلب الاقتصاديين بتأميم بنك الجزائر على أساس أنه من الصعب أن تترك سلطة من السلطات الإقتصادية الأساسية[1] في يد مشروع خاص يهدف إلى تحقيق الربح ولا يعني تأميم بنك الجزائر أن يصبح إدارة الحكومة بل يتمتع بذاتية مستقلة تعطيه مرونة في العمل و قدرة على التحرك و مواجهة الظروف، و يمكن القول أن بنك الجزائر من صفاته أنه بنك الحكومة و مستشارها المالي و النقدي من خلال قيامه بما يلي :

- تحتفظ الحكومة بحساباتها لدى بنك الجزائر و يقوم هذا الأخير بتسجيل إيراداتها و تنظيم مدفوعاتها خاصة الخارجية منها.
- يقوم بنك الجزائر بإصدار القروض العامة نيابة عن الحكومة، ويقوم بإجراء عمليات الاكتتاب و إصدار السندات و دفع فوائدها وتلقي إقساط استهلاك القروض بتكليف من الحكومة.
- تقديم القروض للحكومة و الخزينة في حالة الحاجة إلى ذلك عند عدم التوافق بين الإيرادات و النفقات أي عند عدم توازن الميزانية.
- تعبر بنك الجزائر مستشار الحكومة فيقوم بتقديم المشورة الفنية للحكومة في شؤون النقد و التسليف و اقتراح ما يراه مناسبا فيما يتعلق بالسياسات الواجب إتباعها لمواجهة الظروف الإقتصادية المختلفة.
- يتولى بنك الجزائر معاملات الحكومة مع الخارج فيقوم بمسك حسابات الاتفاقيات المبرمة مع الخارج فيحتفظ برصيد العملات الأجنبية و يتم عن طريق التحويلات الأجنبية بالإضافة إلى ذلك فإنه يقوم بمهمة الإشراف على جهاز الرقابة على النقد في الأحوال التي توضع فيها رقابة على الصرف.

3-3 بنك البنوك

يعتبر بنك الجزائر بنكا للبنوك فهو الذي تتعامل معه البنوك بصفة عاملة و البنوك التجارية بصفة خاصة فهو يقوم بالوظائف التالية:

- ✓ الاحتفاظ بالأرصدة النقدية للبنوك التجارية.
- ✓ القيام بعملية المقاصة.
- ✓ الملجأ الأخير للاقتراض.
- ✓ إدارة السياسة النقدية و الائتمانية.

شرح مبسطا للوظائف التي يقوم بها بنك الجزائر .

1-3-3 الاحتفاظ بالأرصدة النقدية للبنوك التجارية:

البنوك التجارية تحتفظ بأرصدة نقدية لدى بنك الجزائر في شكل احتياطات نقدية إجبارية و أخرى اختيارية، و التأمين على الودائع لديها ، و تحديد نسب هذه الاحتياطات بحكم القانون و تفرض الاحتياطي القانوني على الودائع التي عند البنوك التجارية و ذلك من أجل تنظيم عملية الائتمان فلا يجوز لهذه البنوك التصرف فيها ، كما أنها لا تدري أي عوائد بالنسبة للبنوك التجارية ، كما هو الحال بالنسبة للودائع الجارية بحسابات البنوك التجارية لصالح زبائنها ومن أجل ضمان السيولة للبنوك التجارية تحتفظ بأرصدة لدى بنك الجزائر لحمايتها من أي ظروف طارئة بحيث أن السيولة أو الرصيد النقدي أصبح أداة يستخدمها بنك الجزائر في توسيع الائتمان فهي أحد أدواته للرقابة على الائتمان [2].

2-3-3 القيام بعملية المقاصة:

يقوم بنك الجزائر بعملية المقاصة على البنوك التجارية بخصم الحسابات المدينة من الحسابات الدائنة لكل بنك بالنسبة للبنك الآخر، و في حالة ظهور رصيد مدين على بنك آخر يحرر البنك المدين شيكا لأمر للبنك الدائن بهذا المبلغ

لدى بنك الجزائر، ثم تودع البنوك الدائنة الشيكات المسحوبة لصالحها لدى بنك البنوك و تكون النتيجة أن حسابات البنوك الدائمة تزيد حسابات البنوك المدينة تنقص، بينما يظل مجموع ودائع البنوك التجارية لدى بنك الجزائر على حالتها.

3-3-3 الملجأ الأخير للإقراض

وظيفة بنك الجزائر كآخر ملجأ للاقتراض تضمنت مسؤولية في تقديم التسهيلات المالية إلى البنوك التجارية و بيوت الخصم و مؤسسات الائتمان أخرى بصورة مباشرة بشروط معينة تحددها سياسة بنك الجزائر في إعادة القطيع.

4-3-3 إدارة السياسة النقدية و الاحتياط القانوني:

إن تعاريف الائتمان متكاملة مع بعضها ، إلا أنه يمكن أن يعرف على أنه عملية تبادل قيم حاضرة في مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها، و غالبا ما تكون هذه القيمة نقود، وهذا يعني أن هناك طرفين في عملية الإئتمان الأول الذي يمنح الائتمان(المقرض، الدائن) و هو الذي يتخلى عن القيمة الحاصرة متوقعا الحصول على ما يعادلها في وقت محدد في المستقبل و يضيف إلى ما يعادل هذه القيمة مبلغا آخر يسمى الفائدة نظيرة تخليه عن القيمة الحاضرة، و الثاني هو الذي يتلقى الائتمان (المقترض، أو المدين) وهو الذي يحصل على قيمة الحاضرة و يلتزم برد ما يعادلها في وقت محدد في المستقبل مع ما يكون قد اتفق عليه من فائدة، فالفرق الأساسي بين العملية العادية وعملية الائتمان هو عامل الزمن الذي يفصل بين العملية العادية وعملية الائتمان ، و تعتبر وظيفة بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية و الائتمانية في تلك الإجراءات التي تهدف إلى أن يكون حجم الائتمان الكلي و بالتالي حجم النقود الذي تستطيع وحدات الجهاز البنكي أن تولده في الحدود المناسبة التي تحقق أهداف السياسة النقدية ، بما يتماشى مع مستوى النشاط الاقتصادي المرغوب في تحقيقه منعا للتضخم أو تجنبا للانكماش بما يحقق أهداف السياسة الإقتصادية العامة [3].

استقلالية بنك الجزائر عن السلطة التنفيذية في إدارة السياسة النقدية من أكثر القضايا جدلا ،ليس على مستوى الساحة البنكية بل تخطت مستوى الآداب البنكي و المالي و الاقتصادي و السياسي أيضا، فلبنك الجزائر كل الحق في خلق النقود القانونية إذ يلعب الدور الرئيسي في التأثير على قدرة البنوك التجارية على خلق النقود عن طريق الودائع و ذلك في إطار سياسة نقدية معينة يتحتم أن تكون موجهة لخدمة أهداف معينة و التي يتعين في ذات الوقت أن تخضع لمعايير و ضوابط معينة حتى تحيد عن تحقيق الأهداف المرجوة منها أو تخل بالتوازن المفروض في حالة التعارض بين الأهداف، و تتزود بالأدوات الضرورية الكفيلة لتمكينها أداء دورها على أكمل وجه، كإحدى السياسات الإقتصادية الأخرى بصفة عامة و السياسة المالية بصفة خاصة.

المبحث الثالث: الأهداف المسطرة، الطرق و الأدوات المتبعة لتحقيق تلك الأهداف

- الأهداف المسطرة من بنك الجزائر:

يهدف بنك الجزائر عامة إلى :

- ✓ تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالمحافظة على استقرار العملة الوطنية.

- ✓ ضبط السياسة النقدية من خلال التحكم في سوق النقد المعروض.
- ✓ التحكم في آليات الرقابة المباشرة و الغير مباشرة على البنوك التجارية.
- ✓ المحافظة على استقرار القيمة الخارجية للعملة الوطنية من خلال تنفيذ سياسات أسعار صرف و نقد أجنبي ينسجم مع الأوضاع الإقتصادية للدولة .
- ✓ توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي تتوجب تطويرها، و زيادة معدلات نموها بشكل يؤدي إلى زيادة الأهمية النسبية لمساهمة هذه القطاعات في تكوين الدخل القومي.
- ✓ توجيه و ضبط التمويل المصرفي و تأكيد كفايته بالكمية و النوعية التي تضمن الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.
- ✓ الحفاظ على الاحتياطي من العملة الصعبة و ذلك عن طريق المبادلات التجارية الخارجية إما بتصدير سلع و خدمات أو جلب الاستثمارات الخارجية أو الحصول على قروض من الخارج عن طريق ودائع أجنبية إضافة إلى فو ائد رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج.

5- الأدوات المتبعة من بنك الجزائر في ضبط السياسة النقدية:

يقصد بها الأداة و الوسيلة المتبعة للقيام أو على إنجاز شيء ما و تنقسم هذه الأدوات إلى قسمين هما:

أ. الأداوات المباشرة

يلجأ بنك الجزائر إلى أدوات مباشرة لإدارة السياسة النقدية في البلاد و تأخذ صفة التدخل المباشر فقد تتعمد إلزام البنوك مباشرة بأسعار و فائدة معينة يتم تحديدها من طرفه على ودائع العملاء و القروض الممنوحة من البنوك التجارية أو قد يتعمد بنك الجزائر فرض نسبة معينة يشرط عدم تجاوزها ، بحيث يمكن تغير هذه النسبة حسب نوع الأصول و أجل كل منها و كذا حسب تغير الأحوال الإقتصادية في البلاد . كما قد يتعمد بنك الجزائر فرض سقوط ائتمانية في شكل نسب معينة على حجم الائتمان الممنوح لبعض القطاعات الإقتصادية أو لكلها بحيث يتوجب على البنوك التجارية عدم تجاوزها و تحديد الهدفان الأساسيان من استخدام أدوات الرقابة المباشرة في :

- ➢ التأثير على تكلفة الإقراض لدى البنوك التجارية سواء بالزيادة أو بالنقصان مما يتيح الفرصة للتأثير على حجم الائتمان إما للحد منه أو التوسع فيه.
- ➢ إتاحة الفرصة للنمو و الازدهار لبعض القطاعات الهامة أو الحساسة داخل الدولة بإعطائها ميزات تفضيلية في الاقتراض من البنوك لتغطية احتياجاتها التمويلية بما يساعد على دفع عجلة النمو للدولة ككل
- ➢ توفير قدر كافي من الأصول القابلة[2] لتسيل في أسرع وقت وممكن لمواجهة طلبات السحب التي يتقدم بها عملاء البنوك و بصفة خاصة في أوقات الأزمات النقدية

ب. الأداوات غير المباشرة:

يدخل تحت هذا النوع من التقسيم جميع الأدوات النقدية التي يعتمد بنك الجزائر استخدامها على قوى السوق و يقصد بذلك أن[3] تأثير هذه الأدوات على المتغيرات المختلفة و كذا توصيلها للأهداف المرجوة ثم تحقيقه من خلال السماح لقوى السوق بأن تلعب دورا هاما في هذا الشأن ويدخل تحت هذا النوع من الأدوات كل من عمليات السوق

المفتوحة و سعر الخصم، و نسبة الاحتياطي الإلزامي، و الاحتفاظ بودائع لدى بنك الجزائر مقابل عائد، و التعامل في الودائع الحكومية ، بيع وشراء العملات الأجنبية، إلا أني سألتزم بالتقسيم الذي أورته بعض الأبحاث الصادرة عن صندوق النقد الدولي في هذا الشأن كما سأكتفي ببيان بعض التفصيلات الخاصة من الأدوات السالفة الذكر لما لها من صفة الشيوع في الاستخدام وكذا لأهميتها بالنسبة لمتطلبات البحث و هي:

- عمليات السوق المفتوحة: و يقصد بها قيام بنك الجزائر بشراء أو بيع أدوات الخزانة و السندات الحكومية أو المضمونة من الحكومة و الأوراق المالية بصفة عامة قصيرة أو طويلة الأجل سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة أو من خلال سوق رأس المال و ذلك بالتعامل مع البنوك و الأفراد و الشركات و يهدف استخدام هذه الأدوات إلى تحقيق بعدين أساسيين وهما:

- التأثير على حجم الاحتياطات الفائضة Excès réserves لدى البنوك التجارية بالزيادة أو بالنقصان مما يؤثر على كل من حجم الائتمان و حجم المعروض النقدي و الطلب على الاستثمار بشكل يتماشى مع الأهداف الإقتصادية للدولة.

- محاولة إيجاد علاقة مستمرة بين سعر الفائدة في كل من السوق النقدي و سوق رأس المال، بحيث يتم تحركهما بطريقة متسقة سواء بالارتفاع أو الانخفاض للتأثير على تكلفة منح الائتمان المصرفي.

- سياسة سعر الخصم: يعتبر سعر الخصم من الأسلحة التي يلجأ إليها بنك الجزائر لتأثير على حجم الائتمان المصرفي و بالتالي على حجم المعروض النقدي و ذلك في إطار الأهداف المرسومة للسياسة النقدية و بسعر الخصم هو سعر الذي يخصم به بنك الجزائر الأوراق التجارية التي تقدم إليه من البنوك التجارية أو الذي يعيد به خصم أوراق سبق أن خصمتها هذه البنوك لعملائها من المستثمرين و تحدد العلاقة بين هذا السعر و قدرة بنك الجزائر على التحكم في حجم المعروف النقدي في إطار تأثير هذا السعر على تكلفة عمليات الائتمان التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها.

- تغير نسبة الاحتياطي الإلزامي: تغير نسبة الاحتياطي كأداة للسياسة النقدية في مطالبة الأسواق النقدية للبنوك التجارية بالاحتفاظ بقدر من النقود الحاضرة لدى بنك الجزائر بدون مقابل و يتحدد هذا القدر بصفة أساسية معينة من إجمالي أرصدة الحسابات و الودائع لأجل هذه البنوك و تأتي مقدرة بنك الجزائر على التحكم في حجم الائتمان و إدارة السياسة النقدية باستخدام هذه الأداة عن طريق تغير نسبة الاحتياطي وفقا مما يؤدي إلى نقص حجم الاحتياطات الفائضة لدى البنوك التجارية و بالتالي إلى نقص قدرة هذه البنوك على الإقراض أو منح التسهيلات الائتمان فيما تزيد بذلك الطلب على القروض بغرض الاستثمار،

فعلى سبيل المثال يترتب على تعمد بنك الجزائر رفع نسبة الاحتياطي على الحسابات الجارية تغيير قدرة البنوك التجارية على استغلال أرصدة هذه الحسابات و هي أرصدة غير مكلفة بطبيعتها في تحقيق الإرادات السهلة كما أن رفع نسبة الاحتياط على الحسابات الاستثمارية يؤدي هذا الأخذ إلى زيادة الصفقة على البنوك لتضييع فرصة[3] تحقيق الأرباح.

[2] موسى نبيه(2002) دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، مستجدات العمل المصرفي في ضوء التجارب العربية و العالمية،دمشق

الفصل الثاني

السياسة النقدية في ظل جائحة كرونا والتغيرات العالمية

(الأزمات المالية)

تمهيد:

السياسة النقدية هي إحدى الأجزاء المهمة في السياسة الاقتصادية الكلية ظهرت بظهور البنوك المركزية وتطورت بتطورها من خلال مختلف النظريات التي اهتمت بدراسة النقود باعتبارها عمل السياسة النقدية فبدأ بالنظرية الكلاسيكية ثم الكينزية مرورا بالنظرية النقدية المعاصرة نجد كل هذه النظريات تركزت أهم أفكارها حول ما إذا كان للنقود تأثير على النشاط الاقتصادي ، وعن كيفية معالجة المشاكل التي تنجم عن سوء تطبيق السياسات النقدية من تضخم وكساد وأزمة العقار، والأزمة الأكثر رواجا حاليا وهي الأزمة البيولوجية أزمة كورونا (covid 19)

من خلال هذا الفصل النظري الثاني سوف أتطرق إلى مفهوم السياسة النقدية تطور السياسة النقدية في الجزائر في المجال الاقتصادي تأثيرها عليه، أدوات السياسة النقدية ،أنواع السياسة النقدية ،خصائصها وكذا أهدافها هذا كله في ظل الأزمات العالمية والتغيرات الحديثة في سوق النقد المالي و أثار السياسة النقدية على الجهاز المصرفي في الجزائر عبر ثلاث مباحث هي

المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية، نشأتها، تطوراتها في المجال الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية في الجزائر

المطلب الثالث: أثار الأزمات المالية في المجال الاقتصادي

المبحث الثاني : أدوات السياسة النقدية ،أنواع السياسة النقدية،تأثير الأزمات المالية على السياسة النقدية خاصة والاقتصاد عامة.

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية

المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية

المطلب الثالث: تأثير الأزمات المالية على السياسة النقدية خاصة والاقتصاد عامة

المبحث الثالث: أهداف السياسة النقدية و أثارها على الجهاز المصرفي

المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية

المطلب الثاني: أثار السياسة النقدية على الجهاز المصرفي

المبحث الأول مفهوم السياسة النقدية، نشأتها، تطوراتها في المجال الاقتصادي:

المطلب الأول مفهوم السياسة النقدية:

السياسة النقدية مصطلح حديث نسبيا ظهر في القرن التاسع عشر ، فهناك الكثير من كتب عن السياسة النقدية ويعود هذا إلى تطور الفكر الاقتصادي فالأحداث الإقتصادية هي المحرك في ذلك ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور أبحاث عن السياسة النقدية أزمة التضخم التي انتشرت في اسبانيا وفرنسا كما أن المشاكل المالية التي ظهرت في بريطانيا والتضارب بين النقود الورقية والمعدنية في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن السابع عشر من الدوافع الأخرى أما في القرن العشرين أصبحت دراسة السياسة النقدية جزءا لا يتجزأ من السياسة الإقتصادية للدولة ،كما يمكن تعريف السياسة النقدية على أنها تطبيق القوانين والنظم المتعددة للسلطات النقدية لإدارة عرض النقد كما ونوعا ،أي التحكم في عرض النقود لتحقيق التوازن في سوق النقد كهدف أساسي وتحتاج السلطات النقدية عند وضع سياسة نقدية إلى معلومات عن القطاع الحكومي وقطاع االعمال المالي الخاص والعام وكذا قطاع العمال غير المالي الخاص والعام.

أن السياسة النقدية هي تلك السياسة المرتبطة بالنقود والجهاز المصرفي أو التي تتحكم في عرض النقود فبالتالي الزيادة في حجم القوة الشرائية لبلد ما ، وعليه فإن السياسة النقدية هي مجموعة القوانين التي تضعها السلطات النقدية بما يكفل سرعة وسهولة تداخل وحدة النقود لكي تستطيع أن تقوم بوظائفها الإقتصادية بطريقة تساعد على تحقيق أهداف السياسة النقدية التي تخلص في الأخير إلى أن السياسة النقدية هي إجراءات وقواعد تتخذها الدولة من خلال بنك الجزائر يهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتفادي الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني.

يسعى بنك الجزائر إلى ضبط السياسة النقدية وتحديد حجم النقد الأمثل في الاقتصاد وذلك بجعل العرض النقدي يتواءم واحتياجات التداول لتجنب ضغط التضخم من جهة واستقرار قيمة النقود من جهة أخرى، على النحو الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي المنشود حيث يولي بنك الجزائر أهمية كبيرة لعرض النقود وتنظيم إصدارها بما يتوافق والأهداف الاقتصادية للدولة المر الذي يدفع به إلى إصدار النقود التي تناط بها إدارة السياسة النقدية بالعمل على ضبط المعروض النقدي وذلك من خلال انتهاج السياسة التي تؤدي إلى زيادة المعروض النقدي أو خفضه حسب المتطلبات، العمل على معرفة اتجاهات تطور المعروض النقدي خلال فترة زمنية معينة.

المطلب الثاني تطور السياسة النقدية في الجزائر:

إن التطور الملحوظ في القرن التاسع عشر لمراحل المختلفة لنظرية الكمية للنقود أدى إلى ظهور مصطلح السياسة النقدية وقد مرت هذه السياسة بتطورات مختلفة متناسبة مع تطور البنك الجزائري.

نظرا للدور الفعال الذي تلعبه السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي وأهميتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي اختلفت من فكر لأخر على النحو التالي: بداية بالمدرسة الكلاسيكية مرورا بالمدرسة الكينزية وفي الأخير المدرسة النقدية.

1- المدرسة الكلاسيكية:

يعتبر الكلاسيكيون أن النمو يتم تلقائيا دون تدخل الدولة في المجال الاقتصادي معتقدين أن التوازن الاقتصادي بتحقق بمستوى التشغيل الكامل، مع افتراض حياد النقود حيث يقتصر أثر تغير في كمية النقود على إحداث تغيرات مقابلة في قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصادي.

تعتبر نظرية كمية النقود "النظرية النقدية الكلاسيكية "في وجهة نظر الكلاسيكيون في هذا الشأن فإن هذه النظرية تشير إلى وجود علاقة بين كمية النقود يترتب عليها زيادة بنفس القدر وفي نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار،فإن تغيير يحدث في الأول (النقود المعروضة) ينعكس بنفس القدر على الثاني (المستوى العام للأسعار) دون أدنى تأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد الوطني وهذا مع افتراض أيضا أن النقود تؤدي وظيفة واحدة هي وسيط في التبادل مما يفيد حياد النقود لهذا أعتبر الكلاسيكيون أن السياسة النقدية سياسة محايدة ولا تؤثر بأي صورة من الصور على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو حتى الأجور الحقيقية ومعدلات الفائدة ،ويقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات ويتضح من كل هذا أن الفكر الكلاسيكي يعكس المرحلة الأولى من المراحل الأساسية للنظرية النقدية أين اهتم الاقتصاديون فقط بدراسة وتحليل العوامل التي تؤثر على مستوى العام للأسعار ،بذلك تصبح السلطات النقدية قادرة على التحكم في المستوى العام للأسعار من خلال سيطرتها على كمية الكتلة النقدية. [1]

2- المدرسة الكينزية:

ساد الفكر الكلاسيكي وكان مقبولا من طرف الاقتصاديين حتى جاءت أزمة الكساد العالمي من 1929 إلى 1932 وما خلفته من أثار سلبية أين عجزت نظرية كمية النقود على معالجة الأزمة بشكل فعال من هنا ظهرت النظرية الكينزية التي قدمت حلولا مقترحة كل تلك المشكلة ولقد وجه كينز اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود لذاتها ودرس علاقته بمستوى الإنفاق الوطني وينادى بأن حياد الدولة في ظل هذه الظروف لم يعد مقبولا ، ومن ثم فلابد من تدخلها لإنعاش الطلب الكلي للقضاء على مخلفات الأزمة حيث ربطت النظرية الكينزية بين الدخل والإنفاق من خلال تعادل كمية النقود وبين الطلب على النقود بالإضافة إلى أن التوازن بين الاستثمار والادخار (توازن سوق السلع) مع التوازن في السوق النقدي يحقق التوازن الاقتصادي العام، اقترح كينز بعض السياسات المالية الجديدة زيادة في كمية النقود مما يؤدي إلى تنشيط الطلب والذي يؤدي بدوره إلى تحسين المستوى العام للأسعار والتمويل عن طريق التضخم فالسياسة النقدية عند كينز ليست بالمحايدة بل هي إيجابية لن يقتصر تأثير النقود على المستوى العام للأسعار في كافة الأحوال بل يمتد إلى مستويات الدخل والتشغيل وذلك انطلاق من فرضية أن حالة التوظيف الكامل حالة ضمن حالات عديدة يمكن أن يتوازن عندها الاقتصاد الوطني ، وهكذا النظرية الكلاسيكية قد عكست المرحلة الثانية من تطور النظرية النقدية ، ولكن تم بموجبها إدماج النظرية النقدية في النظرية الإقتصادية الكلية ، وبدأ الاهتمام يتحول من مجرد البحث عن أسباب تغير المستوى العام للأسعار إلى دراسة معالم سلوك النقود وأثره على مستوى النشاط الاقتصادي كما أوضح كينز إمكانية نجاح السياسة النقدية في علاج مشكلات التضخم والكساد ، وقد فسر عمل هذه السياسة

من خلال اعتماد السلطات النقدية السياسية السوق المفتوحة وبالتالي التأثير على كمية النقود المعروضة سواء بالزيادة أو بالنقص وهذا وفقا للظروف الزائدة والأهداف المرغوب فيها الأمر الذي ينعكس على سعر الفائدة باعتبار ظاهرة نقدية تتخذ بتلاقي قوي العرض والطلب ومن تم التأثير على الإنفاق الاستثماري والذي بدوره يؤثر على الدخل الوطني ، ومن ثم التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ككل.

3- المدرسة النقدية :

جاءت المدرسة النقدية بزعامة فريدمان لتعيد الحياة من جديد للنظرية الكمية التقليدية ولكن في صورة جديدة حيث تعكس المرحلة الثالثة من مراحل تطور النظرية النقدية والتي يطلق عليها النظرية المعاصرة لكمية النقود أو النظرية الكمية الجديدة والتي بموجبها تحويل النظرية الكمية من مجرد نظرية للطلب على النقود إلى نظرية في الدخل النقدي ، مما أعاد التأكيد على الدور الرئيسي للنقود في النشاط الاقتصادي ،وأصبح أنصار تلك النظرية يدعون بالنقديين ويشكلون قوة ذات نفوذ متزايد ليس في عالم الفكر والتحليل النقدي وإنما أيضا في المجال تحديد السياسات الإقتصادية عموما.

أصحاب النظرية النقدية يعتقدون بأن السياسة النقدية لها تأثير فعال على الأنشطة الاقتصادية بصرف النظر عما إذا كانت هذه السياسة انكماشية أو تضخمية ، وحسب اعتقادهم دائما أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية لتحقيق الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي فإن هذا الهدف لن بتحقق وإنما على العكس فإن هذا التدخل قد يؤدي إلى تعميق اللاتوازن،ولهذا تحتل السياسة النقدية المرتبة الأولى في السياسة الاقتصادية (يقصد بها التدخل المباشر من جانب السلطات العامة وزارة الاقتصاد ،التجارة الخارجية والصناعة في حركة أو مجرى النظام الاقتصادي عن طريق الرقابة المباشرة للمتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد القومي[2] مثل : الإنتاج،الاستثمار،الأجور،التشغيل،اليد العاملة،الصادرات والواردات) على اعتبار أن التغيرات التي تصيب الأنشطة الاقتصادية تبعا للتغيرات التي تحدث في كمية النقود أكثر تأثيرا وأكثر فعالية من التأثيرات الناجمة عن السياسة المالية ، وقد وضح النقديون أن التغير في الكتلة النقدية له أثار واسعة النطاق على الطلب الكلي ومن ثم الناتج الوطني والأسعار وتختلف هذه الآثار في المدى القصير والمدى الطويل[2].

---

[1] عباس كاظم ألدعمي، السياسة المالية و النقدية و أداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2009، ص:153-161.

[2] شعمون شعمون ،بورصة الجزائر ،دار هومة ،2005 ،ص:24-25.

المطلب الثالث أثار الأزمات المالية في المجال الاقتصادي:

يتأثر الاقتصاد الوطني عند حدوث أي أزمة مالية سواء كانت محلية ودولية،حيث شهد الاقتصاد العالمي في سبتمبر 2008 أزمة مالية اعتبرت الأسوأ والأخطر منذ زمن الكساد الكبير عام 1929 ،أزمة هزت أركان الاقتصاد الأمريكي الذي يعتبر الأكبر حجما وتأثيرا في العالم ثم امتدت إلى اقتصاديات دول العالم بدءا بأوروبا فالبلدان الأسيوية الناشئ منها والنامي إلى منطقة الشرق الأوسط و إفريقيا وسرعان ما بدأت عدواها تنتقل إلى العديد من الاقتصاديات العالمية التي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر مع الاقتصاد العالمي فكان الثمن باهظا ، أكبر البنوك والمؤسسات المالية الدولية بدأت بالانهيار في نقد منها مصرف "ليمان بواذرز" ومؤسستي الرهن العقاري "قاني ماي" وفريدي مالك" حتى النظام التجاري العالمي امتدت إليه الأزمة عبر قناة الصفقات التجارية في صورة ركود بدأ يخيم على حركة الأسواق و انكماش في حركة الصادرات والواردات من السلع والخدمات.

تعرف الأزمة على أنها لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان السياسي والاقتصادي وتجعل صانع القرار في حيرة بالغة للخروج منها أو احتوائها [1].

I- الأزمة المالية العالمية (أزمة العقار)

تعتبر الأزمة المالية العالمية لعام 2008 تتولى لسلسلة الأزمات السابقة التي عصفت بالنظام الاقتصادي الرأسمالي بوضعها الأعنف والأخطر منذ أزمة الكساد العظيم الذي ضرب العالم لتلقي بضلالها على الاقتصاد العالمي بشكل مباشر محدثة انهيارات عنيفة مست مجمل هياكل الاقتصاد العالمي فهي أزمة نظام حيث أن كل نظام اقتصادي يقوم على ثلاث ركائز أساسية هامة وهي الركن الفلسفي أي الإحساس بالأمان واستقرار أهداف النظام وهي تحقيق الرفاهية والشغل والتنمية البشرية وإعداد الإنسان الصالح ،آليات النظام فإن طائفة من مراهقي راؤول ستريت هي التي أصبحت تسير هذا النظام ، وبالتالي فإن التراجع في هذه الركائز الأساسية بمجرد حدوث الأزمة المالية العالمية يدل على أمر واحد ل غير وهو عدم وجود مبادئ أصلا ،بدأت أزمة رهن العقار من بنك ليمان براد رز في أمريكا فقد أعطى قروضا أكبر بكثير من الأصول التي يملكها وتشجع المواطنين الأمريكيين على الاقتراض بدون ضمانات لقروضهم وعندما حان وقت دفع أقساط القروض للبنك عجزت العائلات الأمريكية عن السداد وعجز البنك عن تسديد المسحوبات على الودائع لديه من قبل العملاء نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة بفعل ارتفاع معدلات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 2008 بحوالي 68% من القروض العقارية التي منحتها البنوك فيها مخاطرة كبيرة أي منح قروض بضمانات غير كافية أو بدون ضمانات ، فقد تسابقت البنوك الاستثمارية الأمريكية على تقديم قروض فيها مخاطرة نسبة 85% واستفاد الأمريكيين من الحصول على هذه القروض العقارية ، بما تسبب في انتشار الأزمة عندما عجز المدنيون من الأفراد والمؤسسات على سداد الأقساط المستحقة مما أدى إلى مشكلة نقص السيولة على مستوى الجهاز المصرفي ومن بين مخلفات هذه الأزمة مايلي:

1- بيع شركات الإقراض العقاري للديون عن طريق آلية التو ريق وهي البداية الحقيقية للأزمة بحيث قامت الشركات ببيع القروض على شكل سندات دين إلى أفراد ومؤسسات داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها والتي استخدمت كضمان للحصول على قروض أخرى وهكذا تكررت العملية ، وبذلك فالتوريق بما أنتجه

من انتشار حملة السندات الدائنين ، وتضخم لقيمة الديون وترتيب مديونيات متعددة على نفس العقار كان هو حجر الزاوية في حدوث الأزمة المالية العالمية .

2- المشتقات المالية : تأثير هذه المشتقات على الأزمة يظهر في أن التوسع في اشتقاق أدوات مالية جديدة تعتمد على الثقة في تحقيقها مكاسب في المستقبل ونظرا لانهيار أسعار الأسهم والسندات الصادرة عن البنوك والشركات الاستثمارية انهارت قيمة هذه المشتقات وحدث ذعر في الأسواق إنخفاظا كبيرا أدى إلى شلل هذه الأسواق

3- نمو نشاط المضاربات : نتج عن توسع نشاط المضاربة في سوق العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية عن الأرباح العالية المحققة فيه ومن التسهيلات الائتمانية الواسعة التي قدمتها البنوك للمستثمرين في هذا القطاع ،شجع المستثمرين على التوسع الكبير في الاستثمار ،وأدى ذلك إلى حصول فارق كبير بين أسعارها الحقيقية والسوقية ،وعندما حصل تغير في المتغيرات المؤثرة على عوامل العرض والطلب حدثت الأزمة والتي سرعان ما انتقلت إلى الأنشطة الأخرى المرتبطة معها بعلاقات بينية واسعة .

4- عدم شفافية ووضوح البيانات المالية وسوء الإدارة : إن غياب الشفافية أدى بشكل كبير في تحريك الأزمة المالية العالمية بل إنه أتى على قيمة الأسباب التي أدت إليها ،حيث انتشر الفساد بين طائفة المسؤولين التنفيذيين مما كانوا يشغلون وظائف الإدارة العليا في الأنظمة المصرفية والمؤسسات المالية سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها ،وهكذا غابت الآليات الفعالة للرقابة عليهم مما جعلهم يتساهلون في ضخ قروض ائتمانية بمبالغ كبيرة دون طلب معايير الأمان الدولية في الأصول الضامنة لهذه القروض.

5- قيام مؤسسات التصنيف الائتماني بتصنيف السندات العقارية تصنيف مرتفعا حيث أن التصنيف الخاطئ لوكالات التصنيف الائتمانية جعل البنوك تتجاهل حجم المخاطر المعرضة لها ،مما جعلها تتضرر عند ظهور حالات العجز عن السداد ،وقد أدى هذا كله إلى نقص سيولة الأسواق المالية نتيجة فقدان المتعاملين الثقة فيه ، مما أحدث عمليات بيع كبيرة وسريعة لأسهم البنوك والشركات المالية المتغيرة ، لأمر الذي أفضى في نهاية المطاف إلى انتشار الأزمة عالميا [1].

6- انعدام الرقابة والإشراف الكافيين على المؤسسات المالية المتخصصة حيث أن غياب سلطات الدولة الرقابية المتمثلة في بنك الاحتياطي الفيدرالي ووزارة الخزانة والسلطات الرقابية لأسواق الأوراق المالية الأمريكية و عدم تدخلها في الوقت المناسب أدى إلى تفجير الازمة المالية العالمية ، فغرينسبان هو الذي اعتمد الإنخفاظات المتوالية في أسعار الفائدة على الدولار عشية أحداث 11 سبتمبر 2011 وشجع على تزايد قروض الرهن العقاري بسعر فائدة متغير ليأتي مرة أخرى خلال الفترة 2006-2008 بنسبة زيادات متوالية في سعر الفائدة مما أدى مباشرة إلى رفع عبء الديون على عملاء الرهن العقاري من الشعب الأمريكي للدرجة التي أدت إلى تعثرهم وإلى تزايد حجم قروض الرهن العقاري لتصل محفظتي شركتي فاني ماي وفريدي ماك إلى حوالي 4000 مليار دولار في عام 2007

7- وهذا فقط بتضخيم نتائج أعمالهما والإفصاح عن أرباح وهمية غير قابلة للتحصيل حتى ولو أدى ذلك إلى إفلاسهما وهذا ما حدث بالفعل.

8- التحرر المالي والتطور التكنولوجي : لاشك في أن استعمال التكنولوجيا المتطورة في أسواق المال أدى إلى توصيل التطورات على نحو أسرع وأوسع ولاستجابة بسرعة أكبر للمعلومات الجديدة و ابتكار أدوات وإجراءات تجارية وربط الأسواق التي تقع في مناطق أمنية مختلفة ،وكانت النتيجة أن ازدادت التدفقات داخل أسواق رأس المال الدولية بسرعة تفوق كثيرا معدل نمو الدخل القومي الأسمى في البلدان الصناعية الرئيسية ،كما زاد المعدل اليومي لتداول العملات الأجنبية في الأسواق الرئيسية وكانت نتيجة التطور في التكنولوجيا الاتصالات أن ازداد التكامل العالمي للأسواق المالية وأصبح الاقتصاد العالمي محصورا في رقعة صغيرة أو كازينو كما أطلق عليها الاقتصادي الإنجليزي كينز، وقد أوضحت أحداث الأزمة العالمية بجلاء أن الأسواق المالية في العالم غدت شديدة التكامل .

9- فصل الدين والقيم عن المعاملات المالية: أصبح المال بمثابة الصنم المعبود من دون الله وأصبح الدين والرفاهية الدهرية وترتب على ذلك الشقاء و انتشار الفساد في مجال المعاملات كالرشوة والغش والاحتكار والجشع وأكل أموال الناس بالباطل وهذا من مظاهر الأزمة المالية العالمية ،وقد تطرق الاقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد (موريس ألي) إلى الأزمة الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي بقيادة اللبرالية المتوحشة معتبر أن الوضع على حافة بركان ومهددا بالانهيار تحت وطأة الأزمة المضاعفة (المديونية والبطالة) و اقترح للخروج من الأزمة وإعادة التوازن شرطين وهما [1] :

- **تعديل معدل الفائدة إلى حدود الضرر(0)**
- **مراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب 2 %**

II - أزمة فيروس كورونا (Covid 19)

يشكل الانتشار العالمي لفيروس كورونا مأساة إنسانية لا تزال تكشف ملامحها في مختلف أنحاء العالم بما فيها الجزائر وهناك تعقيدات في عملية القياس الكمي لأثرها الاقتصادي ،مما ينشئ قدرا كبيرا من عدم اليقين حول أفاق الاقتصاد والتطورات المعاكسة المرتبطة بها، ومن شأن هذه الزيادة المفاجئة في عدم اليقين أن تهدد النمو الاقتصادي والاستقرار المالي بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية الموجهة وإجراءات المالية العامة تساوت السياسات الصحيحة لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي بالغة الأهمية في المساعدة على دعم الاقتصاد العالمي.

1محمد حسن يوسف ، تداعيات الازمة المالية العالمية ،مكتبة النور، تاريخ الانشاء29-09-2010 ، ض:20 - 25

زيادة عدم اليقين وتشديد الأوضاع المالية فقد حدث ارتفاع حاد في مقاييس عدم اليقين الاقتصادي عبر البلدان العالم كمقياس التقلب في سوق الأسهم ،وفي هذا السياق سجلت البورصات هبوطا حادا في الاقتصاديات الكبرى مثل الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والبابان وشهدت طفرة في التقلب الضمني مع سعي المستثمرين الذين انتابهم القلق إلى إدخال آخر المخاطر الناجمة عن الفيروس الجديد في استراتيجياتهم الاستثمارية ،ونتج عن هذا الارتفاع الحاد في عدم اليقين

اتساع عام في فروق العائد على السندات عبر الأسواق المختلفة إذ يسعى المستثمرون لإعادة توزيع استثماراتهم بالتحويل من الأصول الخطرة نسبيا إلى أصول أكثر بيانا وأدت عمليات إعادة التوزيع هذه إلى إلحاق ضرر كبير بالسندات مرتفعة العائد وسندات الأسواق الصاعدة على وجه الخصوص ،ونتيجة لذلك حدثت زيادة حادة في فروق العائد على سندات الأسواق الصاعدة والأسواق الواعدة المقومة بالدولار الأمريكي ،وقد شهدت الأسابيع الأخيرة تشديدا كبيرا لأوضاع المالية مما يعني أن الشركات تواجه ارتفاعا في تكاليف التمويل عند اللجوء إلى أسواق الأسهم والسندات ، وهذا التشديد الحاد والمفاجئ في الأوضاع المالية يشكل عبئا ثقيلا على الاقتصاد ،لأن الشركات تؤجل قراراتها الاستثمارية والأفراد يؤجلون استهلاكهم عند الشعور بتراجع الأمان المالي.

أثر السياسة النقدية يتبين من التشديد الحاد للأوضاع المالية ، إلى جانب توقعات انخفاض التضخم ، أن للسياسة النقدية دورا في المنعطف الراهن فبإمكان البنوك المركزية اتخاذ إجراءات سريعة للمساعدة على تخفيف حدة هذا التشديد للأوضاع المالية عن طريق ضخ السيولة وتخفيض أسعار الفائدة ، ومن ثم منع حدوث ضائقة ائتمانية محتملة ،والو اقع أن الأسواق كانت تتوقع من البنوك المركزية إجراءات جريئة لتسيير الأوضاع مثلما تبين من الهبوط الحاد في عائدات السندات السياسية لدى كثير من بلدان العالم.

ويؤدي اتخاذ إجراءات متزامنة عبر بلدان العالم إلى زيادة قوة السياسة النقدية ، وبالتالي فإن التعاون العالمي لتحقيق هذا التزامن بحيث أن تكون على رأس جدول الأعمال وللنجاح في تحويل مسار التشديد السريع للأوضاع المالية ،يتعين أن تكون السيولة وفيرة داخل البلدان وعبر الحدود ،وفي هذه الظروف الاستثنائية في ظل الأزمة الوبائية قد يحتاج بنك الجزائر إلى التدخل لتوفير سيولة طارئة إذا كانت ضغوط السيولة تهدد أداء السوق ،وإذا استمر تدهور الأوضاع الاقتصادية والمالية يمكن أ؟ن يعود ضياع السياسات إلى مجموعة الأدوات الأوسع التي تم استحداثها أثناء الأزمة المالية ،فعلى سبيل المثال أطلق الاحتياطي الفيدرالي برنامج القروض طويلة الأجل مقابل سندات مضمونة بأصول في 2009 ،الذي قدم من خلاله التمويل على أساس موجه وطبق بنك إنجلترا ووزارة الخزانة البريطانية برنامج تمويل الإقراض الذي قدم دعما على التمويل لتحفيز التوسع في إقراض الأسر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات غير المالية ،واستخدمت السلطات في بلدان أخرى أشكالا مختلفة من برنامج الإقراض تهدف إلى خفض تكاليف الاقتراض في قطاعات معينة[3].

أثر سياسات الاستقرار المالي كذلك أدى الانخفاض في أسعار الفائدة مع القلق المتزايد بشأن أفاق الاقتصاد إلى زيادة مخاوف المستثمرين بشأن سلامة البنوك ،فانخفضت أسعار أسهم البنوك بصورة حادة ،كما تعرضت أسعار سندات البنوك إلى بعض الضغوط مما يعود على الأرجح إلى الخوف من الخسائر المحتملة والخير المفرح

[3] http://www.albankaldawli.org.brief، الآثار الاقتصادية لازمة فيروس كورونا

والسار هو أن البنوك أكثر صلابة بوجه عام مقارنة بما كانت قبل وقوع الأزمة المالية لسنة 2008 (أزمة العقار)لأن البنوك لديها احتياطات وقائية أكبر من رأس المال والسيولة ويعني ذلك أن المخاطر التي تنشأ من القطاع المصرفي وتهدد الاستقرار المالي أصبحت أقل بكثير على الرغم من تراجع أسعار الأسهم ،غير أن السلطات الرقابية ينبغي أن تتابع عن كثب التطورات الحادثة في البنوك ، ونظرا للطبيعة المؤقتة لتفشي فيروس كورونا يمكن أن تنظر البنوك في إجراء عملية إعادة هيكلة مؤقتة لأجل استحقاق القروض بالنسبة للمقترضين الأشد

تضررا ، وينبغي أن تعمل الأجهزة الرقابية بصورة وثيقة مع البنوك لضمان أن تكون هذه الإجراءات شفافة ومؤقتة في نفس الوقت ،ويجب أن يكون هدفها الحفاظ على القوة المالية والشفافية على مستوى القطاع المالي ككل ،وينبغي أن تظل السلطات نقطة حيال التهديدات التي يمكن أن يتعرض لها الاستقرار المالي من خارج الجهاز المصرفي ،ويقتضي هذا زيادة التركيز على مديري الأصول وصناديق الاستثمارات المتداولة في البورصة ،حيث يمكن أن يلجأ المستثمرين إلى تسيير استثماراتهم الخطرة بصورة مفاجئة.

مع التقلبات الكبيرة في أسعار الأصول ،يمكن أن تقع الأسواق والمؤسسات بسرعة تحت طائلة الضغوط ، وبينما استطاع أداء الأسواق أن يصمد في مواجهة التقلبات الكبيرة في أسعار الأصول حتى الآن ،فإن قرائن الواقع تشير إلى ضيق أوضاع السيولة في كثير من الأسواق ،وهناك ضغوط في أسواق التمويل ألدولاري حيث تقترض البنوك والشركات غير الأمريكية بالدولار الأمريكي وبوجه عام يجب أن يتخذ صناع السياسات إجراءات حاسمة وأن يتعارفوا على المستوى العالمي للحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي خلال هذه الفترة المحفوفة بتحديات استثنائية ولطالما نجح تطبيق شعار "الأمل في الأفضل والاستعداد للأسوء " وسيتخذ الصندوق الإجراءات اللازمة لمساعدة بلدانه الأعضاء على مواجهة هذه الأزمة الاستثنائية والتي نأمل أن تكون مؤقتة.

يتولى توبياس أدريان قيادة عمل صندوق النقد الدولي بالرقابة على القطاع المالي والسياسات النقدية والاحترازية الكلية والتنظيم المالي وإدارة الدين والأسواق الرأسمالية بصفته المستشار المالي ورئيس إدارة الأسواق النقدية والمالية في صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى ذلك يشرف السيد أدريان على أنشطة بناء القدرات في البلدان أعضاء الصندوق ، وقبل انضمامه إلى الصندوق كان نائبا أقدم لرئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك والمدير المشارك لمجموعة البحوث والإحصاء ،وقد قام السيد أدريان بالتدريس في جامعتي برين ستون ونيويورك ونشرت له أعمال عديدة في الدوريات المتخصصة في الاقتصاد والعلوم المالية بما في ذلك هو حاصل على درجة الدكتوراه من معهد ماسا تشوتس للتكنولوجيا ، ودرجة الماجيستر من جامعة دوفين في باريس

حيث أكد جراء الاقتصاد على أن الاضطرابات التي يمر بها الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن أشد حدة على الأرجح مما شاهدناه أثناء الأزمة المالية العالمية فقد أحدثت جائحة فيروس كورونا صدمة ذات طابع مختلف ذلك أنه لم يسبق للإقتصادات الحديثة أن أوقفت نشاطها دون سابق إنذار ومن أسبوع إلى آخر نجد أن أعدادا كبيرة من العمالة فقدت وظائفها ومصدر دخلها وخلت كل المطاعم والفنادق والمطارات من روادها ،ويعاني المستهلكون ومؤسسات الأعمال في الوقت الراهن من خسائر فادحة في الدخل مع احتمالات ظهور حالات إفلاس واسعة النطاق وتزداد حاليا الضغوط على النظام المصرفي وأصبح ازدياد حالات التوقف عن سداد الديون أمرا وشيكا

،وتشير توقعات كثيرة إلى تعرض القطاع المالي لصدمة بحجم مقارب لما شهدناه أثناء أزمة العقار سنة 2008 ويبقى السؤال المطروح لدى صناع السياسات كيف ينبغي الاستعداد لمواجهة أزمة كورونا (Covid 19) ، وقد اجتمع صناع السياسات في العالم لتنسيق الجهود من أجل بدء العمل في وضع إطار تنظيمي مطور للقطاع المالي ، فقاموا برفع الحد الأدنى لمعايير جودة وحجم رأسمال المصرفي والسيولة المصرفية بدرجة كبيرة ونجحوا في بناء

نظام مصرفي أكثر صلابة يهدف إلى حيازة احتياطات وقائية أعلى من الحد الأدنى الإلزامي بحيث يمكن السحب منه بأمان في الأوضاع المتأزمة وتتخذ السلطات الوطنية في الوقت الحالي مجموعة من التدابير لتوفير الدعم من المالية العامة ويعمل بنك الجزائر على فتح خطط سيولة جديدة ، فكيف إذن ينبغي للمراقبين المصرفيين الاستجابة في الوقت الحالي لضمان استمرار الائتمان والثقة في النظام المصرفي[4].

1- وصفة النظام المصرفي:

على غرار خبراء الصحة يتحرك المراقبون المصرفيون حاليا لمواجهة هذا الوضع المتسارع الاستثنائي فلا بد من أن يحشد هؤلاء المراقبون ما لديهم من أدوات في مجموعة قواعدهم المخصصة للاستجابة للكوارث الطبيعية وأحداث المخاطر التشغيلية ونوبات الضغوط المصرفية وصندوق النقد لدولي بما لديه من منظور عالمي واستنادا إلى تجاربه السابقة بإمكان تقديم بعض التوجيهات الإضافية للمسار المستقبلي.

2- عدم تغير القواعد:

تغير القواعد أثناء الأزمة يسبب على الأرجح في زيادة الارتباك والأمر كذلك عند تأجيل تنفيذ المبادرات الجديدة، فينبغي أن يظل تركيز البنوك منصبا على استمرارية العمليات الجارية نظرا لازدياد صعوبة إجراء مثل هذه العمليات عن بعد.

3- استخدام الهوامش الوقائية:

يجب على جهات تنظيم المصرفي توخي الوضوح في التواصل بشأن ضرورة استخدام احتياطات رأس المال والسيولة الوقائية لدعم مواصلة تقديم القروض المصرفية دون أن يترتب على ذلك أي تبعات سلبية على إدارة البنوك فقد قامت البنوك بتكوين هذه الاحتياطات الوقائية ووصلت بها إلى مستويات أعلى بكثير مت معايير بازل للحد الأدنى الإلزامي بهدف التعامل مع الضغوط على السيولة وخسائر الإيرادات نتيجة عدم أداء مدفوعات سداد القروض.

4- تشجيع تعديل القروض:

ينبغي للمراقبين توخي الحذر والوضوح في إبلاغ البنوك بضرورة اتخاذ إجراءات إستباقية لإعادة جدولة حافظة قروضها بالنسبة للمقترضين والقطاعات الأشد تضررا من هذه الصدمة الحادة وإن كانت مؤقتة، وينبغي عليهم كذلك تذكير البنوك بتوخي المرونة في إدارة مخاطر الائتمان والمعايير المحاسبة لانخفاض قيمة الأصول في مثل هذه الظروف ،وقد بادرت الأجهزة المحاسبية بتقديم توضيحات مفيدة لمدققي الحسابات عما يمكن أن تكون عليه صورة هذه التعديلات بمجرد بدء الاقتصاد في التفافي .

[4] http://www.albankaldawli.org.brief مرجع سبق ذكره

5- عدم إخفاء الخسائر:

على البنوك والمستثمرين وحملة الأسهم وحتى دافعي الضرائب تحمل الخسائر والشفافية تساعد في تهيئة جميع الأطراف المعنية بينما لا تؤدي المفاجآت إلا لتردي طبيعة استجاباتهم مثلما تأكد حدوثه أثناء أزمة العقار 2008 .

6- إنصاح المعالجة التنظيمية لتدابير الدعم:

للمساعدة في زيادة الشفافية الكلية يتعين تقديم إيضاحات مسبقة حول كيفية قيام البنوك والجهات التنظيمية بمعالجة التدابير المستمدة من المالية العامة ، بما في ذلك التدابير الموجهة مباشرة إلى المقترضين وضمانات الائتمان وإعفاءات السداد المؤقتة والتحويلات المباشرة ،وإعانات الدعم على نحو يتجاوز أي توجيهات حالية في إطار اتفاقية بازل المعنية برأس المال.

7- تعزيز التواصل:

تشجيع إقامة حوار مستمر بين المراقبين والبنوك خاصة في الوضع الحالي والغير مسبوق من مزاولة العمل عن بعد مع الزملاء والعملاء والمراقبين بينما يزداد عادة الاهتمام بمتطلبات الإبلاغ بالبيانات وقت الأزمات فيما يتعلق بالمجالات الرئيسية مثل السيولة ومراكز الدائنين ، فمن المعقول التغاضي عن بعض متطلبات الإبلاغ الأخرى الأقل أهمية لتقييمات السلامة المالية[1] .

8- التنسيق عبر الحدود:

الأعمال المصرفية هي أعمال ذات طابع عالمي وبالتالي فإن التنسيق واسع النطاق بين الجهات التنظيمية الوطنية على المستوى الدولي هو مطلب أساسي فهذه الأزمة ستنتهي في نهاية المطاف وتأثيرها على الاقتصاد سيستغرق بعض الوقت حتى تنحسر ولكن المحافظة على سلامة الإطار الدولي ستكون بالغة الأهمية لضمان موثوقية النظام المالي العالمي ونزاهة وتعكف الهيئات الدولية مثل مجلس الاستقرار المالي ولجنة بازل الرقابة المصرفية على العمل الدؤوب لمجرد تحقيق هذا الأمر.

ببساطة قد يكون من المبكر الجزم بذلك ففي هذه المرحلة تبدو الأوضاع في العديد من البلدان متأزمة بنفس درجة سيناريوهات التوقعات السلبية الناتجة عن اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي تستخدمها الجهات التنظيمية المصرفية لتقييم مدى قوة نظمها المصرفية وقد يزداد المر سوءا وكل ذلك يفترض استئناف النشاط الاقتصادي في وقت لاحق من العام الجاري ،ولكن ينبغي كذلك أن تأخذ في الحسبان إمكانية تحقيق سيناريوهات أكثر سليبة ،وفي ظل الظروف الأكثر تأزما سيتعين عليها إعادة النظر بدرجة كبيرة فيما لدينا من قواعد لمواجهة الأزمات ،فقد يتعين إعادة رسملة بعض النظم المصرفية أو حتى إعادة هيكلتها وصندوق النقد الدولي FMI لديه خبرة واسعة في مساعدة البلدان على إعادة بناء النظم المصرفية التي تمر بحالة عسر مالي وذلك من خلال برامجه للمساعدة الفنية وسيكون على أهمية الاستعداد لتقديم العون.

المبحث الثاني: أدوات وآليات السياسة النقدية وخصائصها ،تأثير الأزمات المالية على السياسة النقدية خاصة والاقتصاد عامة.

المطلب الأول الأدوات وآليات السياسة النقدية:

بما أن بنك الجزائر له صفة القائم على السلطة النقدية والمسؤول المباشر على رسم وتنفيذ السياسة النقدية فله جملة من الأدوات والآليات التي يتحكم من خلالها في كمية النقود المتداولة من خلال التأثير على حجم ونوع الائتمان البنكي من أجل تحقيق الأهداف المسطرة سواء كانت أولية ،وسبطية أو نهائية وهذا حسب الظروف الاقتصادية في أي بلد.

1- الأدوات الكمية للسياسة النقدية:

وهي مجموعة الإجراءات التي تهدف بشكل غير مباشر التأثير على مستوى الائتمان (القروض) في إطار اقتصاد ما بهدف التأثير على تكلفة الحصول على الأموال ومستوى السيولة البنكية من أجل إحداث تغير في كمية النقود المتداولة إجمالا وتتمثل في :

أ- سياسة معدل الخصم :

هو السعر الذي يعيد به بنك الجزائر خصم الأوراق المالية المقدمة إليه من طرف البنوك التجارية بغرض الاقتراض ،وتغير السعر يؤدي إلى تغير حجم الائتمان الذي يمكن أن تمنحه البنوك التجارية.

وتعتبر هذه الأداة من أقدم الأدوات التي يستخدمها بنك الجزائر في الرقابة على الائتمان حيث تم ممارستها من طرفه سنة 1972 ،ويستطيع بنك الجزائر عن طريق تغير معدل إعادة الخصم أن يساهم في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي فإذا رأى من خلال التقارير أن النشاط الاقتصادي يعاني من فائض في كمية النقود أي يجب أن تخصم فيتبع سياسة انكماشية تهدف إلى التقليل من كمية النقود المتداولة وذلك برفع معدل إعادة الخصم المر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة في سوق النقد فيتوقف الأفراد عن خصم ما لديهم من كمبيالات مفضلين الاحتفاظ بها إلى غاية تاريخ استحقاقها، إضافة إلى ارتفاع سعر الفائدة في السوق سيؤدي إلى الحد من طلب الأفراد على القروض من البنوك وذلك بتخفيض كمية النقود المتداولة ،مما يؤدي إلى التقليل والتخفيف من حدة التضخم ، أما إذا رأى بنك الجزائر أن النشاط الاقتصادي بحاجة إلى نقود إضافية أي أنه يعاني من كساد فيحدث العكس.

ب- عمليات السوق المفتوحة:

يقوم بنك الجزائر ببيع سندات الدين العام وأذونات الخزينة العامة للجمهور،وفي حالة السعي إلى تخفيض كمية النقود ، وشراء تلك الأدوات من قبل بنك الجزائر في حالة السعي إلى رفع كمية النقود المتداولة أي زيادة العرض النقدي ،ويستطيع بنك الجزائر بيع وشراء السندات الحكومية من إلى الجمهور فإن كان هدفه زيادة كمية النقود في السوق النقدي فإنه يتعمد إلى الشراء لكي يضع في السوق نقودا ، أما إذا كان يهدف إلى العكس فإنه يتعمد إلى عمليات البيع ،حيث يبيع سندات ليسحب من السوق كميات من النقود وذلك من خلال إتباع أساليب مشجعة ولكن هذا يقتضي توفر سوق مالي نشيط لكي يكون ذات فعالية أكبر.

ج- نسبة الاحتياط الإلزامي:

يلزم بنك الجزائر البنوك التجارية الاحتفاظ بجزء أو نسبة معينة من أصولها لديه في حساب غير منتج للفوائد بهدف التأثير على نسبة السيولة لدى البنوك بالتوسع أو الانكماش الائتماني، وحتى لا تقع البنوك في أزمة يتوجب عليها الاحتفاظ بنسبة معينة لدى بنك الجزائر لمواجهة طلبات السحب المتوقعة من أصحاب الودائع ، فإذا رأى بنك الجزائر أن حالة الاقتصاد تستدعي التقليل من الائتمان الممنوح ، يقوم برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي فتقل النقود القانونية الممكن التصرف فيها من قبل البنوك التجارية وبالتالي تقل قدرتها على منح الائتمان ، أما إذا رأى أن حالة الاقتصاد تستدعي زيادة حجم الائتمان فيقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي فتزداد كمية النقود القانونية التي يمكن للبنوك أن تتصرف بها وبالتالي تزداد قدرتها على منح الائتمان [2].

2- الأدوات النوعية للسياسة النقدية:

يستخدم بنك الجزائر إلى جانب الأدوات الكمية أدوات كيفية أو نوعية تهدف إلى التأثير على الكيفية التي تستخدم بها الائتمان وذلك بتوجيهه إلى المجالات المرغوبة وحجبه عن مجالات أخرى.

أ- تسقيف القروض:

يعتمد بنك الجزائر على هذه الأداة لأنها الأكثر فعالية حيث يصعب على البنوك التجارية التحايل على البنك الجزائر الذي يعمل على الحد من التوسع في التمويل الإجمالي وجعله في حدود المستوى المخطط له في عام معين ، وذلك من خلال تحديد حصص الائتمان في محفظة القروض التي يمكن للبنوك التجارية أن تقدمها لعملائها (نسبة من الودائع أو رأس المال) ويتعرض البنك الذي يتجاوزها إلى إجراءات عقابية كإيداع مبلغ يعادل قيمة التجاوز لدى بنك الجزائر (ودائع مجمدة) أو تفرض عليه غرامة حسب تقدير السلطة النقدية ،كما لا يترك بنك الجزائر الحرية التامة للبنوك في إتباع سياسة مستقلة لتوزيع استثماراتها من خلال تخفيض الائتمان وتنظيم الائتمان الاستهلاكي.

ب- انتقاء القروض:

يعتمد بنك الجزائر على أداة انتقاء للقروض وذلك للسيطرة على القروض الموزعة من طرف البنوك وتتمثل في

- تسديد خزينة الدولة لجزء من الفوائد المتعلقة ببعض أنواع التمويلات المرتبطة بالتصدير ،السكن،الزراعة،حيث أن الجزء الذي تأخذه الخزينة على عاتقها يغطي الفارق بين معدل الفائدة على القروض وتكلفة الوارد التي تمول القروض والتي تأخذ شكل الإعانة المباشرة.

- فرض أسعار فائدة تفاضلية لإعادة الخصم بهدف التأثير على القروض الممنوحة لبعض الأنشطة التي ترغب الدولة في تشجيعها وهذا تبعا للظروف الاقتصادية السائدة الانكماشية أو التضخمية.

1القوصي محمود احمد محمود ،فعالية السياسة النقدية في ادارة السيولة في الفترة الممتدة 2002- 2005 ، مذكرة ماجستير ،جامعة ام درمان 2006 ،ص:05 - 10

2 اكن لونيس ، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2010-2016،ص:105- 110

- سياسة التمييز في أسعار الفائدة ،حيث تعمل السلطات النقدية على تخفيض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تشجعها الدولة بهدف تقليل تكاليف إنتاج معين.

- وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي بهدف كبح الطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة وضع حدود لفترة استرداد الائتمان الممنوح لشراء السلع الاستهلاكية من أجل تخفيض عدد الأقساط وتعديل القسط الأول مسبقا ويستخدم هذا القيد لتقليل التضخم في الاقتصاد.

- التمييز في سعر إعادة الخصم يلجأ بنك الجزائر عن طريق هذا الأسلوب إلى رفع أسعار الفائدة بالنسبة لأنواع معينة من الأصول المقبولة الخصم لديه بغية توجيه الائتمان لبعض قطاعات الاقتصاد الوطني.

ج- الأداوات المساعدة:

1- الإقناع الودي: يستطيع بنك الجزائر التأثير على البنوك التجارية و إقناعها بإتباع اتجاه معين يرغب فيه (توسيع أو تطبيق الائتمان) باعتباره بنك البنوك وهو المقرض الأخير لهذه البنوك وتتم عملية الإقناع الأدبي بمختلف الأشكال ، فقد تكون على شكل إرسال مذكرات إلى البنوك بالامتناع عن قبول أوراق معينة ، أو عدم الإقراض لمشروعات معينة ، أو على شكل تحذير بعدم قبول إعادة الخصم لبعض الأوراق التجارية.

2 - التعليمات المباشرة والأوامر الملزمة : بنك الجزائر يصدر تعليمات وأوامر مباشرة الملزمة موجهة إلى البنوك التجارية باعتباره ممثلا للسلطة النقدية في الدولة ، محددا عن طريق هذه التعليمات الضوابط التي تحكم أنشطة الائتمان والاستثمار بالبنوك مثل قيام بنك الجزائر باستخدام جزء من الصول المالية للبنوك التجارية في شراء السندات الحكومية أو إقراضها لأصحاب المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل، وتميز هذه الأوامر والتعليمات بالإلزامية بحيث يتعرض البنك الذي يتجاهلها إلى عقوبات متفاوتة قد تبدأ بالتضييق عليه في مجال الخصم ومنح التمويل المطلوب وتصل إلى درجة التوقيف الجزئي أو الكلي للبنك.

3- الرقابة المباشرة: يقوم بنك الجزائر بالرقابة المباشرة على أنشطة البنوك التجارية وأوضاعها بصورة تمكنه من توجيهها ومتابعتها والتأثير في سير عملياتها الائتمانية بما يتناسب والأوضاع الاقتصادية المطلوب الوصول إليها.

4- الجزاءات : تعتبر آخر أداة يلجأ إليها بنك الجزائر ليضمن تنفيذ سياساته النقدية من قبل البنوك التجارية والتزامها بالتوجيهات والأوامر الصادرة عنه، وقد تكون الجزاءات إيجابية أو سلبية.

فالإيجابية تتمثل في تشجيع البنوك المنفذة للتعليمات والأوامر والتوجيهات وتوفير سلة من الحو افز لمكافأتها، الأمر الذي يحفز البنوك الأخرى على الالتزام بالسياسة العامة لبنك الجزائر

أما السلبية اتجاه البنوك التجارية التي لا تلتزم بالأوامر والتوجيهات مثل الحرمان من الائتمان الممنوح من بنك الجزائر و أنواع الخصم المرتبطة به، وقد يصل المر إلى إيقاف نشاط البنك وتحييده بشكل مؤقت أو بصورة دائمة حسب طبيعة المخالفة المرتكبة من قبله[1].

1اكن لونيس ، مرجع سبق ذكره،ص:105- 110

المطلب الثاني :أنواع السياسات النقدية:

تعرف السياسة النقدية على أنها تصرف بمعروض المال أي طبع مزيد من المال أو إنقاض لمعروض المال بتغير معدلات الفائدة أو إزالة الاحتياطات الزائدة فهي ليست بالسياسة المالية التي تتعلق بالضرائب والصرف الحكومي والدين الحكومي وتكون السياسة النقدية إما توسعية أو انكماشية.

1- السياسة التوسعية:

تقوم السلطة المالية باستعمال وسائلها لتنشيط الاقتصاد فتحافظ على معدلات الفائدة أقل من المعدلات المعتادة ،أو تزيد المعروض الإجمالي في السوق أسرع من المعتاد وتستعمل هذه السياسة عادة لتقليل معدلات البطالة في فترات الركود بخفض معدلات الربح على أمل أن يدفع الائتمان الأرخص المشاريع إلى اقتراض مزيد من المال لتتوسع فيزيد هذا المر الطلب العام (الطلب الإجمالي على السلع والخدمات في السوق)،وهو ما يزيد النمو القصير المدى كما يظهر في نمو الناتج الإجمالي المحلي ،فهذه السياسة النقدية التوسعية عندما يزيد مقدار العملة في السوق ظن تقلل من قيمة عملتها أمام العملات الأخرى وهو ما يمكن المستثمرين الأجانب من أن يشتروا بعملاتهم أكثر مما يشري بالعملة الوطنية المخفضة القيمة.

2- السياسة الانكماشية:

فهذه السياسة تحافظ على معدلات فائدة أعلى من المعتاد على المدى القصير، وتبطئ معدل نمو معروض المال أو حتى تنقص المعروض لتبطئ النمو الاقتصادي على المدى القصير وتقليل التضخم وقد تؤدي السياسة الانكماشية إلى معدلات بطالة متزايدة إلى كساد سوق الاقتراض والاستهلاك عند المستهلكين والمنتجين وهو ما يؤدي عادة إلى ركود اقتصادي إذا كان تطبيقه تطبيقا صحيحا.

المطلب الثالث تأثير الأزمات العالمية على السياسة النقدية خاصة والاقتصاد عامة:

أثرت الأزمات العالمية بشكل كبير على السياسة النقدية خاصة والاقتصاد عامة مثل أزمة العقار سنة 2008 حيث كانت الرهنات العقارية إلى حد كبير ولم يستطيع المقرضين تسديد ديونهم مما أدى إلى إفلاس بعض أو بالأحرى الكثير من البنوك والمؤسسات المالية العالمية الذي أدى إلى ركود في الاقتصاد العالمي مما أثر سلبا على الاقتصاد الوطني بتراجع التجارة الخارجية في تقليص الصادرات ورفع من الواردات الكمالية.

أما في أواخر سنة 2019 ظهرت أزمة كورونا covid 19 التي أثرت بشكل كبير على اقتصاديات العالم حيث تم غلق الكثير من القطاعات الصناعية منها والاستثمارية أدت إلى تدهور الحالة المعيشية في جميع أنحاء العالم وغلق التبادل العالمي نغلق المطارات العالمية والموانئ الكبرى وذلك للحفاظ على صحة الناس وكل هذه الأزمات المالية أدت إلى ركود اقتصادي عالمي حاد وقد اختلفت الآثار الناجمة عن هذه الأزمات في الجزائر نظرا لعدم قوة ارتباط اقتصاد الجزائر بالاقتصاد الأمريكي [1].

---

1 3 الياس الشيخ التهامي –إبراهيم ناوي ،دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية ،مذكرة التخرج لنيل شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية ،جامعة التكوين المتواصل المدية،فرع قانون الأعمال ،السنة الجامعية 2016/2015 ،ص:12،11و13.

المبحث الثالث أهداف السياسة النقدية و آثارها على الجهاز المصرفي:

المطلب الأول: I - أهداف السياسة النقدية:

تمهيد:

السياسة النقدية هي الإجراءات والتدابير التي تتخذها السياسة النقدية لإدارة النقود وتنظيم عملية إصدارها بما يكفل سرعة وسهولة وتداول وحدة النقد ، وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف معينة، ويتفق الكثير من الاقتصاديين على أنه يجب على بنك الجزائر تبني إستراتيجية معينة تهدف إلى الوصول للأهداف التي ترمي إليها السياسة النقدية متمثلة في الاستقرار العام للأسعار، والحد من البطالة ، تحقيق النمو الاقتصادي استقرار قيمة العملة وذلك بتحقيق الأهداف الأولية ،الوسيطية والأهداف النهائية للسياسة النقدية .

I -1- إستراتيجية السياسة النقدية:

من أجل بلوغ أهداف السياسة النقدية تبنى بنك الجزائر إستراتيجية اختيار أدوات السياسة النقدية وآلياتها لبلوغ أهدافه المسطرة بإتباع الإستراتيجية الكاملة والإستراتيجية الغير الكاملة في البداية ليصل إلى الإستراتيجيات الحديثة والتي ظهرت لضبط التضخم ومكافحة واختيار هدف وسيط جديد هو تحقيق النمو النقدي بتنظيم النمو في إجمالي الاحتياطات القانونية حتى يتوافق مع هدف نمو المجاميع النقدية ،والتحكم في نمو عرض النقود[5] ويمكن توضيح هذا المفهوم حسب الشكل الموالي[1].

الشكل رقم (I-1) الإستراتيجية الحديثة لتنفيذ السياسة النقدية

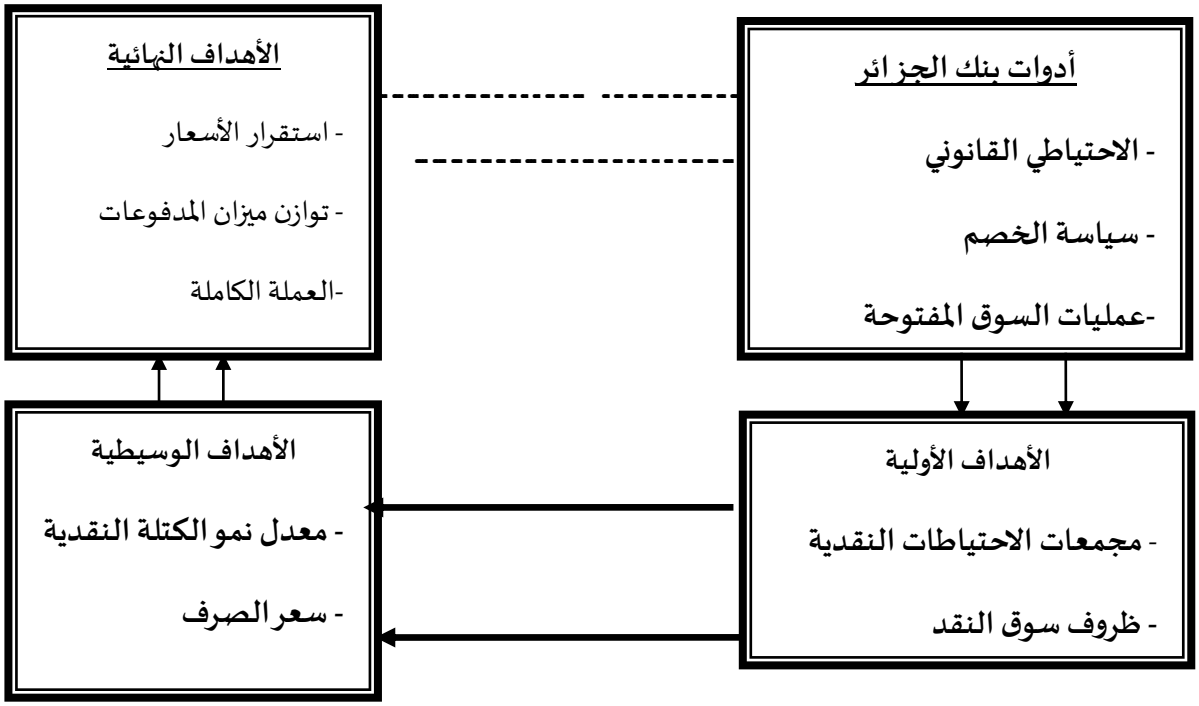

1 فتيحة بن علية صالح تومي ،تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2008- 2019 ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف،المجلد رقم:26 العدد رقم :22،2020 ،ص:54

1-1 الأهداف الأولية للسياسة النقدية :

إن الأهداف الأولية للسياسة النقدية هي الحلقة الأولى في إستراتيجية هذه السياسة بحيث يمكن للسلطة النقدية الوصول إلى متغيرات نقدية بصفة سريعة باستخدام الأدوات التي بحوزتها ، وتهدف السلطة النقدية من خلالها إلى ربط هذه الأدوات بالأهداف الوسيطية ، وتتكون هذه المتغيرات من مجموعتين يطلق على المجموعة الأولى مجمعات الاحتياطات النقدية (تشكل القاعدة النقدية المتغير الأساسي في هذه المجموعة) ، أما المجموعة الثانية يطلق عليها ظروف سوق النقد ، فيما تتكون كل مجموعة ؟ وكيف يساهم بنك الجزائر في تحقيق هذه الأهداف؟ كيف يتحكم بنك الجزائر في متغيرات النقدية ومتغيرات مجمعات الاحتياطات .

1- مجمعات الاحتياطات النقدية :

هذه المجموعة تتضمن مجموعة الاحتياطات الغير مقترضة والتي تتمثل في الاحتياطات الإجمالية مطروح منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصومة) ، واحتياطات الودائع الخاصة والتي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى، بالإضافة إلى القاعدة النقدية وتعد هذه الأخيرة المتغير الأكثر أهمية في هذه المجموعة.

***مفهوم القاعدة النقدية (الأساس النقدي) Monetary Base : هي النقود القانونية التي يصدرها بنك الجزائر متكونة من الأوراق النقدية والعملة المساعدة فهي تصف بالسيولة الكاملة وتخضع للرقابة التي تفرضها السلطة النقدية على الإصدار، لها أهمية كبيرة في زيادة النقد ن كما تعرف أيضا بالنقود عالية القوة لما تتضمنه من قوة غير محدودة لإيراد الديون ومقروضة بقوة القانون كما يطلق عليها النقود الأساسية أو الأولية Primary Money ، كما أنه في حساب الكتلة النقدية نأخذ فقط الجزء المتداول خارج الجهاز المصرفي ،أي ما يحوزه الجمهور فقط ، أما الباقي يمثل احتياطات مصرفية في حسابات البنوك التجارية أو في حسابات جارية لدى بنك الجزائر وهذا الأخير يمكنه السيطرة على القاعدة النقدية من خلال التأثير القوي على المعروض النقدي .**

2- استخدامات القاعدة النقدية [1]:

تنقسم إلى نوعين أساسيين هما

***النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي:**

النقود هي كل شيء أو هي القدرة الشرائية التي تحظى بالقبول العام كوسيلة أو وسيط للتبادل وكذمة للدفع الآجل وكمعيار للقيمة ومستودع لها ، وبذلك فالنقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي هي كافة أشكال النقود التي يحرزها الأفراد والمؤسسات والتي تختلف أشكالها وفقا للتطور الاقتصادي و الاجتماعي وتطور العادات المصرفية وتأخذ النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي عدة أشكال أهمها النقود القانونية (العملة) تأخذ شكل أوراق نقدية وفئات معدنية تمتلك قوة إيراد قانونية مدعمة من قبل الحكومة كوسيط للتبادل وكذمة للدفع الآجل وكمعيار للقيمة ومستودع لها فسميت بالنقود القانونية لأنها تستمد قوتها من قوة القانون وقبول الأفراد لها عاما واحتكار البنك الجزائر حق إصدارها.

1 فتيحة بن علية صالح تومي، مرجع سبق ذكره، ص:58

*** النقود الورقية القانونية (البنكنوت):**

تصدر النقود الورقية من طرف بنك الجزائر وتعتبر أهم أنواع النقود وأكثرها شيوعا في جميع الدول سواء متقدمة أو متخلفة وتعتبر دينا في ذمة السلطات النقدية التي أصدرتها البنوك التجارية الممثلة في بنك الجزائر ،كما أن بنك الجزائر يخضع لقيود قانونية في إصدار النقود الورقية قصد الاحتفاظ بنسبة معينة من رصيد العملات الأجنبية والحفاظ على قيمة العملة الوطنية واحتياجات المعاملات الاقتصادية مما يترتب عن ذلك عدم الاستقرار الاقتصادي ، وتمثل النقود الورقية الأساسية معظم قيمة النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي حيث تكون أكثر من 90% وتجدر الإشارة هنا على أن البنكنوت المتداول خارج الجهاز المصرفي هو جزء من الأوراق النقدية التي يصدرها بنك الجزائر ويبقى الجزء الآخر من الإصدار النقدي في تكوين الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية.

***النقود المساعدة:**

تأخذ شكل مسكوكات معدنية وفي بعض الأحيان أوراق نقدية ذات فئات صغيرة كالدينار ونصف دينار (50 سنتيم) ، 5 دينار،10 دينار وذلك لتسهيل المعاملات الصغيرة ولا تشكل النقود المساعدة كمية كبيرة في حجم الكتلة النقدية المتداولة ،لهذا لا يمكن اعتبارها مؤثرا هاما على تطور الوضعية الاقتصادية والمالية.

***النقود الكتابية: يقصد بها الودائع فهي حسابات الأفراد لدى البنوك التجارية وتزداد هذه الودائع في البنوك التجارية كلما زادت درجة المعاملات الاقتصادية وزاد التعامل بالشيكات ، وتعتبر ودائع الأفراد ديونا على البنك قابلة للدفع عند الطلب**

***النقود الإلكترونية:**

تعتبر من أحدث التطورات التي حصلت في وسائل الدفع ويقصد بها الوسائل الإلكترونية لتحويل أية مبالغ من جهة إلى أخرى كدفع رواتب وأجور الموظفين أو تسديد الديون أو دفع قيمة مشتريات عن طريق بطاقة الائتمان فعرف بنظام تحويل الأموال الإلكتروني وقد يكون هذا النظام البديل المستقبلي لتوسيع التجارة العالمية في شتى المجالات.

***الاحتياطات المصرفية Bank Réserves [1]:**

هي ودائع حيازية للمصارف أو البنوك التجارية العمومية أو الخاصة التابعة لبنك الجزائر وتعرف الاحتياطات المصرفية أيضا بأنها نسبة تفرض على الودائع من طرف بنك الجزائر لحماية أصحاب الودائع من الإفلاس من جهة ومن جهة أخرى تستخدم هذه النسبة للتحكم في الاقتصاد وكمية النقد في الأسواق عن طريق زيادة النسبة أو تقليصها ،وبذلك تعتبر إحدى الأدوات التي يستطيع بنك الجزائر السيطرة بها على كمية النقد في الأسواق

---

1 فتيحة بن علية صالح تومي، مرجع سابق الذكر: ص65

النقدية، وتتألف الاحتياطات المصرفية من العملة والودائع كما تصنف هذه الاحتياطات حسب استخداماتها إلى إلزامية وفائضة وحسب مصدرها مقترضة وغير مقترضة ، تنشأ من خلال اقتراض البنوك التجارية من بنك الجزائر بصورة مباشرة أو غير مباشرة وذلك بإعادة خصم الأوراق التجارية لدى بنك الجزائر ويطلق عليها

القاعدة المقترضة ولا يتحكم فيها بنك الجزائر لأنها ترجع إلى رغبة وسلوك البنوك التجارية ، أما الاحتياطات الغير مقترضة تظهر نتيجة شراء بنك الجزائر سندات حكومية من الدولة ويدفع قيمة السندات نقدا وتسمى هذه الاحتياطات بالقاعدة الغير مقترضة والتي يتحكم بها بصورة أساسية لأنها تقع تحت تصرفه وسيطرته.

1- 2الأهداف الوسيطية

تعتبر كحلقة في سلسلة الأهداف التي تعمل السلطات النقدية على ضبطها والتحكم فيها ليقود صوب الأهداف النهائية للسياسة النقدية فالسؤال الذي يطرح نفسه ماذا يقصد بالأهداف الوسيطية ؟.

يعتمد بنك الجزائر في تحديد أهدافه النهائية على معيار :

*اختيار الأهداف الوسيطية : فهي المتغيرات النقدية التي يجب ضبطها وتنظيمها ببلوغ الأهداف النهائية ، هذه الأهداف يمكن أن تعتبر كمؤشرات يكون تغيرها عاكسا لتغيرات الهدف النهائي المتعلق باستقرار سوق النقد وتعرف أيضا على أنها المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات النقدية والمترتبة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية ويستند تحديد الأهداف الوسيطية إلى الفرضيات التالية :

1- تكون علاقة وثيقة بين الهدف النهائي والاستهداف الوسيطية ويجب أن تكون هذه الأهداف قابلة للضبط من قبل بنك الجزائر وأدواته.

2- إعلان الإستهدافات للجمهور من طرف بنك الجزائر حتى يضع الأعوان الاقتصاديين توقعاتهم وتقديراتهم على أساس هذه الإستهدافات .

3- سهولة في تطبيق السياسة النقدية في تحديد هذه الإستهدافات مقارنة بالسياسات الأخرى شرط توفر الاحتياطات .

الهدف من اختيار إستراتيجية الهداف الوسيطية تمثل في اختيار معايير تتحكم في الهدف الوسيط ،أي يجب أن يكون الهدف الوسيط قابل للقياس ويمكن السيطرة عليه من قبل بنك الجزائر ، ويمكن أن تكون أثاره على الهدف النهائي

أولا- القابلية للقياس:

كي تكون حسابات دقيقة يجب أن يخضع الهدف الوسيط للقياس الدقيق لأنه يعتبر الإشارة التي تبين حقيقة إتجاه سير السياسة النقدية نحو تحقيق الهدف النهائي أو خارج اتجاهها المحدد لها والبيانات المتاحة تختلف من متغير لأخر، لذا فإن أسعار الفائدة قابلة للقياس بالمقارنة بالعرض النقدي لأنها ليست فقط متاحة

1 فتيحة بن علية صالح تومي،مرجع سبق ذكره ،ص68

بسرعة ، ولكنها تتمتع بدرجة كبيرة من الدقة ولا تراجع إلا قليلا عكس العرض النقدي الذي يخضع لقدر كبير من المراجعة ، فهو سعر الفائدة الأسمى الذي يعتبر مقياسا لا يكشف عن التكلفة الحقيقية للاقتراض وهو سعر الفائدة المعدل بالتضخم المتوقع ، لهذا يكون قياس سعر القائدة الحقيقي صعبا كون أن لا توجد طريقة لقياس التضخم المتوقع وأن كلا من سعر الفائدة والعرض النقدي لها قابلية القياس لذا يصعب تفضيل أحدهما على الآخر كهدف وسيط.

ثانيا- القدرة على التحكم في الهدف الوسيط:

تجدر الإشارة على قدرة بنك الجزائر في السيطرة على المتغير إذا إستخدم كهدف وسيط وذلك للتأكد من أن بناء الإستراتيجية يتم بشكل جيد بغية تحقيق السياسة النقدية وذلك بسيطرة البنك الجزائر على القاعدة النقدية وسعر الفائدة من خلال التأثير القوي على المعروض النقدي لكن بنك الجزائر لا يستطيع أن يحدد سعر الفائدة الحقيقي كونه لا يسيطر على توقعات التضخم .

ثالثا- إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي

يجب أن يكون التنبؤ بأثر الهدف الوسيط المختار على الهدف النهائي ممكنا أو ينبغي أن تمتلك القدرة على توقع ذلك الثر على الهدف النهائي ن ولا يزال النقاش قائما حول الأفضلية بالتنبؤ بأثر العرض النقدي على الأهداف النهائية.

3-1 الأهداف النهائية:

بما أن سياسة النقد تعتبر أداة من أدوات السياسة الاقتصادية فهذا يعني أن أهدافها النهائية تتطابق مع أهداف السياسة الاقتصادية وتختلف هذه الأهداف حسب درجة التقدم الاقتصادي في الدولة والاجتماعي والنظم الاقتصادية وكذا احتياجات المجتمع ، ويطلق على الأهداف النهائية للسياسة النقدية هي تلك المؤشرات التي يسعى بنك الجزائر إلى تحقيقها في إطار أهداف اقتصادية كلية ، بحيث تبدأ إستراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية واستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية ، ثم التأثير على الأهداف الوسيطية ، وذلك من أجل الوصول إلى هذه الأهداف النهائية التي يرسمها البنك الجزائر على ضوء الأهداف الاقتصادية العامة ، وتتعدد أهداف الساسة النقدية وتختلف باختلاف درجة تطور الاقتصاد وهي:

- السيطرة على التضخم
- تشجيع لنمو الاقتصادي
- أقل معدل للبطالة
- تحقيق التوازن الخارجي والداخلي

أما الهدف الحقيقي وهو استقرار الأسعار بتمكين السلطة النقدية من استخدام مختلف وسائل انتقال السياسة النقدية لبلوغه برفع من درجة استقلالية بنك الجزائر وتمتع الاقتصاد الوطني بأنظمة صرف مرنة

1 فتيحة بن علية صالح تومي، مرجع سبق ذكره ،ص73

تتوفر على نظام إعلامي ملائم لذا نجد من الصعوبة تحقيق هذا الهدف لوضع الجزائر أكثر من هدف للسياسة النقدية بغض النظر عن مدى تعارض هذه الأهداف وإمكانية تحقيقها وذلك في ظل انخفاض في درجة استقلال بنك الجزائر وتدخل الحكومة في شؤونه وعدم تمتع بأنظمة صرف مرنة والإفصاح والشفافية هذا ما يؤدي إلى عدم استقرار في المستوى العام للأسعار بحيث لا تقتصر مهمة السلطة النقدية في الجزائر على احتواء تحركات لمستوى العام للأسعار إلى أقل مستوى لها (البحث عن تخفيض في معدل التضخم)

تلعب السياسة النقدية دورا هاما في تقليل العجز في ميزان المدفوعات من خلال قيام بنك الجزائر برفع سعر الخصم الذي يدفع بالبنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة فبارتفاعها ينخفض الطلب على الائتمان مما

يجعل الأسعار تميل إلى الانخفاض أيضا وإذا انخفضت الأسعار محليا فهذا سيؤدي إلى تشجيع الصادرات ، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة محليا سيغري الأجانب إلى توظيف أموالهم بالبنوك الجزائرية مما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات وعليه فإن الإجراءات تجعل دور السياسة النقدية فعالا في تصحيح الإختلالات وخاصة عندما يعاني الاقتصاد من معدل مرتفع للتضخم بالإضافة إلى عوامل أخرى تؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي ، الذي تؤدي إلى تحقيق في معدل النمو الاقتصادي حيث بدأ الاهتمام بدور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال الزيادة في المعروض النقدي هذا يعني تغير معدل الناتج الكلي الحقيقي هذا كله يؤدي إلى تضارب بين الأهداف النهائية فبإعطاء مهمة معقدة للسياسة النقدية في الجزائر من خلال استقرار العام للأسعار والنمو الاقتصادي من شأنه أن يكون مصدرا لتضارب وتصادم هذه الأهداف النهائية ويصعب في الواقع تحقيقها في آن واحد فإذا أراد بنك الجزائر أن يمنع الأسعار من الارتفاع فإنه يتم إتباع سياسة انكماشية بتخفيض معدل نمو الكتلة النقدية عن طريق التأثير على أسعار الفائدة أو عمليات السوق المفتوحة فهذا يؤدي إلى ركود اقتصادي فترتفع معدلات البطالة وبالتالي يتم الحد من إمكانية تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة ، يعني يصعب توفق السياسة النقدية في إنهاء مشكلة التضخم دون أن تمر فترة انكماش اقتصادي نجد أن هذا التضارب يكون أيضا بين الأهداف الداخلية والهداف الخارجية أي بين نمو اقتصادي كبير وبين المحافظة على قيمة العملة الخارجية وتوازن ميزان المدفوعات إذ أن السياسة الهادفة إلى زيادة النمو الاقتصادي تتطلب زيادة الطلب على الإستراد مما يؤثر سلبا في ميزان المدفوعات وإذا كان هذا العجز كبيرا فإنه يعرض العملة الصعبة التي تسربت إلى خارج الاقتصاد ، كما يتعين عن رفع أسعار الفائدة تفادي نزوح رؤوس الأموال الأجنبية إلى حدوث اضطرابات داخلية في النشاط الاقتصادي ، فينخفض حجم الاستثمارات وبالتالي حجم الإنتاج فالنمو الاقتصادي فيجب على السلطة النقدية تحديد الأهداف النهائية بأولوية واختيارها بدقة حسب الأوضاع والظروف الاقتصادية السائدة .

المطلب الثاني آثار السياسة النقدية على الجهاز المصرفي [1] :

تمهيد

إن الأهمية الاقتصادية للبنوك التجارية في ظل عولمة الاقتصاد العالمي لاسيما العولمة المالية ونظرا لما يقوم به الجهاز المصرفي من خلق وتنويع في أنشطة التي امتدت إلى مجالات غير مصرفية مما جعله مسيطرا ومتحكما في المعاملات المالية والنقدية في الأسواق النقدية والمالية ، إذ زاد دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الدولية وتنظيم

عملية التبادل المعقدة والمتشابكة لحركة رأس المال والنقود هذا كله في وجود مستحدثات مالية ومصرفية جديدة في مجال الهندسة المالية والإدارة النقدية والعقود الاستثمارية وإدارة المحافظ الاستثمارية هذا من جهة ومن جهة أخرى ما تقوم به البنوك التجارية داخل الاقتصاد المحلي من خلال ضخ مقادير معينة من النقد والائتمان التي تشبع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية وتقليل من التضخم والانكماش [5].

*** أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر:**

كان الاقتصاد الوطني الجزائري في السابق اقتصاد اشتراكي موجه ثم انتقل إلى اقتصاد ليبرالي يقوم على أسس اقتصاد السوق إثر أزمة 1986 التي بينت بوضوح هشاشة الهيكل الاقتصادي الجزائري الأمر الذي تطلب القيام بإصلاحات ذاتية دون اللجوء إلى أطراف أجنبية لمؤسسات النقد الدولية ، لكن هذا الاعتماد الذاتي نتج عنه تفاقم الأوضاع النقدية الاقتصادية وحتى الاجتماعية وظهر ذلك في ارتفاع معدلات التضخم ومستويات البطالة ، ارتفاع حجم المديونية الخارجية وثقل خدمة الدين بالمقابل ارتفاع عجز الميزانية العامة للدولة ، انخفاض قيمة العملة الوطنية ، انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

ومن أجل ضمان نوع من الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على التوازنات النقدية الداخلية والخارجية ، سعت السلطات العامة في الجزائر إلى إعادة تقييم شامل لدور السياسات الاقتصادية المعتمدة في بناء ورسم مستقبل الاقتصاد الوطني ، وذلك عن طريق تفعيل وسائل تلك السياسة الاقتصادية العامة وتحديد أهدافها النهائية بدقة وبأولية مسبقة التحديد ، بعيدا عن أي خلفيات أو مصالح وفتح المجال الواسع أمام السلطات النقدية لاتخاذ القرارات المثلى وفي الفترات المناسبة لذلك [1].

وعليه كان لزاما على الدولة إعادة تنظيم هيكل ونظام المصرفي وذلك من خلال وضع أسس مضبوطة وقواعد منصوص عليها قانونيا وتطبيق الإجراءات بصرامة تامة من أجل إعطاء السلطات النقدية الحرية في رسم السياسة النقدية والتحكم في حجم الائتمان وتوجيهه لمختلف القطاعات ، فالمرحلة الانتقالية التي عرفها الاقتصاد الجزائري من خلال تبني نظام اقتصاد السوق كان لها أثر كبير على تطور الأوضاع والمؤشرات النقدية الداخلية من خلال فرض صندوق النقد الدولي عدة إجراءات صارمة في مقدمتها إعادة تقييم قيمة الدينار الجزائري بتخفيضه بمعدلات كبيرة أضف إلى ذلك اعتماد بنك الجزائر استخدام أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة في إدارة الائتمان القانوني كل هذه المتغيرات تبين مدى تغير تطبيق السياسة النقدية نظرا لتغير توجه الاقتصاد .

---

1 عبد الله محمد حماد، العملة خارج الجهاز المصرفي و أثارها على فعالية السياسة النقدية و المالية في السودان، الفترة 2000- 2012 ،رسالة دكتوراه،جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2014 ،ص: 117

الفصل الثالث

دراسة ميدانية حول دور بنك الجزائر في ضبط الاستقرار النقدي في ظل جائحة كرونا و التغيرات العالمية

تمهيد

يعتبر الجهاز المصرفي في الجزائر من أهم الأجهزة التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني فهو يحتل مركزا حيويا في النظام الاقتصادي والمالي لها له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية فهو ميزان التقدم الاقتصادي حيث يتمتع بمدار مالية كبيرة و انتشار واسع لفروعه ولقد تجلى الإصلاح المصرفي في الجزائر بوضوح خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض بموجب القانون رقم : 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 الذي إندرج ضمن مسار الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية قصد تعزيز مسار التحول الاقتصادي الذي باشرته الجزائر منذ مطلع التسعينات ، ويمثل الإصلاح المصرفي الحلقة الرئيسية ضمن سلسلة الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين هما :

المبحث الأول: الجهاز المصرفي الجزائري وسوق العرض النقدي في ظل جائحة كورونا خلال الفترة الممتدة من 2019-20021 مرورا بثلاث مطالب .

المطلب الأول : الجهاز المصرفي الجزائري .

المطلب الثاني : السياسة النقدية .

المطلب الثالث : أهداف الجهاز المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية .

المبحث الثاني : دور بنك الجزائر في ضبط السياسة النقدية في ظل جائحة كورونا والآثار الناتجة عن هده الأزمة ، وهذا بتطرقي إلى مطلبين:

المطلب الأول : دور بنك الجزائر في ضبط السياسة النقدية في ظل الأزمة.

المطلب الثاني :أثار الأزمة العالمية (أزمة كورونا) على الجهاز المصرفي والاقتصاد الوطني .

وفي الأخير ملخص للفصل يشمل النقاط التي تطرقت إليها

المبحث الأول : الجهاز المصرفي الجزائري وسوق العرض النقدي في ظل جائحة كورونا خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2021 .

تمهيد

تعتمد الجزائر في تنمية اقتصادها على الجهاز المصرفي بدرجة أقل من اعتمادها على المحروقات بالرغم من كونه قطاعا فعالا في إدارة الاقتصاد الوطني ومواكبة التطورات التي يمر بها ويكمن الدور الرئيسي لهذا القطاع بشكل عام توفير القنوات اللازمة لتعبئة المدخرات الكافية والتوزيع الكفء لهذه المدخرات على الاستثمارات المختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية إلا أن التنمية تبقى صعبة المال في ظل التغيرات العالمية والأزمات المالية فالجهاز المصرفي كغيره من القطاعات تأثر بأزمة كورونا (covid 19) التي نشأت في أواخر 2019 بالضبط في مدينة وهان الصينية وامتدت ألسنتها لتمس كل دول العالم بما فيهم الجزائر والجزائر كغيرها من الدول قامت بتحديات كبيرة وجبارة للقضاء على هذه الأزمة أو بالأحرى الحد من خطورتها.

المطلب الأول الجهاز المصرفي الجزائري:

شهد الجهاز المصرفي في الجزائر توسعا واضحا في الفترة الأخيرة خاصة بعد تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2017 حيث جاء هذا التعديل في نص المادة 45 مكرر، بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة يقدم بنك الجزائر بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في :

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة
- تمويل الدين العمومي الداخلي
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار

هيكل الجهاز المصرفي الجزائري :

شهد النظام المصرفي الجزائري (البنوك والمؤسسات المالية ومكاتب التمثيل المرخصة إلى غاية 2020/01/20 .

هرم الجهاز المصرفي الجزائري

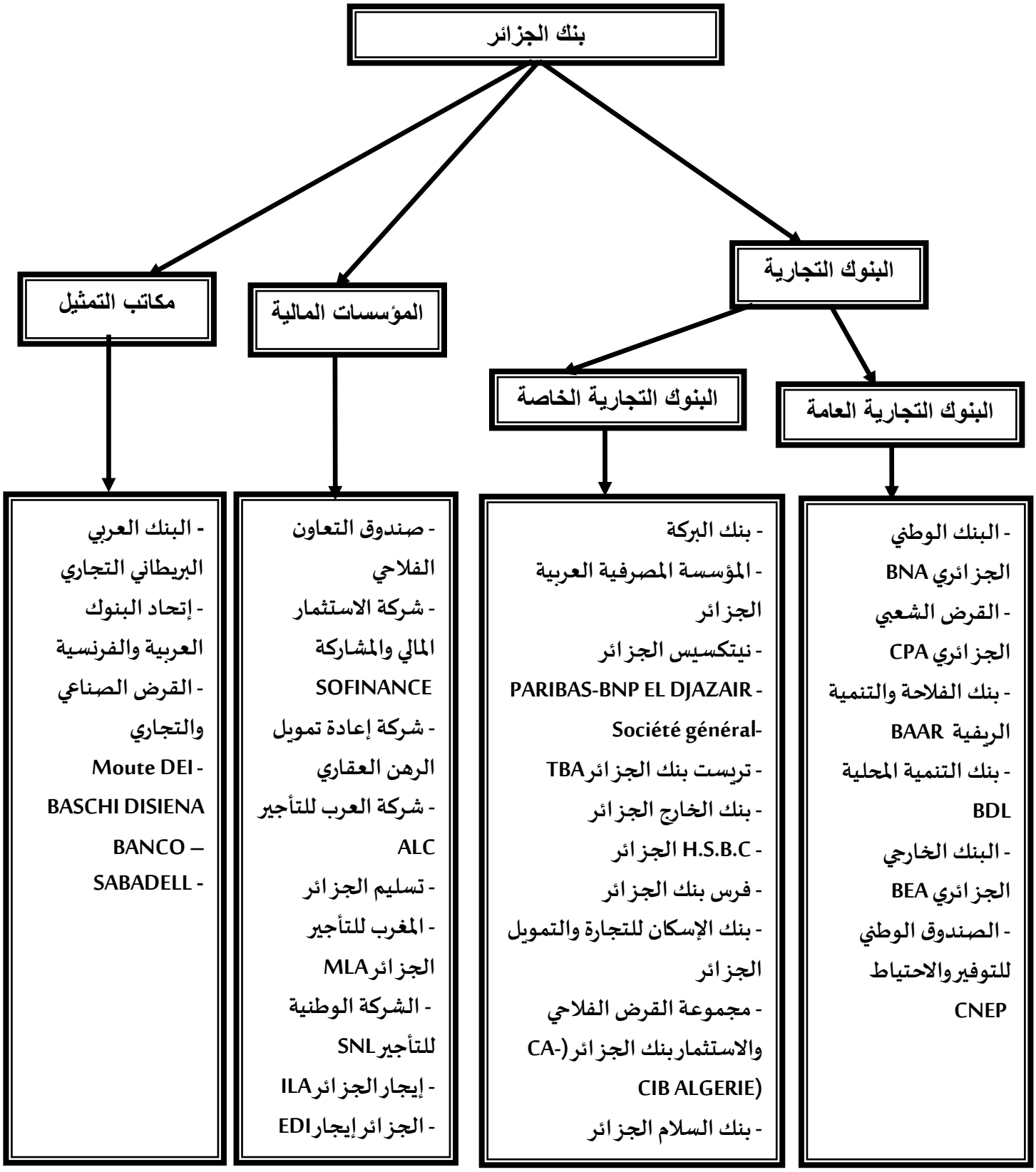

[1] المصدر بنك الجزائر
http//.bank-of- algeria.dz

وينقسم الجهاز المصرفي الجزائري إلى ثلاث قطاعات أساسية وهي بنك الجزائر، البنوك التجارية والمؤسسات المالية ومكاتب التمثيل كمايلي:

1- بنك الجزائر وهو يمثل قيمة الهيكل المصرفي الجزائري

2- البنوك التجارية والمؤسسات المالية وتتشكل من البنوك التجارية العامة والخاصة والمؤسسات المالية والمتمثلة في :

*البنوك التجارية العمومية:

- البنك الوطني الجزائري BNA
- القرض الشعبي الجزائري CPA
- بنك الفلاحة والتنمية المحلية BDL
- البنك الخارجي الجزائري BEA
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP BANQUE

*البنوك التجارية الخاصة:

- البركة بنك
- المؤسسة المصرفية العربية الجزائر
- نيتكيس الجزائر NATIXIS
- الشركة العامة الجزائر
- سيتا بنك الجزائر
- البنك العربي بلجيكا الجزائر
- BNP PARIBAS EL DJAZAIR
- ترست بنك الجزائر TREST BA
- بنك الخليج الجزائر
- بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر
- فرنس بنك الجزائر
- مجموعة القرض الفلاحي والاستثمار بنك الجزائر (CA-CIB ALGERIE)
- بنك السلام الجزائر
- H.S.B.C الجزائر

*المؤسسات المالية :

- صندوق التعاون الفلاحي

- شركة الاستثمار المالي والمشاركة SOFINANCE
- شركة إعادة التمويل الرهن العقاري
- شركة العرب للتأجير ALC
- سيتليم الجزائر
- المغرب للتأجير الجزائر MLA
- الشركة الوطنية للتأجير SNL
- إيجار الجزائر ILA
- الجزائر إيجار EDI
-

*مكاتب التمثيل:

- البنك العربي البريطاني التجاري
- إتحاد البنوك العربية والفرنسية

- القرض الصناعي والتجاري

1- تعريف بنك الجزائر: يعرف على أنه الهيئة التي تتولى إصدار البنكنوت وتتضمن بوسائل ستي سلامة أسس النظام البنكي ويوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة ،فهو المؤسسة المصرفية التي تهدف إلى الرقابة على كمية النقود وتنظيم عمل النظام النقدي والمصرفي وتوجيهه وتأسس بنك الجزائر في 13 ديسمبر عام 1962 م.

[1] المصدر بنك الجزائر
http//.bank-of- algeria.dz

الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر

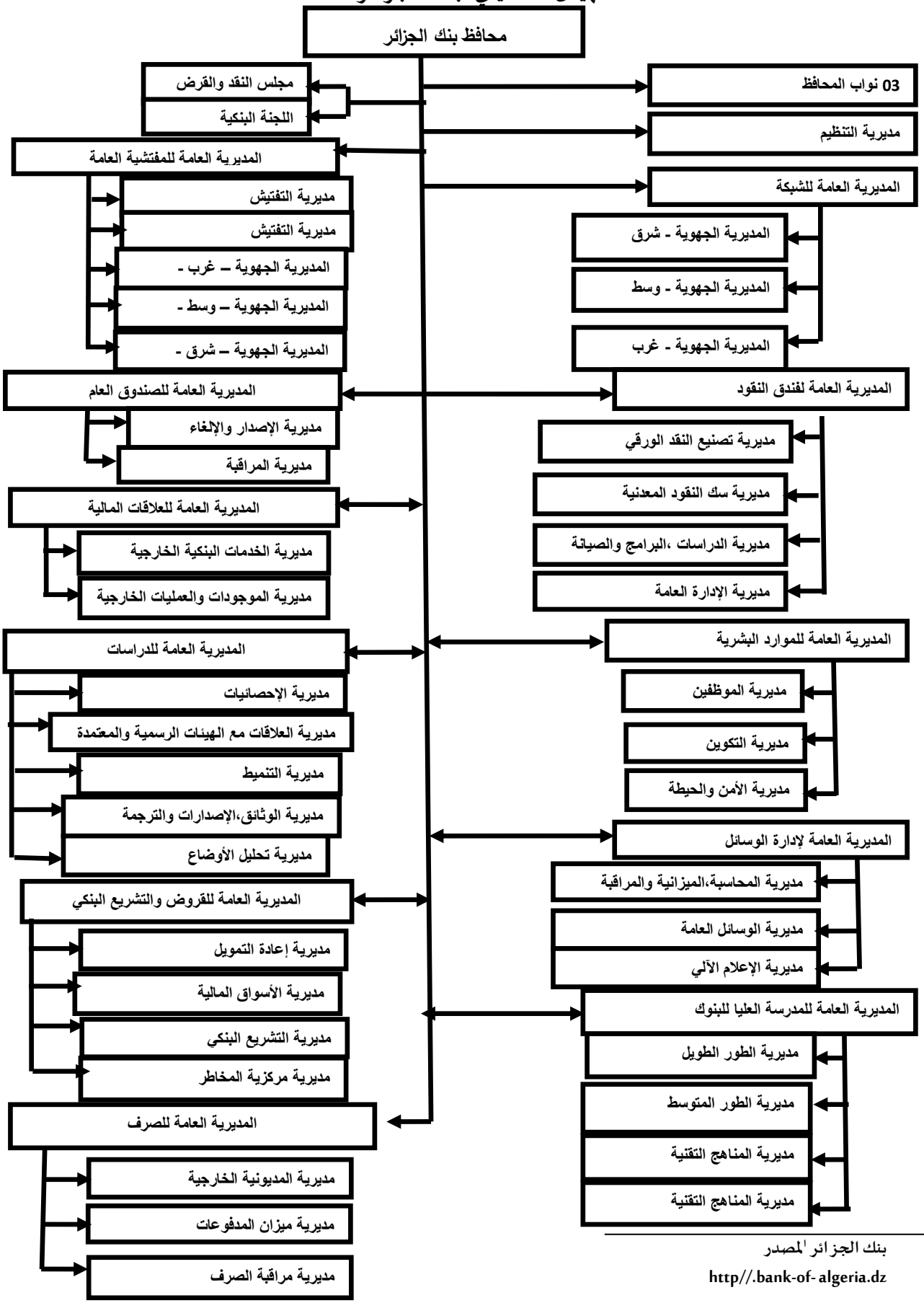

المصدر: بنك الجزائر
http//.bank-of- algeria.dz

المطلب الثاني السياسة النقدية[1] :

1- تعريف السياسة النقدية:

هي مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية والمهيمنة على شؤون النقد و الائتمان من أجل التأثير في كمية النقود و كمية وسائل الدفع بما يتلائم و الظروف الاقتصادية المحيطة بها قيام بنك الجزائر بتغيير كمية النقود في المجتمع زيادة أو نقصان بتأثيره على حجم الفائدة و الاستثمار و بالتالي على النشاط الاقتصادي.

2 - فعالية السياسة النقدية :

و تعني مدى قدرتها على التأثير على النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف التي تسعى إليها وتبقى السياسة النقدية في الجزائر متواضعة وهذا راجع للأسباب التالية:

- **عدم وجود سوق مالية متطورة**
- **تخلف العادات البنكية للمجتمع**
- **الحداثة النسبية في قانون النقد و القرض المتعلق بالجهاز المصرفي في الجزائر كل هذه الأسباب أدت عمليا إلى صعوبة استخدام أدوات السياسة النقدية في التأثير عن النشاط الاقتصادي ووصولا إلى الأهداف الأساسية التي تسعى إليها السياسة النقدية .**

إن نجاح السياسة النقدية في ظل أي نظام اقتصادي يتوقف على مجموعة من العوامل و الشروط أهمها.

- **نظام معلوماتي فعال لمراقبة وضع الميزانية (عجز فائض) نوعية و طبيعة الاختلال، تحديد معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، نوعية البطالة، ميزان المدفوعات...الخ**
- **تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة و هذا راجع لتعارض الأهداف المسطرة**
- **هيكل النشاط الاقتصادي مكانة القطاع العام و الخاص، سياسة الحكومة تجاه المؤسسات الإنتاجية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية.**
- **مرونة الجهاز الإنتاجي نظرا للتغيرات التي تحدث على الاقتصاد لا سيما النقدية منها.**
- **نظام سعر الصرف ،تحقيق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد ذو سعر صرف مرت أكثر من اقتصاد سعر صرف ثابت**
- **درجة الوعي الادخاري و المصرفي لمختلف الأعوان الاقتصاديون [1]**
- **سياسة الاستثمار مناخ الاستثمار تدفق رؤوس الأموال و التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين و الأجانب و مدى حساسية الاستثمار سعر الفائدة**

1 مجلة بنك الجزائر، العدد رقم 23 المجلد رقم 09 ،2021،ص:30

- **و اقع الاستقلال بنك الجزائر على الحكومة**

إن الأسواق المالية المتطورة إذا غابت فهذا يفقد سياسة إعادة الخصم و سياسة عمليات السوق المفتوحة كما تؤثر على كمية الائتمان البنكي و على كلفته ، مقابل ذلك يستطيع بنك الجزائر التغيير في سعر الخصم شهريا على الأقل ، ويقوم بنك الجزائر أسبوعين ببيع و شراء السندات في السوق المالية كما يمكن له تبليغ و تغيره بين فترة و أخرى من طرف بنك الجزائر بهدف التأثير على الإنفاق الاستثماري ، لذلك فإن غياب هذه الأسواق و تختلف العادات البنكية في التعامل بالأصول المالية المختلفة مقابل التمسك بالتعامل بالنقود الحاضرة من شأنه أن يضعف فعالية السياسة النقدية .

أهمية السياسة النقدية تختلف في الحياة الاقتصادية بحسب صيغة النظام الاقتصادي و السياسي السائد في المجتمع ، و تختلف أيضا بحسب مستويات التطور و التقدم الاقتصادي لمؤسسات و أجهزة النظام الاقتصادي[1].

فعالية السياسة النقدية تنحدر عموما في مدى إمكانية استخدام أدوات السياسة النقدية الكفيلة بتحقيق الأهداف النهائية المسطرة عن طريق بنك الجزائر وترتبط هذه الفعالية أيضا بمدى التوفيق في اختبار الوقت الملائم لاستخدام الأدوات الناجحة في معالجة الأوضاع الاقتصادية و النقدية من جهة و استخدام أدوات السياسة المالية من جهة أخرى بغية تجنب آثار الإجراءات و التدابير المتعارضة التي يمكن أن تنجم في حالة التنسيق و الملائمة بين هاتين السياسيتين.

3- الاستقرار النقدي و المالي أثناء تفشي فيروس كورونا ، يشكل الانتشار العالمي لفيروس كورونا مأساة إنسانية لا تزال تكشف ملامحها في مختلف أنحاء العالم و هناك تعقيدات في عملية القياس الكمي لأثرها الاقتصادي مما ينشئ قدرا كبيرا من عدم اليقين أن تهدد النمو الاقتصادي و الاستقرار المالي بالإضافة السياسات الاقتصادية الموجهة و إجراءات المالية العامة ، ستكون السياسات الصحيحة لتحقيق الاستقرار النقدي و المالي بالغة الأهمية في المساعدة على دعم الاقتصاد العالمي.

1) زيادة عدم اليقين و تسيير الأوضاع المالية ، حدث ارتفاع حاد في مقاييس عدم التقين الاقتصادي عبر بلدان العالم بما فيها الجزائر كمقياس التقلب في سوق الأسهم و في هذا السياق سجلت البورصات العالمية هبوطا حادا في الاقتصاديات الكبرى مثل الولايات المتحدة ومنطقة اليورو و اليابان و شهدت طفرة في التقلب الضمني مع سعي المستثمرين الذين أنتابهم القلق إلى إدخال آخر المخاطر الناجمة عن الفيروس الجديد في إستراتيجياتهم الاستثمارية و الشكل الموالي يبين تقلب أسعار الأسهم في الجزائر بين الفترة الممتدة من 2019-2021

[1] اكن لونيس، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2010-2016 ،ص:105-110

الشكل رقم (I-1) هبوط أسعارالأسهم لسنوات 2019-2020-2021

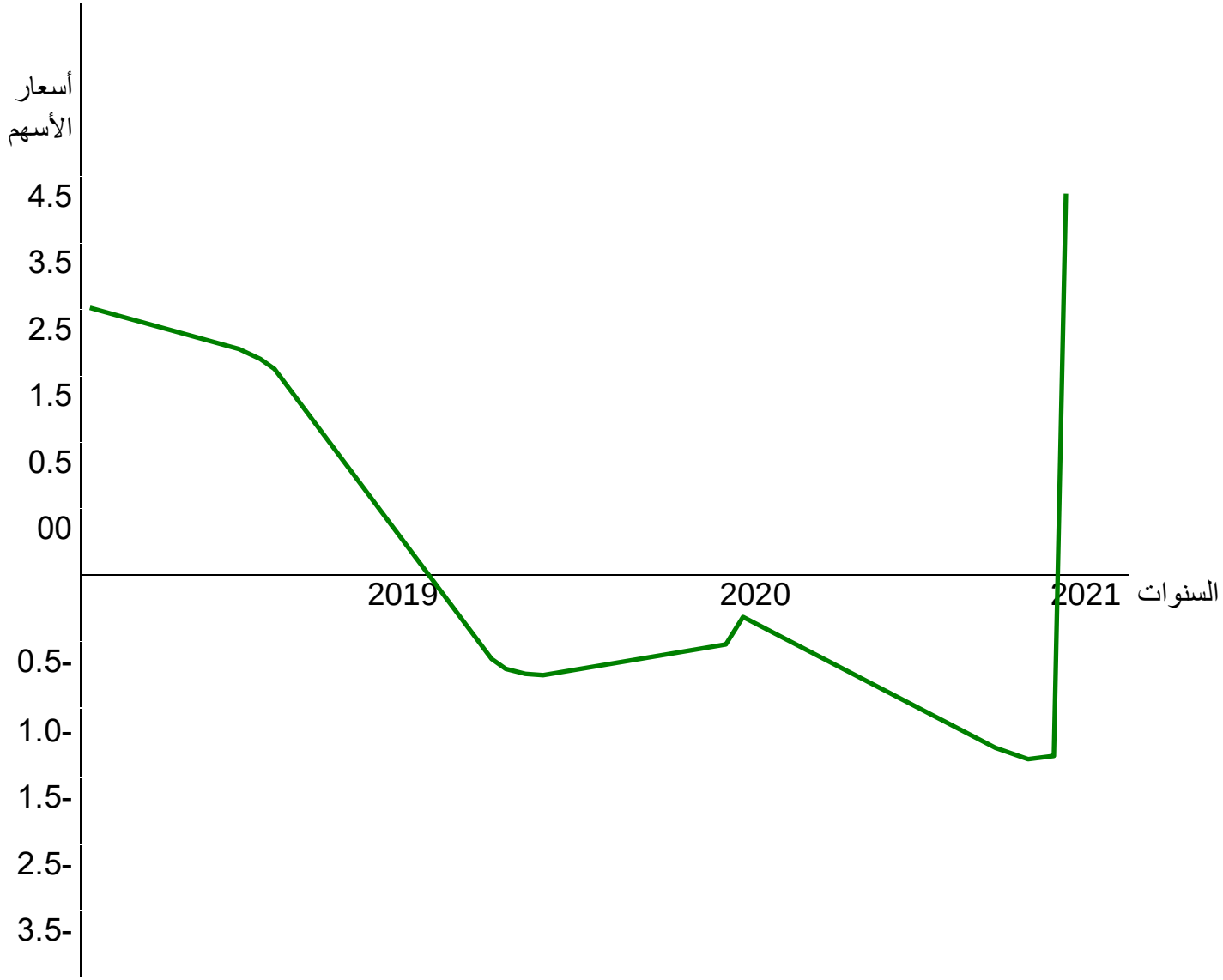

تقلب الأسعار الأسهم لسنوات 2019-2020-2021

بنك الجزائر المصدر

http//.bank-of- algeria.dz

مجلة بنك الجزائر، العدد رقم 23 المجلد رقم 09 ،2021،ص:30

ونتج عن هذا الارتفاع الحاد في عدم التقييم اتساع في فروق العائد للسندات عبر السوق المالي إذ يسعى المستثمرين لإعادة توزيع استثماراتهم بالتحول من الأصول الخطرة نسبيا إلى أصول أكثر أمانا ، و أدت عمليات إعادة التوزيع هذه إلى إلحاق الضرر بالسندات مرتفعة العائدة وسندات الأسواق الصاعدة على وجه الخصوص و نتيجة ذلك حدثت زيادة حادة في فروق العائد على سندات الأسواق الواعدة المقومة على الاستثمارات الأكثر خطرا حسب الشكل الموالي الذي يوضح فروق العائد على السندات في الجزائر.

الشكل رقم (I-2) تقلبات عائد السندات في الأسواق النقدية

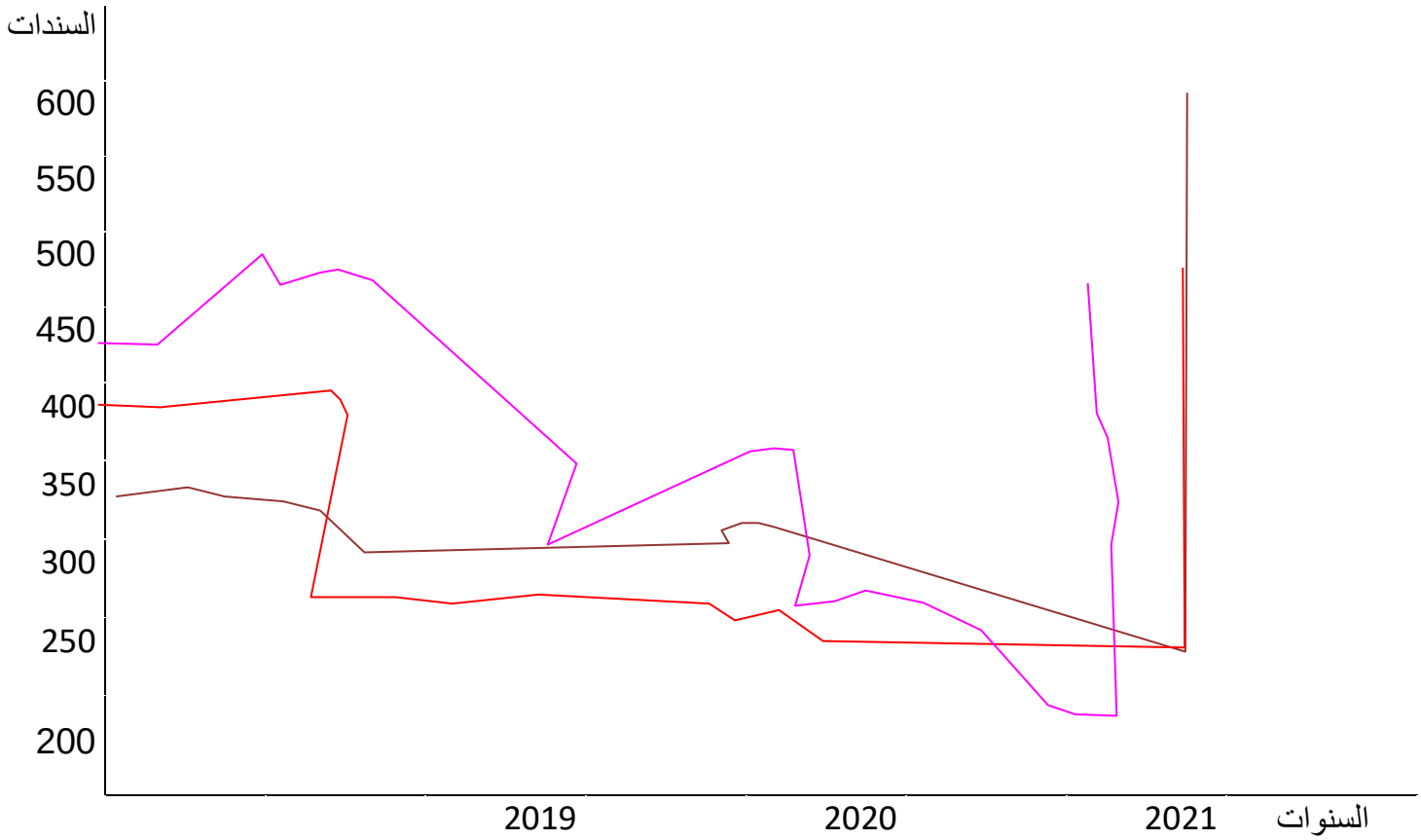

المصدر: بنك الجزائر
http//.bank-of- algeria.dz
مجلة بنك الجزائر، العدد رقم 23 المجلد رقم 09 ،2021،ص:30

وقد شهدت الأسابيع الأخيرة تشديد كبيرا للأوضاع المالية مما يعني أن الشركات تواجه ارتفاعا في تكاليف التمويل عند اللجوء إلى أسواق الأسهم و السندات فهذا التشديد الحاد و المفاجئ في الأوضاع المالية يشكل عبئا ثقيلا على الاقتصاد لأن الشركات تؤجل قراراتها الاستثمارية و الأفراد يؤجلون استهلاكهم عند الشعور بتراجع الأمان المالي، و يتبين من التشديد الحاد للأوضاع المالية إلى جانب توقعات انخفاض التضخم أن للسياسة النقدية دورا في المنعطف الراهن ، فبإمكان بنك الجزائر اتخاذ إجراءات سريعة للمساعدة على تخفيف حدة هذا التشديد للأوضاع المالية عن طريق ضخ السيولة و تخفيض أسعار الفائدة ومن تم منع حدوث طائفة ائتمانية محتملة و الواقعة أن الأسواق كانت تتوقع من بنك الجزائر إجراءات جريئة لتسيير الأوضاع مثلما تبين من الهبوط الحاد في عائدات السندات السياسية للدولة.

و يؤدي اتخاذ إجراءات متزامنة عبر بلدان العالم إلى زيادة قوة السياسة النقدية[2] و بالتالي فإن التعاون العالمي لتحقيق هذا التزامن يجب أن يتكون على رأس جدول الأعمال و النجاح في تحويل مسار التشديد السريع للأوضاع المالية، يتعين أن تكون السيولة وفيرة داخل البلدان و عبر الحدود، و في هذه الظروف الاستثنائية قد يحتاج البنك الجزائر إلى التدخل لتوفير سيولة طارئة إذا كانت ضغوط السيولة تهدد أداء السوق و إذا استمر تدهور الأوضاع الاقتصادية و المالية، و يمكن أن يعود ضياع السياسات إلى مجموعة الأدوات الأوسع التي تم استحداثها أثناء الأزمة المالية فعلى سبيل المثال إطلاق برنامج القروض الطويلة لأجل مقابل سندات مضمونة بأصول و برنامج تمويل الإقراض الذي قدم دعما على التمويل لتحفيز التوسع في إقراض الأسر و المشاريع الصغيرة و المتوسطة و الشركات الغير المالية، كذلك أدى الانخفاض الحاد في أسعار الفائدة مع القلق المتزايد بشأن آفاق الاقتصاد إلى زيادة مخاوف المستثمرين بشأن سلامة البنوك، فانخفضت أسعار أسهم البنوك بصورة حادة كما تعرضت أسعار سندات البنوك إلى بعض الضغوط مما يعود على الأرجح إلى الخوف من الخسائر المحتملة و الشكل الموالي يوضح هبوط أسعار أسهم البنوك إعادة التسعير الحادة لأسهم البنوك تشير إلى قلق المستثمرين بشأن الربحية [1].

[1] مجلة بنك الجزائر، العدد رقم 23 المجلد رقم 09 ،2021،ص:31

الشكل رقم (I-3) هبوط أسعار أسهم البنوك

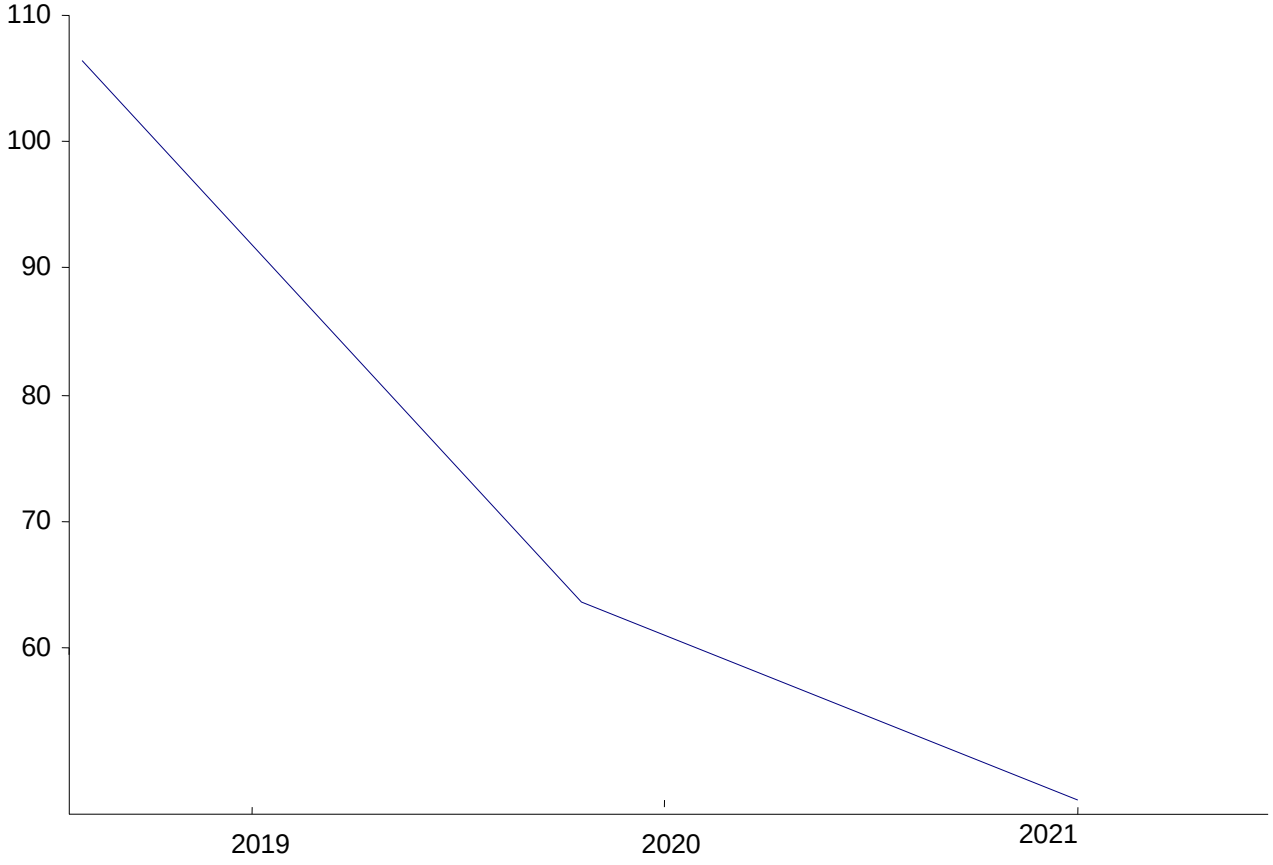

المصدر[1] بنك الجزائر

http//.bank-of- algeria.dz

مجلة بنك الجزائر، العدد رقم 23 المجلد رقم 09 ،2021،ص:30

بعد هذا الهبوط المفاجئ في ظل الظروف الاستثنائية المالية على السلطات الرقابية متابعة و عن كثب التطورات الحادثة في البنوك ونظرا للطبيعة المؤقتة لتفشي الفيروس ، يمكن أن تنظر البنوك في إجراءات عملية إعادة هيكلة مؤقتة لآجال استحقاق القروض بالنسبة للمقترضين الأشد تضررا و ينبغي أن تعمل الأجهزة الرقابية بصورة وثيقة مع البنوك لضمان أن تكون هذه الإجراءات شفافة و مؤقتة في نفس الوقت يجب أن يكون هدفها هو الحفاظ على القوة المالية و الشفافية على مستوى القطاع المالي ككل، و ينبغي أن تظل السلطات يقظة حيال التهديدات التي يمكن أن يترض لها الاستقرار المالي من خارج الجهاز المصرفي و يقتضي هذا التركيز على مديري الأصول و صناديق الاستثمارات المتداولة في البورصة حيث يمكن أن يلجأ المستثمرون إلى تسيير استثماراتهم الخطرة بصورة مفاجئة، ومع التقلبات الكبيرة في أسعار الأصول يمكن أن تقع الأسواق و المؤسسات بسرعة تحت طائلة الضغوط، بينما استطاع أداء الأسواق أن يصمد في مواجهة التقلبات الكبيرة في أسعار الأصول، فإن قرائن الو اقع تشير إلى ضيق الأوضاع في السيولة النقدية في كثير من الأسواق النقدية و المالية و هناك ضغوط حتى في أسواق التمويل ألدولاري بحيث تقترض البنوك و الشركات غير الأمريكية بالدولار الأمريكي فيوجه عام حسب على ضياع السياسات اتخاذ إجراءات حاسمة و أن يتعاونوا على المستوى للحافظ على الاستقرار النقدي و المالي خلال هذه الفترة المحفوظة بتحديات استثنائية و لكالما نجح تطبيق شعار "لأمل في الأفضل و الاستعداد للأسوأ" و سيتخذ الصندوق الإجراءات اللازمة لمساعدة البلدان على مواجهة هذه الأزمة الاستثنائية و التي يأمل العالم بأكمله في آن تكون مؤقتة.

المطلب الثالث: أهداف الجهاز المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية

تمهيد:

إن التنمية الاقتصادية هدف تسعى إليه معظم الدول فهي عملية شاملة تمس كافة النواحي الحياة منها الاقتصادية و الاجتماعية و تحتاج عملية التنمية إلى تحقيق مشروط مسبقة كأن تتوفر الدولة على مصادر مالية كافية لتلبية حاجياتها من تمويل الاستثمار و الإنتاج و أن اقتصاديات الدول فالجزائر تعاني مشكلة في تمويل التنمية الاقتصادية نظرا لضعف السوق النقدي و المالي فإن عملية تمويل التنمية الاقتصادية من أهم المعيقات التي تعمل على فشل السياسات الإنمائية و يقوم القطاع المصرفي بدور حيوي في التنمية الاقتصادية بحيث يعتبر من أهم مصادر التمويل الداخلي و يتضح دور القطاع المصرفي من خلال ما يقدمه من تمويل لتكوين رأس مال للمشاريع في كافة المجالات وقدرته على حشد و تقديم الودائع للجمهور على شكل قروض تساعد في نمو الاقتصاد إذ تقدم لإقامة مشاريع استثمارية تساهم في خلق توسع اقتصادي في كافة المجالات .

وهنا تظهر أهمية النظام المصرفي باعتباره المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية في الدولة و ذلك من خلال زيادة النمو و تشجيع عملية الادخار و الاستثمار و تعتبر البنوك الوسيطة بين رؤوس الأموال التي تبحث عن مجالات أو قرض الاستثمار و بين مجالات الاستثمار التي تسعى للحصول على الأرباح [2].

1. أهمية الجهاز المصرفي في الاقتصاد الوطني:

الجهاز المصرفي هو المؤسسات و القوانين و الأنظمة التي تتألف منها و تعمل في ظلها الجهاز المصرفي فهو مجموع الأدوات و الهيئات و الأسواق و طرق التنظيم التي تسمح بتحقيق العمليات المالية و إجرائها سواء في محيط اقتصادي محلي أو دولي فهو ذلك النظام الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين يتم من خلاله تدفق الأموال السائلة و المخدرات نحو القروض و الاستثمارات التي تمثل الأساس الائتماني للاقتصاد الوطني ، و يعمل في إطار عدد من السياسات و التوجيهات التي يتولاها بنك الجزائر بالتنسيق مع السياسات الاقتصادية الكلية في ظل مجموعة من القوانين الحاكمة فالجهاز المصرفي هو الجهاز العصبي للنشاط الاقتصادي في أي مجتمع و في هذا الإطار يمكن القول أنه طبق يمكن القول أنه طبق النظم فإن الجهاز المصرفي هو نظام مفتوح و يمكن إيضاح ذلك من حلال الشكل التالي[3]:

الشكل رقم (I-4) نظام الجهاز المصرفي في الجزائر

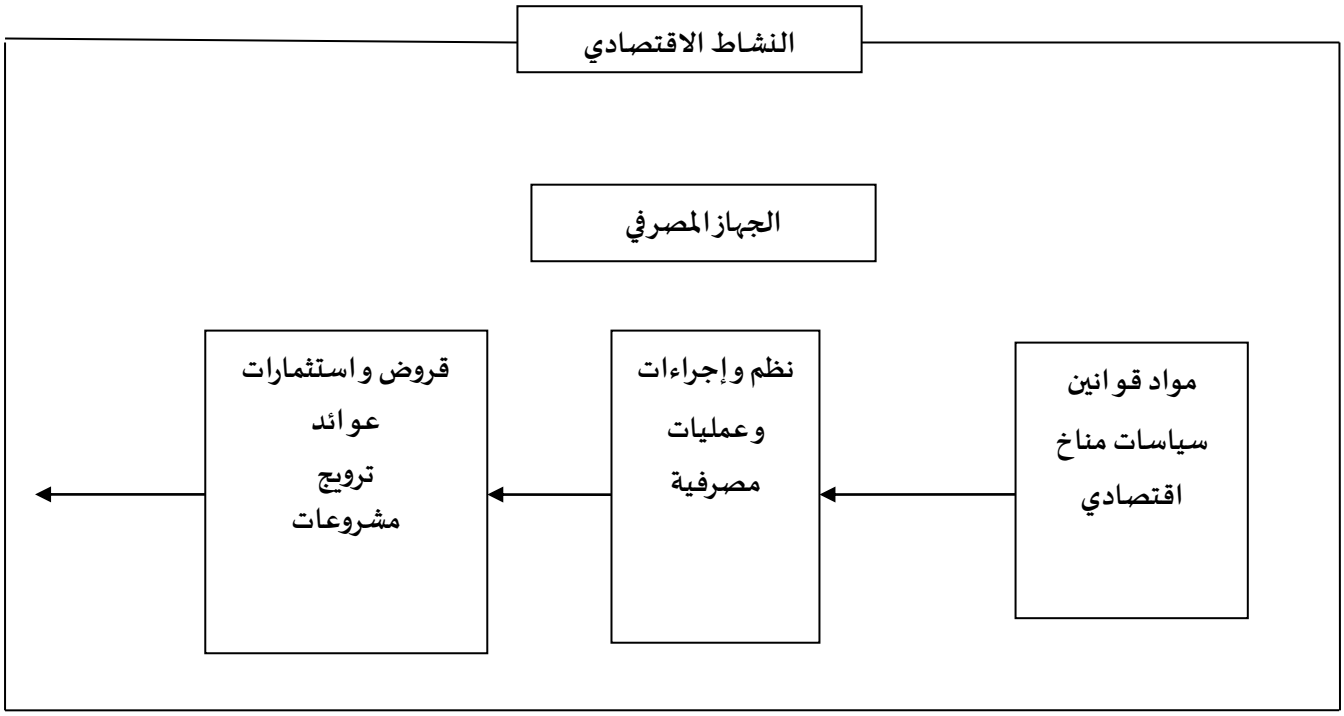

[2] محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود و المصارف، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2002، ص: 52-55

[3] شريف طويل ، محاضرات في تسيير المحفظة المالية و النقدية، دفعة 2022/2021 جامعة عبد الحميد ابن باديس ،مستغانم

من الشكل يتضح أن الجهاز المصرفي يستمد من النشاط الاقتصادي في إطار مجموعة من المواد و القوانين و السياسات و مكونات المناخ الاقتصادي بصفة عامة في ظل النظم و الإجراءات القانونية تتم العمليات المصرفية المختلفة و تخرج في شكل قروض و استثمارات و عوائد و ترويج مشروعات لتصب مرة أخرى في النشاط الاقتصادي الذي يصب بدوره في الجهاز المصرفي و هكذا يعد الجهاز المحرك الأساسي في التنمية الاقتصادية ، فلا يمكن لأي نظام اقتصادي أن ينمو و يتطور دون وجود جهاز مصرفي حتى أصبح المصرف مؤسسة لا يمكن الاستغناء عنها في أي نظام اقتصادي نظرا للدور الذي تلعبه في تدوير عجلة التنمية الاقتصادية، حيث تساهم المصارف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تسريع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال فيما منها بتقديم الخدمات التالية [3]:

1- تجمع المدخرات المبعثرة عن طريق قبولها لأشكال الودائع كافة، تقبل المصارف التجارية ودائع تحت الطلب، وودائع توفير، وودائع لأجل.
2- تحويل الاستثمارات حيث تستخدم المصارف المدخرات المتجمعة لديها في عمليات التحويل بما يعود بالنفع على المجتمع فتساعد على زيادة عدد المشروعات في البلد و توسع القائم منها و زيادة فرص التشغيل، تقليص مشكلة البطالة، رفع مستوى المعيشة للأفراد في المجتمع.
3- تشجيع التجارة الخارجية بتقديم التحويل الغير مباشر بفتح الإعتمادات المستندية اللازمة لعمليات الإستراد و التصدير ، و تسديد ائتمان المستوردات بتوفير العملات الأجنبية اللازمة لعمليات التنمية من أجل إستراد الآلات ، و تحويل مخصصات التحكم و غيرها.
4- المساعدة على تنفيذ المشروعات الكبيرة بإصدار الكفالات بالنيابة عن المقاولين من أجل تسهيل فيما مهم بعملهم دون تجميد رأس المال لازم لضمان فيما مهم بالتنفيذ.
5- المشاركة في تقديم التمويل اللازم للمشاريع الضخمة عن طريق المشاركة في منح القروض المجمعة التي تحتاج إليها الشركات الصناعية و شركات النقل و شركات السياحة والعقارية ، إذ تحتاج مثل هذه المنشآت إلى أموال ضخمة لا يستطيع بنك واحد أن يقدمها، أو قد لا يستطيع تحمل مخاطر إقراضها بهذا المبلغ ، خاصة أن بنك الجزائر لا يسمح لبنك واحد أن يمنح قرضا كبيرا لعميل واحد دون مو افقته، ولذا تقوم المصارف بالاشتراك في منح القرض الكبير.
6- تسهيل إجراء الحوالات و تسليمها للمواطنين فتساهم في تقليل مخاطر نقل النقود.
7- حفظ أموال الأفراد و تسهيل معاملاتهم دون الحاجة لحمل النقود، باستخدام الشيكات و بطاقات الصرف الآلي و بطاقات الائتمان ، وغيره من أدوات الدفع المستخدمة .
8- تقديم جميع الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات و الأفراد.

---

3 شريف طويل، محاضرات في تسيير المحفظة المالية و النقدية، مرجع سبق ذكره

حدد قانون النقد والقرض بالجزائر رقم 03/11 أهداف الجهاز المصرفي في إطار السياسة الاقتصادية العامة بما يساعد على تنمية ودعم الاقتصاد الوطني إلى تحقيق ما يلي:

- ❖ المحافظة على قيمة النقد، وتأمين الاستقرار النقدي.
- ❖ العمل كجهة تنظيمية و رقابية و إشرافية عليا لكافة الخدمات و الأعمال و الأسواق و الأنشطة المالية التي تم تنفيذها في الدولة أو من خلال وفقا لأفضل المعايير و الممارسات الدولية.
- ❖ إيجاد قطاع للخدمات و الأعمال و الأسواق و الأنشطة المالية، و يستند إلى قواعد السوق و يتمتع بالاستقرار و الشفافية والتنافسية و الحكومة.
- ❖ تعزيز الثقة العامة في الدولة كمركز عالمي رائد للخدمات و الأعمال و الأنشطة و الأسواق المالية.
- ❖ ضمان التطور المنتظم لقطاع الخدمات و الأعمال و الأسواق و الأنشطة المالية بما يواكب أهداف التطور الاقتصادي و التنمية الشاملة في الدولة.

كما أشار القانون على أن يعمل الجهاز المصرفي الجزائري بالتعاون و التنسيق مع الوزارة و الأجهزة الحكومية المختصة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية و التنموية العامة للدولة و لا يتعارض مع الأهداف التالية:

1- تنظيم تداول النقود بين البنوك التجارية و المؤسسات المالية.
2- وضع النظم و القواعد التي تساعد على استقرار القطاع المالي و المصرفي وزيادة كفاءته وتطويره.
3- وضع الضوابط و التعليمات و الإرشادات لخاصة بالحكومة، و الشفافية، و الإدارة الرشيدة في جميع المؤسسات المالية الخاضعة للرقابة من بنك الجزائر.

المحور الأول: دور بنك الجزائر هو السلطة المخولة لها بإصدار النقود حسب نص المادة 04من قانون النقد والقرض ويمتد إلى التأثير على حجم المعروض النقدي ومن ثم إدارة سيولة السوق النقدية.

أولا: مسار العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2019-2021

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة تراجعا نسبيا في الكتلة النقدية و مكوناتها هذا سبب الأزمة البيولوجية أزمة كورونا (كوفيد2019).

1- تدهور وركود الكتلة النقدية في الجزائر حتى يتمكن بنك الجزائر من التحكم في معدلات تدهور الكتلة النقدية خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2021 قام بتعزيز الإطار التنظيمي المتضمن وسائل إدارة النقدية ويمكن تدهور عرض النقود الكتلة النقدية تراجع كبير من 11604.1 مليار دينار عام 2019 إلى 8.148.20 مليار دينار خلال سنة 2021 بحيث انخفضت الكتلة النقدية بما يزيد عن نسبة 33.20% وهذا راجع إلى غلق الدول لحدودها بفرض حضر التجول وغلق الموانئ التجارية و المطارات مما أضعف التجارة الدولية (الصادرات و الواردات) لكن من جهة أخرى خلفت هذه الأزمة جانب إيجابي أدى إلى تعاون بعض الدول فيما بينها للقضاء أو التقليل من أضرار هذه الأزمة على اقتصادها [1].

1 مجلة بنك الجزائر، العدد رقم 23 المجلد رقم 09 ،2021،ص:31

2- تدهور مكونات عرض النقود في الجزائر

عرفت النقود القانونية تراجعا و إنخفاظا ملحوظا خلال السنوات الثلاثة التالية 2019-2020-2021 و ذلك بسبب الوضع الصحي فقاربت نسبة الانخفاض في متوسطها 10.67% مع العلم أن النقود

القانونية تشكل نسبة 40.50% من الكتلة النقدية مما يدل على استمرار بنك الجزائر في عملية إصدار النقود، و باعتبار أن الودائع تحت الطلب إحدى مكونات الكتلة النقدية تناقصت ب07مرات حيث انخفض معدل الودائع تحت الطلب ب 10.20% .

3- عمليات بنك الجزائر للتحكم في سيولة السوق النقدية[1]:

في الو اقع العملي يتم تقويم بنك الجزائر بتحليل أدوات السياسة النقدية التي يستعملها البنك لتتماشى مع الحاجة التي يتطلبها الاقتصاد خاصة اقتصاد السوق النقدية و في ظل الأزمة العالمية أزمة كوفيد 19 و الآثار الناتجة عنها خلال السنوات الثلاث 2019-2020-2021 تم تركيز على معرفة حالة بنك الجزائر و استقرار الكتلة النقدية في السوق النقدي الكتلي و الدولي.

4- صافي الأصول الخارجية في الآونة الأخيرة في ظل أزمة كورونا ركزت الدول المتطورة و الدول الشبه المتطورة على إيجاد حلول للحد من تفشي وباء كورونا و القضاء عليه نهائيا باللجوء إلى الأبحاث و الاعتماد على القطاع الصحي و إهمال معظم القطاعات الأخرى ليتضح بأن صافي الموجودات الخارجية انخفاضا ملحوظا خلال الفترة 2019 إلى 2021 نتيجة لانخفاض في أسعار النفط خاصة أن الجزائر تعتمد على اقتصادها على المحروقات و التي تعد ذات صلة بالعوائد الأجنبية مما انعكس سلبا على الكتلة النقدية باعتبار هذه الأصول هدف من أهداف التوسع الهيكلي النقدي في الجزائر.

المطلب الثاني: آثار الأزمة العالمية (أزمة مرونا) على الجهاز المصرفي و الاقتصاد الوطني.

أولا: الآثار المصرفية للأزمة المالية و الاقتصادية (أزمة كورونا كوفيد 19)

لقد أثرت أزمة كورونا على الاقتصاد الوطني بالتأثير على الجهاز المصرفي حيث تكدست كل القطاعات فدخلت في ركود طويل الأمر الأكثر من سنين ومن هذا فإن البنوك التجارية توقف نشاطها في الاستثمار الأجنبي من خلال القروض للاستثمار[1].

1 الطاهر لطرش ،الاقتصاد النقدي و البنكي ، الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الاولى2013

1- الأثر على هيكل الودائع للجهاز المصرفي خلال الفترة 2021/2019 :

يتشكل هيكل الودائع من ودائع جارية وودائع للأجل وكل منها تابعة إما للقطاع العام أو الخاص حسب الجدول الموالي الذي يوضح تراجع إجمالي الودائع من سنة إلى أخرى في ظل الأزمة الوبائية (كوفيد19).

الجدول رقم 01 : تراجع إجمالي الودائع من سنة إلى أخرى في ظل الأزمة الوبائية (كوفيد 19) الوحدة: مليار دج.

السنوات / الودائع	2019	2020	2021
ودائع جارية	2896.1	2330.4	1606.3
القطاع العام	2056.4	1163.9	773.9
القطاع الخاص	1228.4	903.6	321.3
ودائع للأجل	3087.0	2221.8	1598.6
القطاع العام	763.4	499.2	254.1
القطاع الخاص	2323.6	1572.9	1189.2
أجمالي الودائع	5983.1	4744.1	24146
نسبة انخفاض إجمالي الودائع	-02.2%	-05.7%	-12.2%

يتضح من الجدول أن[1]:

إجمالي الودائع الجارية ينخفض من سنة إلى أخرى حيث انقلبت من 2896.1 مليار دج في سنة 2019 لتتراجع في 2020 إلى 2330.4 مليار دج أما في سنة 2021 انخفضت الودائع الجارية بقيمة 1606.3م دج و الملاحظ في ذلك أن إجمالي الودائع تأثرت مباشرة مع بداية الأزمة الوبائية و هذا راجع إلى غلق الفضاءات التجارية المحلية و الدولية وتوجه المودعين الاستثماريين إلى استثمار أموالهم في شراء مساكن أو شراء سيارات وهذا راجع إلى ذعر و تخوف المودعين من نتائج الأزمة على المدينين المتوسط و الطويل حيث بلغ معدل نمو إجمالي الودائع نسبة سالبة خلال السنوات الثلاث .

2- الأثر على هيكل القروض الممنوحة خلال الفترة 2021/2019:

يختلف الأثر على القروض الممنوحة وفقا لآجالها : تأثر القروض القصيرة الأجل و المتوسطة لأجل و طويل الأجل بالوضعية الوبائية أزمة كورونا كوفيد 19 في البلاد بانخفاض مستوى القروض من سنة 2019 إلى سنة 2021 و هذا حسب الجدول الذي يوضح تراجع في تقديم القروض من البنوك التجارية.

---

[1] المصدر بنك الجزائر
http//.bank-of- algeria.dz

جدول يوضح القروض الممنوحة حسب طبيعة الآجال خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2021.
الوحدة: مليار دج.

السنوات / القروض الممنوحة	2019	2020	2021
ق.قصيرة الأجل	1394.5	1189.4	923.3
ق.متوسطة الأجل و طويلة الأجل	2631.3	1179.1	856.4
إجمالي القروض	4025.8	2205.2	1534.4

من خلال الجدول نلاحظ أن إجمالي القروض في تراجع مستمر من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى الوضع الراهن الذي مسى العالم بأسره والمقصود بأزمة اقتصادية واجتماعية عالمية (أزمة كورونا كوفيد 19) وهذا راجع إلى التدابير الاحترازية المطبقة عبر العالم بغلق التجارة الخارجية والتجارة الداخلية .

2-2-الأثر على القروض الممنوحة وفقا لطبيعة القطاع : لقد تأثر القطاعات العام والخاص للجهاز المصرفي في الجزائر جراء الأزمة العالمية كورونا (كوفيد 19) بتراجع في منح القروض نظرا لوقف التعاملات المصرفية سواء القروض طويلة الأجل أو قروض الاستثمار .

3-الأثر على أدوات السياسة النقدية : في حالة الأزمات المالية يستخدم بنك الجزائر في سياسة النقدية عدة أدوات نذكر منها (الاحتياطي الإجباري ، سعر إعادة الخصم ، وسياسة السوق المفتوحة)، ويقصد بها تراجع في نسبة كل أداة على حدى وبتفاوت متقارب يتماشى ومتطلبات البنوك التجارية والتقليل من حدة الأزمة المالية أزمة كوفيد 19 بحيث تراجعت نسبة الاحتياطي القانوني خلال سنة 2019 إلى سنة 2021 بـ 2.50 % مقارنة بسنة 2018 أما سعر إعادة الخصم فانخفض إلى نسبة 3.75 % نتيجة للمحافظة على قيمة الأوراق المالية بالنسبة للبنوك قبل تاريخ استحقاقها ، وفيما يخص سياسة السوق المفتوحة يتدخل بنك الجزائر في هذه السوق كبائع أو مشتري حسب الحالة لكن جراء الأزمة المالية أصاب هذا السوق الشكل الكلي بسبب التدابير الاحترازية والوقائية التي اعتمدتها معظم دول العالم للقضاء على الوباء.

الإجراءات والسياسات المتخذة للتقليل مت آثار الأزمة المالية أزمة كوفيد 19 (كورونا) .

الجزائر كغيرها من بلدان العالم اعتمدت على مجموعة من السياسات والبرامج التي تهدف إلى تجنب وتقليل من تبعيات الأزمة الاقتصادية العالمية أزمة كورونا (كوفيد 19) ، حيث اعتمدت على القروض الطويلة الأجل وركزت في الفترة الممتدة مابين 2021/219 على القطاع الصحي ومستلزماته بتوسيع مجال الدعم من خلال دعم الفئات الاجتماعية منخفضة ومتعددة الدخل (الهشة) من خلال زيادة المنح وتقديم المساعدات هذا بالنسبة للدعم

1 بنك الجزائر المصدر
http//.bank-of- algeria.dz

غير المباشر فقد وسعت منه الدولة خلال دعم النشاطات الاقتصادية خاصة المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى قطاعات أخرى كالفلاحة والأنشطة الفلاحية ، تقديم قروض مدعمة للشباب للاستثمار حسب اختصاص كل واحد في مجال وإطار معين ، توفير تسهيلات لترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، تقديم تسهيلات لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلغاء الفوائد على القروض كخطوة لتشجيع الشباب على الاستثمار، فرض رقابة أكثر على المال العام ومحاربة الفساد والتبذير ، تخفيض معدلات الفائدة المفروضة على القروض العقارية بغرض تشجيع الادخار والمنتجات المالية وتقليل الاستهلاك مطالبة المؤسسات بضرورة تطبيق النظام المحاسبي الذي يتماشى مع المعايير الجديدة التي جاءت جراء الأزمة المالية والاقتصادية أزمة كورونا كوفيد 19 ، إلغاء القروض الاستهلاكية ، و اقتصاد منح القروض للأفراد على شكل قروض عقارية ، تسهيل إجراءات الحصول على القروض[1].

كما ساهم بنك الجزائر في التقليل من حدة هذه الأزمة بالاعتماد على سياسة تقشفية بعد تراجع الطلب على البترول أدى إلى انخفاض أسعاره نتيجة للآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية أزمة كورونا وتبقى هذه الإجراءات ناقصة وغير كافية لذلك يستوجب على السلطات اتخاذ خدمات أخرى من الإصلاحات والسياسات التي من شأنها أن في حماية وتنشيط وتفعيل الاقتصاد الوطني ، من خلال محاربة الفساد وتبذير المال العام ،تنويع مصادر الصادرات من خلال إيجاد بدائل جديدة ودائمة لثروة المحروقات القابلة للزوال وقد تكون هذه البدائل في مجالات عديدة التي تمتلك الجزائر فيها مقومات هائلة كالفلاحة والصيد البحري والسياحة ...الخ، إدخال إصلاحات جذرية على جميع القطاعات العاجزة التي تحقق إنتاجية ولا تتماشى مع متطلبات العصر، على الجزائر إنشاء صندوق سيادي يكلف بتطوير حالات التنمية الاقتصادية ، وهذا ما حث عليه مستشار صندوق الاقتصاد الكلي والخبير كمال بن كوسة في محاضرة بخصوص إنشاء صندوق سيادي لاستغلال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أزمة كوفيد 19 ، شراء أسهم شركات في قطاعات تحتاجها الجزائر خاصة المتعلق بالتكنولوجيا في الدول الأوروبية التي تعاني من الأزمة ،في المقابل حذر الخبير من الاستمرار في المحافظة على المال العام واستمرار في زيادة الحاجة على التطور التكنولوجي والاعتماد الكلي على المحروقات ، كما أن الجزائر تعاني من التضخم المستورد المرتبط بواردات الجزائر من الدول التي تعاني تضخما شديدا ،الأمر الذي سينعكس سلبا على القدرة الشرائية للجزائريين، ضرورة التوقف عن منح القروض الربوية المسببة للأزمات المالية واستبدالها بالقروض الاستثمارية.

تأثر الاقتصاد الوطني بصفة غير مباشرة بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وذلك بسبب اعتماده على المحروقات.

تأثر كل من الودائع الجارية للقطاع العام والخاص وإجمالي الودائع، الاحتياطي القانوني، معدل سوق مابين البنوك، صرف الدينار مقابل اليورو والدولار بنسب متوسطة بإفرازات الأزمة.

---

1 فليح حسن خلف،الأسواق المالية و النقدية ،عالم الكتب الحديث،جدار للكتاب العالمي للنشر و التوزيع ،عمان،الأردن، الطبعة الأولى،2006 ،ص:40-45

اعتماد الجزائر مجموعة من الإجراءات المصرفية، الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى سياسات اتفاقية تعتمد على التخطيط والتقشف من أثار الأزمة المالية الاقتصادية العالمية .

إن أهم مكونات السياسة الاقتصادية هي السياسة النقدية ، حيث يتعدى تأثيراتها السياسات الأخرى لما توفره من سيولة لأزمة الاقتصاد، إضافة إلى مساهماتها الفعالة في تحقيق أهم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، تحقيق النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، التحكم في معدلات التضخم وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات واستقرار أسعار الصرف[2] .

تسعى السياسة النقدية في الو اقع إلى إدراك نفس أهداف السياسة الاقتصادية غير

أنها ليست محل اتفاق من حيث عددها، أما الأهداف الوسيطة فتتمثل عادة في المجمعات النقدية، معدلات الفائدة وسعر الصرف، وعن قنوات إبلاغها التي تعبر عن طريق الذي من خلاله يبلغ أثر أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي فهي قناة معدل الفائدة ، قناة سعر الصرف، قناة أسعار السندات المالية وكذا قناة الائتمان.

إن استعمال أدوات السياسة النقدية لتحقيق أهدافها، حيث تتكون من أدوات مباشرة والتي تستخدم قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع ما، وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعا، وأدوات غير مباشرة تعتمد على استخدام السوق للتعديل النقدي بهدف التأثير على عرض وطلب النقود بطريقة تسمح بإدراك الأهداف الوسيطة المتعلقة أساسا بالمجمعات النقدية في ظل التحرر المالي والإنتاج الاقتصادي والعولمة فإن السياسة النقدية في الجزائر تبقى غير كاملة الفعالية بسبب المشاكل غير النقدية والهيكلية التي تعاني منها، وعليها القيام بالعديد من الإصلاحات في هذا المجال كضمان لمصداقية السياسة النقدية التي تحتاج إلى شروط أهمها منح بنك الجزائر الاستقلالية والإنفراد بالسلطة النقدية[4]، فيمثل بنك الجزائر مظهرا من مظاهر السيادة الاقتصادية، فهو مؤسسة نقدية مملوكة للدولة تقع في قيمة النظام البنكي وتتولى عملية وضع وتنفيذ السياسة النقدية، ورغم أن بنك الجزائر مختلف من حيث الشكل والوظائف في دولة إلا أنه يتميز ببعض المميزات والخصائص العامة التي تجلها محورا مركزيا وقائدا للسوق النقدي ومشرفا رقيبا ومنظما لها، فهو يعتبر بنك الإصدار، بنك الحكومة ويتولى عملية إدارة احتياطات وتنظيم الائتمان ويستخدم في أداء وظائفه مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة حسب التطورات الحديثة لوظائف بنك الجزائر

2 سامية زيطاري ،ديناميكية الأسواق المالية في البلدان الناشئة :حالة أسواق الأوراق المالية العربية ،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر،2004،ص:20-25

خاتمة

إن أهم مكونات السياسة الاقتصادية هي السياسة النقدية ،حيث يتعدى تأثيراتها السياسات الأخرى لما توفره من سيولة لأزمة للاقتصاد ،إضافة إلى مساهمتها الفعالة في تحقيق أهم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، تحقيق النمو الاقتصادي ،التشغيل الكامل، التحكم في معدلات التضخم وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات واستقرار أسعار الصرف.

تسعى السياسة النقدية في الو اقع إلى إدراك نفس أهداف السياسة الاقتصادية غير أنها ليست محل إتفاق من حيث عددها ، أما الأهداف الوسطية فتتمثل عادة في المجمعات النقدية ،معدلات الفائدة وسعر الصرف ، وعن قنوات إبلاغها التي تعبر عن طريق الذي من خلاله يبلغ أثر أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي فهي قناة معدل الفائدة ، سعر الصرف، قناة أسعار السندات المالية وكذا قناة الائتمان .

إن استعمال أدوات السياسة النقدية لتحقيق أهدافها ،حيث تتكون من أدوات مباشرة والتي تستخدم قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع ما،وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعا، وأدوات غير مباشرة تعتمد على استخدام السوق للتعديل النقدي بهدف التأثير على عرض وطلب النقود بطريقة تسمع بإدراك الأهداف الوسطية المتعلقة أساسا بالمجمعات النقدية في ظل التحرر المالي والانفتاح الاقتصادي والعولمة فإن السياسة النقدية في الجز ائر تبقى غير كاملة الفعالية بسبب المشاكل غير النقدية والهيكلية التي تعاني منها ، وعليها القيام بالعديد من إصلاحات في هذا المجال كضمان لمصداقية السياسة النقدية التي تحتاج إلى شروط أهمها منح بنك الجز ائر الاستقلالية والإنفراد بالسلطة النقدية ،فيمثل بنك الجز ائر مظهرا من مظاهر السيادة الاقتصادية ،فهو مؤسسة نقدي مملوكة للدولة تقع في قيمة النظام البنكي وتتولى عملية وضع وتنفيذ السياسة النقدية ،ورغم أن بنك الجز ائر مختلف من حيث الشكل والوظائف في دولة إلا أنه يتميز ببعض المميزات والخصائص العامة التي تجلها محورا مركزيا قائدا للسوق النقدي ومشرفا رقيبا ومنظما لها،فهو يعتبر بنك الإصدار ،بنك الحكومة ويتولى عملية إدارة احتياجات وتنظيم الائتمان ويستخدم في أداء وظائفه مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة حسب التطورات الحديثة لوظائف بنك الجز ائر.

في ظل تحديات العولمة المالية نجد اتجاها عالميا نحو التنسيق والتعاون الدولي مابين البنوك المركزية والتوجه نحو استخدام الأدوات غير المباشرة ،حيث تؤدي أدوات السياسة النقدية غير المباشرة دورا بارزا في تنفيذ السياسة النقدية ،هي تتميز بقدر كبير من المرونة عكس الأدوات المباشرة ،كما تساعد في تحسين كفاءة السوق ،وتستغرق عملية التحول إلى استخدام الأدوات الغير مباشرة وقتا طويلا ،وتكون ذات تكاليف باهظة إذا لم يتم الأخذ بنهج شامل للإصلاحات ولاسيما في الحالات التي تكون فيها الأوضاع الأولية تتسم بعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي وعدم الكفاءة والفعالية في القطاع البنكي بشكل خاص ،بالإضافة إلى التركيز على استهداف التضخم والتوجه نحو منح بنك الجز ائر استقلالية أكبر لتأكيد مصداقيتها ولرفع فعالية السياسة النقدية مما يجعل من إدارة السياسة النقدية أهم وظيفة لها على الإطلاق،ويقصد بالاستقلالية حرية التصرف في وضع وتنفيذ السياسة النقدية واختيار الأدوات الضرورية لتحقيق أهدافها وخصوصا المتعلقة بمعالجة التضخم والحفاظ على قيمة العملة بعيدا عن الضغوطات السياسية للحكومة أو البرلمان ويبقى مفهوم استقلال بنك الجز ائر مفهوم شاسع يتم تحديد درجته عن طريق مجموعة من المعايير أهمها سلطة الحكومة في تعيين أعضاء البنك ومدة ولايتهم ، ومكانة هدف استقرار الأسعار، التزام البنك بتمويل العجز الحكومي وخضوع بنك الجز ائر للمحاسبة والمسائلة فبالنسبة لنشأة بنك الجز ائر عام 1962 في ظل النظام الاشتراكي السائد ،فاقتصر عندها دوره كمؤسسة لإصدار النقدي فقط ، وإن صلاحياته قد تحولت إلى لم تكن معظمها للخزينة العمومية و ذلك لتدعيم التنمية الاقتصادية من خلال تمويل الاستثمارات ،لقد بنيت الاستثمارات المخططة على إجراءات خاصة ومعدل الفائدة على القروض الممنوحة لها ظل مستقرا بصورة غير

اقتصادية تضر تطور الاقتصاد ،وبالفعل فقد أحجمت مبادرات التنمية بصورة ملحوظة إلى غاية أواخر 1986 حيث صدر القانون البنكي ليعطي نفسا جديدا لبنك الجزائر سواء على المستوى التنظيمي أو الوظيفي ،كما كانت القوانين الاقتصادية الجديدة الصادرة سنة 1988 م ركيزة أولى مهدت للتحول نحو اقتصاد السوق ،ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث هي :

1- تعتبر النقود المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي بحيث من خلالها تتم المبادلات والمعاملات على مستوى النشاط الاقتصادي .

2- بما أن بنك الجزائر هو السلطة النقدية في الدولة فهو المشرف على إدارة السياسة النقدية وتنفيذها بما يتوافق مع الأهداف الاقتصادية لضمان تحقيق النمو الاقتصادي والحد من ارتفاع الأسعار وتخفيض معدلات التضخم واستقرار أسعار وتخفيض معدلات التضخم واستقرار أسعار الصرف وتوازن ميزان المدفوعات.

3- يعتبر بنك الجزائر مستشار الدولة المالي فهو المسؤول عن تصحيح الإختلالات التي تحدث على المستوى النقدي فهو يمثل السلطة النقدية وهو مكلف بتسيير الشؤون المتعلقة بالنقد ،وتنحصر أهميته أساسا في إدارة السياسة النقدية وتسيير احتياجات الدولة من العملة الصعبة ،وإجراء المفاوضات وتمثيل الدولة في الهيئات النقدية والمالية الدولية.

4- السياسة النقدية أداة فعالة في يد بنك الجزائر لمعالجة الأمور المالية التي قد تحدث على المستوى النقدي، بواسطة استخدام الأدوات الكمية والأدوات النوعية.

5- نجاح بنك الجزائر في السنوات الأخيرة في المساهمة بشكل كبير في بلوغ الأهداف الأولية خاصة من خلال التأثير في ظروف سوق النقد مستخدما مجموعة من الأدوات غير المباشرة.

6- على بنك الجزائر مواكبة الاتجاهات الحديثة في إدارة السياسة النقدية خاصة ما يتعلق بتنمية الصيرفة الإلكترونية .

7- من أهداف بنك الجزائر بناء إستراتيجية حديثة لتنفيذ السياسة النقدية وتحقيق الأهداف الأولية والوسطية كما النهائية لهذه السياسة.

8- يضبط بنك الجزائر القاعدة النقدية ويتحكم فيها وذلك بالتأثير في قدرة البنوك على منح الائتمان والقروض.

9- تشكيل مابين البنوك التجارية مجالا لتدخل بنك الجزائر والتأثير وظروف سوق النقد وذلك من خلال مجموعة من العمليات التي تسمح له بضخ السيولة أو امتصاصها.

10- عرف بنك الجزائر إصلاحات عميقة بفضل قانون النقد والقرض التي يعتبر نقلة نوعية في تسيير وتنظيم الجهاز المصرفي،وتسيير وتنظيم الجهاز المصرفي،وتسيير السياسة النقدية في إطار منح استقلالية كبيرة ونظرا للثغرات التي اتسم بها هذا القانون.

11- جمود تعاملات بنك الجزائر في الفترة الممتدة مابين 2019 إلى أواخر 2021 بسبب الأزمة العالمية أزمة كرونا (كوفيد 19).

12- تراجع في المعاملات الدولية في سوق النقد منذ سنة 2019-2020 و 2021 نظرا للأزمات المالية التي جرت في هذه الفترة كأزمة كرونا (كوفيد 19) .

13- تعتبر كمية النقود المتداولة التزاما لبنك الجزائر اتجاه الوحدات الاقتصادية وهي خاضعة لسيطرته وكأي اقتصاد منفتح على الخارج تأثر التغيرات الخارجية على الوضع النقدي المحلي وترجع هذه التغيرات في معظمها إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد كليا على قطاع المحروقات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم القاعدة النقدية وبالتالي زيادة السيولة النقدية.

14- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم ومعدل إعادة الخصم، وكذا بين معدل التضخم وحجم الكتلة النقدية و أيضا هناك دلالة إحصائية بين معدل التضخم ومعدل الاحتياط الإجباري.

I- النتائج :

خلصت الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي إلى عدد من الاستنتاجات المحددة والتي تنسجم مع أهداف الدراسة.

أ-النتائج الخاصة بالجانب النظري:

1- وظيفة الإصدار النقدي التي يمتلكها بنك الجزائر هي من أهم المبررات التي أدت إلى نشأته.

2- أجمعت معظم المفاهيم حول بنك الجزائر على أنه مؤسسة حكومية تأتي في قمة الهرم للنظام المصرفي حيث يتولى بوسائله إدارة أمور السياسة المصرفية والائتمانية.

3- قيام بنك الجزائر بتعديل أهداف السياسة النقدية والأدوات التي يستخدمها لتحقيق تلك الأهداف حسب ما جاء به قانون النقد والقرض.

4- يحاول بنك الجزائر إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وذلك بتشييع البنوك التجارية في إعطاء القروض الاستثمارية بقدر أكبر من القروض الاستهلاكية ،بحيث يعتبر الاستقرار الاقتصادي من أهم السياسات التي يعمل على تحقيقها وذلك بتحقيق استقرار مستوى الأسعار أو استقرار أسواق الصرف للعملات الأجنبية وتصحيح إختلال ميزان المدفوعات خاصة مع أزمة كرونا (كوفيد19).

ب-النتائج الخاصة بالجانب التطبيقي:

1- رغم وفرة الموارد المالية والمادية إلا أن الجزائر تعاني من عدة إختلالات هيكلية متباينة وسببها هو أن الجزائر تعتمد أساسا في اقتصادها على مورد أحادي الجانب وهو عوائد تصدير النفط الخام وارتفاع معدل نمو القطاعات الخدماتية عن معدل نمو القطاعات السلعية (الإنتاجية).

2- عرفت معدلات التضخم مستويات مقبولة وذلك لاعتماد بنك الجزائر على العديد من أدوات تعقيم السيولة وتخليه عن بعض الأدوات القديمة.

3- عجز ميزان المدفوعات في الجزائر وذلك بسبب اعتماد الجزائر في صادراتها على منتوج واحد هو عائدات عن تصدير النفط الخام وهذا العجز ظهر خاصة في الفترة الأخيرة الممتدة من 2019 إلى 2021 (فترة أزمة كرونا كوفيد

4- هيمنة البنوك العمومية على مؤشرات النظام المصرفي مما أدى إلى ضيق نظام الجهاز المصرفي الخاص.

5- ضعف أداء السوق المالي في الجزائر بصغر وضيق نطاق إصداراتها يشكل عائقا أمام الاستفادة من قدرة السوق المالية على جذب المزيد من الأموال لتأسيس شركات جديدة أو توسيع الشركات القديمة ،كما يشكل عبئا على استخدام الأدوات غير المباشرة خاصة عمليات السوق المفتوحة ومعدل إعادة الصم.

6- الهدف من الدراسة هو قياس وتحليل دور بنك الجزائر في ضبط السياسة النقدية في ظل التغيرات العالمية كأزمة كرونا كوفيد 19 ومن أهم النتائج المتوصل إليها مايلي:

- محدودية قدرة الأدوات المطبقة من طرف بنك الجزائر في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات.
- ضآلة استجابة معدل التضخم للتغيرات التي تحدثها السلطات النقدية في أدوات السياسة النقدية بهدف خفض معدل التضخم.

II - التوصيات:

استنادا لخاتمة البحث وما تضمنته من نتائج يمكن اقتراح جملة من التوصيات التي تتماشى مع ما تم التوصل إليه في هذا البحث على النحو التالي.

1- التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في بنك الجزائر لتجنب التعارض بين أهدافها.

2- تعزيز النمو الاقتصادي بتنويع الاقتصاديات كمساهمة القطاع الزراعي ،الصناعي وباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى وعقد شراكة مع الدول المتطورة في شتى المجالات.

3- تنويع الصادرات وعدم الاتكال على منتوج وحيد عوائد النفط.

4- تطوير السوق المالي والنقدي من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة.

5- لا يجب حصر دور بنك الجزائر في مكافحة التضخم فقط وإنما يجب أن يكون له دورا هاما وكبرا في تمويل التنمية الاقتصادية.

6- وجوب وضرورة توفير قاعدة بيانات دقيقة وموضوعية كي تساعد في إجراء البحوث والدراسات القياسية اللازمة على الاقتصاد الوطني والمحلي.

أفاق الدراسة :

لقد تناولت في دراستي كل الجوانب الواردة في إشكالية الدراسة غير أن هناك عدة جوانب هامة لها علاقة بالموضوع تحتاج إلى تعمق أكبر رأيت أن أقترحها في شكل عناوين ربما تصلح أن تكون إشكاليات لموضوعات وبحوث مستقبلية أذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر:

- ماهو أثر السيولة النقدية على متغيرات الاقتصاد الجزائر؟
- ماهي أدوات السياسة النقدية المثلى المحققة للاستقرار الاقتصادي؟
- ماهي الأساليب التي يتبعها بنك الجزائر في تحقيق الاستقرار النقدي في حالة وجود أزمة مالية عويصة؟

في الختام نسأل الله سبحانه وتعالى أن نكون قد وفقنا في هذه الدراسة وجمعنا معلومات قيمة.

فإن أصبتنا فمن الله عزوجل وإن أخطأت فمن نفسي

" تم بحمد الله تعالى "

قـــائـمة المـــراجع و المـــصـــادر

1 – المراجع و المصادر اللغة العربية

أولا: الكتب

1- د.نصر حمود مزنان فهد ، اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف الاقتصادية،الطبعة الأولى،صفاء للنشر و التوزيع ،عمان-الأردن،2009

2- زينب عوض الله & أسامة محمد الفولي،أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان،2003،ص:138

3- فليح حسن خلف ،الأسواق المالية و النقدية،عالم الكتب الحديث،جدار للكتاب العالمي للنشر و التوزيع ، عمان ،الأردن، الطبعة الأولى ،2006 ،ص:42

4- عباس كاظم ألدعمي، السياسة المالية و النقدية و أداء سوق الأوراق المالية ،دار صفاء للنشر و التوزيع ،عمان الأردن ،2009،ص:153-161

5- الطاهر لطرش ،الاقتصاد النقدي و البنكي ،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الاولى2013

6- سوزي عدلي ناشد ، مقدمة في الاقتصاد النقدي و المصرفي،لبنان،منشورات الحلبي الحقوقية،الطبعة الأولى 2010

7- محمد سامي محمد، عبد الحميد صالح بسام، عبد المنعم راضي، المؤسسات المصرفية، الكويت، مطبوعات وزارة التربية، الطبعة الثانية 1981

8- مجدي ضياء، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ،2002،ص ص:250- 258

9- مراد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص:36

10- القوصي محمود احمد محمود ، فعالية اداوات السياسة النقدية في إدارة السيولة في الفترة الممتدة 2002-2005 ،مذكرة ماجستير، جامعة أم درمان 2006 ،ص5- 10

11- فتحية بن علية صالح تومي ، تحليل و تقييم أدوات السياسة النقدية و فعاليتها في تحقيق أهداف السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة2008- 2019، جامعة حاسبة بن بو علي الشلف،المجلد السادس عشر، العدد الثاني و العشرون ، 2020 ،ص،54

12- موسى نبيه، دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، مستجدات العمل المصرفي في ضوء التجارب العربية و العالمية، دمشق 2002

13- اكن لونيس،السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2010-2016، ص: 105- 110

14- محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود و المصارف، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2002، ص: 52- 55

15- فليح حسن خلف،الأسواق المالية و النقدية ،عالم الكتب الحديث،جدار للكتاب العالمي للنشر و التوزيع ،عمان،الأردن، الطبعة الأولى،2006 ،ص:40-45
16- شمعون شمعون ،بورصة الجزائر ،دار هومة ،2005 ،ص:24-25.

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية

1- سامية زيطاري ،ديناميكية الأسواق المالية في البلدان الناشئة،حالة أسواق الأوراق المالية العربية،أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004 ،ص:20-25

2- الياس الشيخ التهامي –إبراهيم ناوي ،دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية ،مذكرة التخرج لنيل شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية ،جامعة التكوين المتواصل المدية،فرع قانون الأعمال ،السنة الجامعية 2016/2015 ،ص:12،11و13
3- شريف طويل ، محاضرات في تسيير المحفظة المالية و النقدية، دفعة 2022/2021 جامعة عبد الحميد ابن باديس ،مستغانم
4- عبد الواحد غردة ،ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويل،جامعة خيضر ،بسكرة 2003- 2004
5- عبد الله محمد حماد،العملة خارج الجهاز المصرفي و أثارها على فعالية السياسة النقدية و المالية في السودان ، الفترة 2000 – 2012 ،رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية ، السودان،2014،ص:117
6- بن عيسى أمينة، العلاقة بين النقود و الأسعار، دراسة قياسية في الجزائر،تونس ،المغرب،أطروحة دكتوراه،جامعة تلمسان،2015 ،ص:15-16

ثالثا: المجلات و الدوريات

1 - مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد رقم 26 ،المجلد رقم 17،ص:83- 100

2 - مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة الكوفة، العراق، العدد رقم 35 ،المجلد رقم02 ، 2015،ص:66

3 - بلعزوز بن علي ،عبد العزيز طيبة ،السياسة النقدية و استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة1994- 2006 ، مجلة بحوث اقتصادية عربية،مركز درسات الوحدة العربية، العدد رقم 41،شتاء2008

4 – مجلة بنك الجزائر، العدد رقم 23 المجلد رقم 09 ،2021 ، ص:30

رابعا: التنظيمات و النصوص القانونية

1 - القانون رقم 90/10 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد و القرض الصادر بالجريدة الرسمية العدد 16 الصادرة بتاريخ1990/04/18 (الملغى)

2 - الأمر الرئاسي رقم 11/03 المؤرخ في 2003/08/26 المتعلق بالنقد و القرض المعدل و المتمم الصادر بالجريدة الرسمية العدد52 بتاريخ2003/08/27

خامسا: المو اقع الالكترونية

1- http://.bank-of- algeria.dz

2- http://.badr- mostaganem.dz

سادسا: المراجع باللغة الأجنبية

1 - Pratique des marches financières ,2 Édition, Dunord, paris, p : 88

ملخص:

تناولت الدراسة دور بنك الجزائر في ضبط السيولة النقدية في ظل جائحة كرونا و التغيرات المالية (الأزمات المالية) خلال الفترة الممتدة من 2019الى 2021 لذلك تم صياغة الإشكالية على النحو التالي : ما هو الدور الذي يلعبه بنك الجزائر في ضبط السياسة النقدية في ظل جائحة كرونا و التغيرات العالمية (الأزمات المالية) هادفة الى إبراز مساهمة هذا الأخير في تحقيق الاستقرار النقي و التحديات التي يواجهها في ظل الأزمات الاقتصادية التي يشهدها العالم من أزمات بيولوجية كأزمة كوفيد 19 التي بدأت أحداثها من مدينة وهان الصينية لتجوب كل العالم رغم الجهود المبذولة لاحتواء الفيروس ،وماهي المخلفات لهذه الأزمة على الجهاز المصرفي الجزائري من خلال المرور على أداء بنك الجزائر على القاعدة النقدية و ظروف سوق النقد باعتبار أن أهداف السياسة النقدية تشكل الحلقة الأولى و اللبنة الأساسية في الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقية بهدف الوصول إلى الأهداف النهائية لهذه السياسة لا سيما تحقيق الاستقرار النقدي و مكافحة التضخم و ذلك بما يحقق الأهداف العامة للاقتصاد الوطني باعتماد بنك الجزائر على الأدوات المباشرة و غير المباشرة ،و من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى أن :

- **بنك الجزائر يؤثر بشكل مباشر على المعروض النقدي و يعمل على إصدار النقد علما انه سلطة الإصدار وفق القيود القانونية و على أساس ما تحوز السلطة النقدية من أصول أجنبية**
- **- كما أن بنك الجزائر على أداة اعاة الخصم و معدل احتياط القانوني في امتصاص السيولة الفائضة.**

الكلمات المفتاحية : بنك الجزائر ، المعروض النقدي السياسة النقدية ،ضبط السيولة النقدية ، أهداف بنك الجزائر في تحقيق السياسة النقدية.

Summary:

The study dealt with the role of the Bank of Algeria in controlling cash flow in light of the Corona pandemic and the financial changes (financial crises) during the period from 2019 to 2021, so the problem was formulated as follows: What is the role of the Bank of Algeria in controlling monetary policy in light of the Corona pandemic and The global changes (financial crises) aim to highlight the latter's contribution to achieving pure stability and the challenges it faces in light of the economic crises the world is witnessing from biological crises such as the Covid-19 crisis, which started its events from the Chinese city of Wuhan to roam the world despite the efforts made to contain the virus, and what are The remnants of this crisis on the Algerian banking system by passing through the performance of the Bank of Algeria on the monetary base and the conditions of the money market, considering that the objectives of monetary policy constitute the first link and the basic building block in the modern strategy of pure policy with the aim of reaching the final objectives of this policy, especially achieving monetary stability and Combating inflation in order to achieve the general objectives of the national economy by relying on the Bank of Algeria on direct and indirect tools, and through this This study concluded that:

- The Bank of Algeria directly affects the money supply and works to issue cash, knowing that it is the issuing authority in accordance with legal restrictions and on the basis of what the monetary authority possesses of foreign assets.

- - The Bank of Algeria also has a discount tool and a legal reserve ratio in absorbing excess liquidity.

Keywords: Bank of Algeria, money supply, monetary policy, monetary liquidity control, the objectives of the Bank of Algeria in achieving monetary policy.